

المملكة العربية السعودية

UNIVERSITY LIBRARIES



Kingdom of Saudi Arabia

King Saud University

عمادة شئون المكتبات

No.

الرقم

Copyright © King Saud University

٤١٥
ف.ج

الفوائد الضيائية، تأليف الجامي، عبد الرحمن بن
أحمد - ٨٩٨ هـ. كتبت في القرن الثاني عشر الهجري
تقديرا.

١٧١ ق ١٩ س ٢٠ ر ٢٥ ر ٤٥ س
نسخة وسط، خطها تعليق حسن، طبع محققا ١٩٨٣ م.

٦٩١٢

الأعلام ٦٧: ٤ أخبار التراث ٢٧: ١٣

١٤٠٢
٢

١- النحو، اللغة العربية أ- المؤلف بعد تاريخ

النسخ ج - شرح الكافية د - شرح الجامي

على الكافية.

شراحت دعا

معاذ الله معاذا الله معاذا الله
 وشدة تندن اعني بيك ايكم
 ما ربيع الاول ده ما رتلك
 مع ليله اولام فرته دن كه
 قاريشدن قار يا غوب وشود
 عظيم فرته واسندي اولدس كه

بلكه طاعلده انجق بولم
 فرته اولودس زخيره
 رتخو ليجنه بالتمام

رفع اولوب قوي
 ايكي غوشده في
 بولماز اولد
 انبالم
 اولدو
 حيدر
 آقزاده
 آقزاده
 قايي

امان مولي امان
 صبر عتقاد
 بن طغفي
 حاكم

البحر عرشك
 شون كر سول ابد لا يسل
 كن اولديكي
 ون كل عالم اكل مسن

١٢٧٩

ما شل ما
 ما شل نصفه
 لازوتك قوت
 دوريت غروته اولدي
 علم الله

مكتبة جامعة الملك سعود "قسم المخطوطات"

الرقم: ٦٩١٣
 العنوان: الكفوالصالحين
 المؤلف: الحامي عبيد الرحمن به ١ هـ ٨٩٨
 تاريخ النسخ: مثالي في تاريخي تفصيلي
 اسم الناسخ: ---
 عدد الأوراق: ١٧١
 ملاحظات: ---

علام الحق نقول من صاح عا حرب ابن امية
قبر حرب بكان قفر وجس قبر قبر حرب قبر

بازمعه

بازمعه

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله الذي جعل في كل شيء
علما وهدى ورحمة
والصلوة على نبيه وآله
والسلام على من اتبع الهدى
الحمد لله الذي جعل في كل شيء
علما وهدى ورحمة
والصلوة على نبيه وآله
والسلام على من اتبع الهدى
الحمد لله الذي جعل في كل شيء
علما وهدى ورحمة
والصلوة على نبيه وآله
والسلام على من اتبع الهدى

والنفس كالبحر وقد يفيض بعض النور عن بعض تأنيدها
بالجرح فيكون كالبحر في جرحها كالحال الذي لا يملكه
والكلية كالحال من حيث لا يدرك ولا يدرى ولا يعلم
يصعد العلم الطب يؤول بعض الحكم والهدى في بعض
والإله للوحدة ولا يملكها في بعض الجوانب
بالوحدة والوحدانية في بعض الجوانب
الوحدانية في بعض الجوانب
المذكورة على السنة النجاة **لفظ** اللفظ في اللغة التي يقال
التممة واللفظ النواة أي من حيثها تم نقل في عرف الحجة
استاء أو بعد بعد مع المفوظ كالخلق بعد الخلق
الذي لا يلفظ به الإنسان حقيقة أو كمالا كان هو
نفسه أو كان أركبا واللفظ الحقيقي في بعض الجوانب
في بعض الجوانب واللفظ في بعض الجوانب
ولم يوضع لفظا وإنما جردوا عنه باستعارة لفظ المنفصل
من جهة هو أنت وأنت وأعلى أحكام اللفظ في كل لفظ
حكما لا حقيقة والمحدود لفظ حقيقة لأنه قد يلفظ به
في بعض الأحيان وكلمات الله تعالى أخذ في بعض الجوانب
الآن وعلى هذا القياس كلمات المدد والحق

Handwritten marginal notes in Arabic script, including phrases like "الحمد لله" and "والصلوة على نبيه".

Handwritten marginal notes in Arabic script, including phrases like "الحمد لله" and "والصلوة على نبيه".

والدوال الأربع على الخطوط والعقود والنصب والاشارة
غير داخل في اللفظ فله صاحب لا يقيد بجزءها وانما قال لفظ
ولم يقل لفظ لان لم يقصد الوحد والمطابق غير لازمة
لعدم الاشتقاق مع كون اللفظ **وضع** الوضع بضم
منه من حيث من اطلق او ايجس ان اطلق
فانهم من حيث من اخرج من وضع اللفظ لا يفهم
معنى من اطلق اللفظ فاصحى او اطلق اللفظ بضم
غير صحيح ولا يبعد ان يقال ان المراد باللفظ ان يستعملها
المتكلم في معنى وراهم وبيان مقاصد فله صاحب لا يوافق
قيد **المعنى** المعنى بالمقصد فله صاحب لا يوافق
بمعنى المقصد او بصيرته بمعنى المفعول او الخفيف بضم
مفعول كمنى ولا كان المعنى ما اخذ في الوضع فذكر المعنى بعد
ما اخذ في اللفظ واللفظ باللفظ باللفظ باللفظ باللفظ
بما وضع في موضع اصد وبقيت حروف اللفظ الموضوع
لوضع اللفظ لا يوافق المعنى وخرجت بقوله المعنى فوضعه
لوضع اللفظ لا يوافق المعنى فان قلت قد وضع بعض
الالفاظ بازاد بعض آخر فكيف يصح ان يكون لفظا او غيره فان
المعنى ما يتعلق بالقصد وهو ان يكون لفظا او غيره فان
قد وضع بعض الكلمات المفردة بازاد الالفاظ المركبة كلفظ الجمل

فكيف يكون موضوعا للمفرد قلنا هذه الالفاظ وان كانت
بالقياس لا معانيها مركبة كذا بالقياس الى القاطن بالوضع
بازادها مفردة وقد اخرجت عن الانكسارين بان لا يكون لفظ
وضع بازاد لفظ اخر مفرد المركب بل بازاد مفهوم كل واحد اللفظ
كلفظ الاسم والفعل والوصف والحد وبغيره ولا يخفى على كل ان
معد الكمال منقوض بانثال الضمير لا يجمع الالفاظ خصوص مفردة
كان المركبة فان الوضع فيها وان كان عاما لم يكن الموضوع له خاص
فليس كذلك مفهوم كل واحد هو الموضوع له الخفيف وهو انما هو
على انه صفة بمعنى ومعناه ج بالالف بضم الف وفتح الهمزة
ان اللفظ موضوع للمعنى المتصف بالافراد والاسم كمن
فان التصاق بالافراد والركب انما هو بعد الوضع فيبقى ان
يه تكلف بجزء كما يركب في مثل فقهه او فقهه على انه صفة اللفظ
ومعناه ج بالالف بضم الف وفتح الهمزة ولا بد من بيان كنه
في ايراد احد اللفظين بحد ففعله والاخر مفرد او كان التثنية فيه
التب على عدم الوضع على الافراد حيث ان اللفظ بضم الف
بحد والافراد وانما تصبه وان لم يركب ففعله على ان كان
في وضع من المعنى فان مفعول بواسطة الاسم وهو جرحه ان الوضع
وان كان مفردا على الافراد بحد الذات كمن كان له
الزمان ومنه القدر كاف لصفة الحالت وبغير الافراد لا يخرج المركب

Handwritten marginal notes in Arabic script, including corrections and additional commentary, covering the left and right margins of the main text blocks.

مطلقا سواء كانت كلمة مية او غير كلمة مية فيخرج به عن حد
 الكلام مثلا ارجل وقار وبصري واسماء الهلالية بغير اللفظية
 على جرد المعنى كمن يعتد بغير اللفظية واج لفظ واحد
 باو اب واحد ويبقى مشابها لانه علم واحد في مع اذله كان الام
 بالعكس كان اسم واحد وما ورد صاحب المنصير في توفيق الكلمة
 حيث قال في اللفظ الدلالة على معنى موز بالوضع فشرعية انه
 علم خرج عن قار لا يقال اللفظ واحد وبقي مشرقا وبصري
 مما يعتد بغير اللفظية واج لفظ واحد واحد في خارج
 بغير الافراد ولولم يخرج بغير مكان الشبها فاعلم
 ان الوضع يستلزم الدلالة لان الدلالة تكون الشبها فاعلم
 بفهم منه ما هو في تحقيق الوضع تحقيق الدلالة
 ذكر الوضع لا ساحة الا ذكر الدلالة كما وقع في هذه الكتب لكن
 الدلالة لا تستلزم الوضع لا مكان ان يكون بالحق كدلالة لفظ
 في السمع من ورا د الى ارجل ووجه اللفظ وان يكون
 بالطبع كدلالة اخ اخ على وجمع الضد فبعد ذكر الدلالة لا بد
 من ذكر الوضع كما في المنصير **وهي** اي الكلمة **اسم وفعل وحرف**
 اي مقسمة لاصول الالف ام الشد في منحصرة فيها **لا تسمى**
 اي الكلمة لا كانت موضوعة لمعنى والوضع يستلزم الدلالة فكل
 احاسن صفتها ان تترك على معنى كاي **ونفسها** اي في نفس الكلمة

هذا هو اللفظ الدلالة على معنى موز بالوضع فشرعية انه علم خرج عن قار لا يقال اللفظ واحد وبقي مشرقا وبصري مما يعتد بغير اللفظية واج لفظ واحد واحد في خارج بغير الافراد ولولم يخرج بغير مكان الشبها فاعلم ان الوضع يستلزم الدلالة لان الدلالة تكون الشبها فاعلم بفهم منه ما هو في تحقيق الوضع تحقيق الدلالة ذكر الوضع لا ساحة الا ذكر الدلالة كما وقع في هذه الكتب لكن الدلالة لا تستلزم الوضع لا مكان ان يكون بالحق كدلالة لفظ في السمع من ورا د الى ارجل ووجه اللفظ وان يكون بالطبع كدلالة اخ اخ على وجمع الضد فبعد ذكر الدلالة لا بد من ذكر الوضع كما في المنصير وهي اي الكلمة اسم وفعل وحرف اي مقسمة لاصول الالف ام الشد في منحصرة فيها لا تسمى اي الكلمة لا كانت موضوعة لمعنى والوضع يستلزم الدلالة فكل احاسن صفتها ان تترك على معنى كاي ونفسها اي في نفس الكلمة

والمراد يكون للمعنى في نفسها ان تترك على معنى موز بالوضع فشرعية انه علم خرج عن قار لا يقال اللفظ واحد وبقي مشرقا وبصري مما يعتد بغير اللفظية واج لفظ واحد واحد في خارج بغير الافراد ولولم يخرج بغير مكان الشبها فاعلم ان الوضع يستلزم الدلالة لان الدلالة تكون الشبها فاعلم بفهم منه ما هو في تحقيق الوضع تحقيق الدلالة ذكر الوضع لا ساحة الا ذكر الدلالة كما وقع في هذه الكتب لكن الدلالة لا تستلزم الوضع لا مكان ان يكون بالحق كدلالة لفظ في السمع من ورا د الى ارجل ووجه اللفظ وان يكون بالطبع كدلالة اخ اخ على وجمع الضد فبعد ذكر الدلالة لا بد من ذكر الوضع كما في المنصير وهي اي الكلمة اسم وفعل وحرف اي مقسمة لاصول الالف ام الشد في منحصرة فيها لا تسمى اي الكلمة لا كانت موضوعة لمعنى والوضع يستلزم الدلالة فكل احاسن صفتها ان تترك على معنى كاي ونفسها اي في نفس الكلمة

هذا هو اللفظ الدلالة على معنى موز بالوضع فشرعية انه علم خرج عن قار لا يقال اللفظ واحد وبقي مشرقا وبصري مما يعتد بغير اللفظية واج لفظ واحد واحد في خارج بغير الافراد ولولم يخرج بغير مكان الشبها فاعلم ان الوضع يستلزم الدلالة لان الدلالة تكون الشبها فاعلم بفهم منه ما هو في تحقيق الوضع تحقيق الدلالة ذكر الوضع لا ساحة الا ذكر الدلالة كما وقع في هذه الكتب لكن الدلالة لا تستلزم الوضع لا مكان ان يكون بالحق كدلالة لفظ في السمع من ورا د الى ارجل ووجه اللفظ وان يكون بالطبع كدلالة اخ اخ على وجمع الضد فبعد ذكر الدلالة لا بد من ذكر الوضع كما في المنصير وهي اي الكلمة اسم وفعل وحرف اي مقسمة لاصول الالف ام الشد في منحصرة فيها لا تسمى اي الكلمة لا كانت موضوعة لمعنى والوضع يستلزم الدلالة فكل احاسن صفتها ان تترك على معنى كاي ونفسها اي في نفس الكلمة

لا بد من علمه على مستواه والقسم **الاول** وهو ما يدل على معنى
 في نفسه بمقرن باحد الازمنة **الفعل** سمي بالتضيق في
 اللغوي وهو المصدر **وقد علم بذلك** اي بوجوب حكم الكلمة في الازمنة
 الشدة **حكم واحد منها** اي من تلك الازمنة وكنيت
 لا بد من علمه بذلك اي بوجوب حكم الكلمة ان الحرف **كلمة** لا بد
 على معنى في نفسه بغير تحتاج الى انضمام كلمة اخرى والفعل
 كلمة تدل على معنى في نفسه بكنيت مقرن باحد الازمنة الشدة
 والاسم كلمة تدل على معنى في نفسه بمقرن باحد الازمنة
 الشدة **فالحكم** مشتركة بين الازمنة الشدة والحرف
 مماز عن اخوة بعدم الاستقلال في الدلالة والفعل مماز
 عن الحرف بالاستقلال وعن الاسم بالاقتران والاسم
 مماز عن الحرف بالاستقلال وعن الفعل بعدم الاقتران
 فعلم الحكم واحد منهما بمقرن بجامع الازمنة مانع عن
 فيه وليس المراد بالحد من الازمنة بجامع المانع وتبدل
 المص حيث اشار الى حدوده في ضمن دليل البصر ثم
 عليه بقوله **وقد علم بذلك** ثم تخرج بها فينا بعد ذلك
 اشارة مراتب الطمايع **الكل** في اللغة بكسر الكاف
 كان او كثر او في الاصطلاح **ما** اي لفظ يضمن
 حقيقة او حكما اي يكون كل واحد منهما في ضمنه في التضمن

والكلمة مشتركة لا دخل في معرفة
 ان العلم بكلمة واحدة لا يفي بمعرفة
 اجماع الناس لا لا يتحقق على
 في اللغة مشتركة لا يتحقق على
 الامور او تحقيق المعرف
 لكل تعريضة ايضا
 والله اعلم
 وحقيقة في حاشية التفسير
 والمراد من هذه الازمنة
 على التعيين في الازمنة
 جازية في الازمنة
 جازية في الازمنة
 جازية في الازمنة

منه من قوله ما في كتابه
 المتعلق بحدوده في كتابه

انهم في كل مجموع والتضمن انهم مفعول كل واحد من الكلمتين فلا يلزم اتحادهما
بالاسناد اي تضمننا حاصله بسبب اسناد احدي الكلمتين الى الآخر والاسناد
 نسبة احدي الكلمتين حقيقة او حكما الى الآخر بحيث تفيد المخاطب فائدة
 تامة فقولهم يفظ يتناول المهيول والفردات والمركبات الكلامية
 وغير الكلامية وبقيت تضمن الكلمتين في جت المهيول والفردات وبقيت الاسناد
 خرجت المركبات الغير الكلامية مثل غلام زيد ورجل فاضل وبقيت المركبات
 الكلامية سواء كانت خبرية مثل ضرب زيد وضربت هند وزيد قائم
 او انشائية مثل اقرب ولا تقرب فان كل واحد منهما تضمن كلمتين
 احدهما ملفوظة والاخرى منوية وبينهما اسناد يفيد مخاطب فائدة
 تامة وحيث كانت الكلمتان اعم من ان يكونا كلمتين حقيقة او حكما دخل في
 التوفيق مثل زيد ابوه قائم او قام ابوه او قائم ابوه فان الاخبار فيها مع
 انها مركبات حكم الكلمة المفردة اعني قائم الاب ودخول فيها ايضا مثل حبق مهمل
 ودين مقولوب زيد مع ان مسند اليه فيها مهمل ليس بكلمة فانه في حكم هذا
 اللفظ اعلم ان كلام المصو ظاهره ان يحضر زيد قائما بجموع كلام بخلاف
 كلام صاحب المفصل حيث قال الكلام هو المركب من كلمتين اسندت احدهما الى الاخرى
 فانه صريح في ان الكلام هو المركب والمتعلقات خارجة عنه ثم اعلم ان صاحب
 المفصل وصاحب اللباب ذهبا الى انفراد الكلام والجملة وكلام المص ايضا

بطلان كونه

الفردية بين كلام واحد وكلام اخر
 المفصل

الحدود بين الكلامين

الابطحتم كلمة. التي على متعلقه والخاص ان اللفظ الابداء موضوع
 للمعنى كلي ولفظه من موضوعه لكل واحد من جزئياته الخاصة
 المتعقده من حيث انها حالات متعلقاتها والات لتعرف
 اسما لها وذلك للمعنى الكلي يمكن ان يتعقل قصد او يلد سطر في
 سطره فيستقل بالمفهومية ويصلح ان يكون محكوما على وراق
 تلك الجزئيات فانه يستقل بالمفهومية ولا يصلح ان يكون
 محكوما عليها او بها الا بالبد في كل منهما ان يكون ملحوظا قصد اليك
 ان بعض النسب بينه وبين غيره بل تلك الجزئيات لا تتعقل الابد
 متعلقها لتكون الات صلة سطر اسما لها ومنه امو المراد
 بقولهم ان الوقت قد على معنى في غيره واذا عرفت هذا
 علمت ان المراد بكونه المعنى في نفسه يستقل به بالمفهومية
 ويكون المعنى في نفسه الكلمة. لانه على من غير سائر الاضطر
 كلمة اخرى اليها لا يستقل به بالمفهومية فارجع كينونة المعنى في نفسه
 ويكون في نفسه الكلمة. الدالة على امر واحد وهو استقلاله
 بالمفهومية في نفسه القاب الضمير المحرور في نفسه ان يرجع لها
 الموصولة التي هي عبارة عن الكلمة. وما من امو الظاهر يكون على
 طبق ما سبق في وجه الحصر من كينونة المعنى في نفسه الكلمة و
 يحتمل ان يرجع الى المعنى تنبها على صحو ارادة كلمة المعنيين و
 لكن عبارة الفصل ظاهرة في المعنى لا في غيره وارجع الضمير الى المعنى

واما حرف فاع معناه من حيث هو
 ليست متعلقا بالمفهومية
 انما يحكم على صلاوة ذلك
 عدم استقلاله عن المعنى
 انه انما هو صفة من الصفات
 متعلقا بالمعنى
 وانه لا يكون له وجود مستقل
 فلهذا لا يكون له وجود مستقل

انما هو صفة من الصفات
 متعلقا بالمعنى
 وانه لا يكون له وجود مستقل
 فلهذا لا يكون له وجود مستقل

لعدم مسبوقة بها بآية على اعتبار كينونة المعنى في نفسه
 لم يرد ان يرد المصنف من حيث هو في المعنى وبما سبق من
 التحقيق ظاهرا لا يتخلل هذا الاسم سماعا ولا سماعا لفظيا
 الدخول الاضافة مثل ذوق ووقت وقدم وخلف الابد
 ذلك لان معانيها مفهومات كلية مستقلة بالمفهومية ولفظه
 في سطره انما هو صفة من الصفات متعلقا بالمعنى لا بآية
 لكن لما لم يرد في هذه الجزئيات مفهوماتها اضافة الى المعنى
 مخصوصة لانه الغرض من وضوح اللفظ ذكر ما فهم منه
 الخصوصيات لا الاجل فهم اصل المعنى فهي في معانيها المعبرة
 في سطره بالاعتماد على ما اخذ في هذا الاسم لا الحرف لانه
 الفعل الذي على المعنى في نفسه باعتبار معناه التضمن المعنى
 وكان ذلك المعنى مقترنا مع اسم الازمنة في الفهم عن
 لفظ الفعل اخرج بقوله غير مقترن باسم الازمنة الشبهة اي
 مقترن مع الازمنة الشبهة في الفهم عن اللفظ الدال عليه
 فهو صفة بعد صفة للمعنى في الصف الاول يخرج الحرف
 عن سطر الاسم وبالثانية الفعل والمراد بعدم الاقتران ان يكون
 بحسب الوضع الاول قد دخل في اسماء الافعال لان جميعها
 منتقاة عن المصادر الاصلية سواء كان الفعل في جري نحو
 رويد فانه قد يستعمل مصدر البضا وغيره في نحو ميمت فانه

اي اسم فعل

انما هو صفة من الصفات
 متعلقا بالمعنى
 وانه لا يكون له وجود مستقل
 فلهذا لا يكون له وجود مستقل

انما هو صفة من الصفات
 متعلقا بالمعنى
 وانه لا يكون له وجود مستقل
 فلهذا لا يكون له وجود مستقل

في الاسماء وكذلك في الاضاف والملا يكون الشيء مستمرا وانما
استخلص من اللفظ بالاسم لان الفعل وضع ليكون ابدا مستمرا
فقط فلو جعل مستمرا لزم خلاف وضعه **ومنها الاضاف**
اي كون الشيء مضافا بتقدير حرف في اللفظ فقط ووجوبه
بالاسم استخلص من التوقيف والتخصيص والتخفيف
وانما في الاضاف يكون الشيء مضافا لان الفعل او المفعول
اي كونه في يوم ترفع الصادقين صدقهم وقد قيل ان
للصدر في يوم ترفع الصادقين في الاضاف بتقدير حرف في اللفظ
ينتقض بقولنا مرت مرت زيد فان مرت مضاف للزيد بوا
سبب اللفظ **ومنها** اي الاسم **فان** ما **موجب** **ومنها** لان لا يخ
اقال يكون مركبا مع غيره او لا والاول افعال يشبه مبتدئ الاصل
اولا ومن هذا النوع المركب الذي لم يشبه مبتدئ الاصل وهو المفعول
وما عدا ما اعني غير المركب والمركب يشبه مبتدئ الاصل مبتدئ
فالقول الذي هو من الاسم **المركب** اي الاسم الذي ركب
مع غيره تركيبا يتحقق معه عامد فيه مثل زيد قائم ومثله
في قوله زيد قائم وقام مثله لا يخبره **فان** ليس مركبا اصلا
من الاسماء المعدودة نحو الفان زيد ويذكر ويجد **فان** ليس مركبا
مع غيره لكن لا تركيبا يتحقق معه عامد كخدم في غلام زيد
فان جميع ذلك من قبيل المنبئات والبصر **الذي لم يشبه** اي لم يشبه

فان الاسم مركب من
اللفظين بحيث
يكونان مركبا
مع غيره
او لا
والاول افعال
يشبه مبتدئ
الاصل
اولا
ومن هذا
النوع
المركب
الذي لم يشبه
مبتدئ الاصل
وهو المفعول
وما عدا ما
اعني غير
المركب
والمركب
يشبه
مبتدئ الاصل
مبتدئ

الاسم
الذي
لم يشبه
مبتدئ
الاصل
وهو
المفعول
وما عدا ما
اعني غير
المركب
والمركب
يشبه
مبتدئ الاصل
مبتدئ

مناسبة مؤنثة في منع الاواب **مبتدئ الاصل** اي المبتدئ الذي هو
الاصل في البناء فلاضاف في بيانته وهو لاخفي والامر غير المدوم
لا في هذا القيد يخرج مثل هو لاد في مثل قام هو لاد
لكنه مشابه بالاسم الاصل كما يحكي في باب انشاء اسمك اعلم ان صا
الكتاب جعل الاسماء المعدودة العارضة عن المشابهة المذكورة
وسبب التزاع في المور الذي هو اسم مفعول من فوك
فان ذلك لا يحصل الا باجاء الاواب على الكلام بعد
الركيب بل لا يمكن اصطلاحا فاقابل العلم من جهة الضد
لاستحقاق الاواب بعد الركيب وهو الظاهر من كلام الامام ع
الفاصل بين المصير والصادق حصول الاستحقاق بالفعل
لهذا الترخيب في تعريفه واقابله هو الاواب بالفعل كون
الاسم موباهة غير الحرة كركب مثال تعرب الكلمة ومنه وان
عدل المصير عما هو المشهور في الجهور من ان المصير بالاشتقاق
انزه باستدراك العوام لان الغرض من تدوين علم النحو ان يور
اوه ان وان الحكم في التركيب من لم يشبه لغة العرب ولم يور
احكامها بالسمع فانه العارف بالحكام كما ذكر مستغن
عن النحو ولا فائدة له من هذا النوع **اصطلاح** سائرهم فالقصور
من موقوف اليوب منه ان يوقف انما يختلف ارجاء في كلامهم
ليجعل اخره مختلفا يطابق كلامهم موقوف متقدما على موقوف

مناسبة مؤنثة في منع الاواب
الاصل في البناء
لا في هذا القيد
لكنه مشابه
الكتاب جعل
وسبب التزاع
فان ذلك لا
الركيب بل لا
لاستحقاق الاواب
الفاصل بين
لهذا الترخيب
الاسم موباهة
عدل المصير
انزه باستدراك
اوه ان وان
احكامها بالسمع
عن النحو ولا
من موقوف اليوب
ليجعل اخره

الاسم
الذي
لم يشبه
مبتدئ
الاصل
وهو
المفعول
وما عدا ما
اعني غير
المركب
والمركب
يشبه
مبتدئ الاصل
مبتدئ

الاسم
الذي
لم يشبه
مبتدئ
الاصل
وهو
المفعول
وما عدا ما
اعني غير
المركب
والمركب
يشبه
مبتدئ الاصل
مبتدئ

من يختلف اذ كان موقف المتقدم حاصلا بعينه هذا
الاختلاف في التعريف ووجب ان يعرف اولاً ما يختلف
اخره يعرف انما يختلف اخره باستدراك العوازل فيلزم تقدم
الشيء على نفسه فينبغي ان يعرف اولاً كيف يفرق بينه وبين غيره
من اجل ان الحكم كالفعل المص **حكم** اي من بعد الحكم للموجب
وانذاره للمرتبة عليه من حيث هو موجب **ان يختلف اخره**
اي الوفا الذي هو اخر الموجب انما بان يتبدل حرف في حرف اخر
او حكم اذا كان احوالاً بالوفا وصف بان يتبدل حرف
بوصف اخرى تنطبق او حكم اذا كان احوالاً بالوفا **باختلاف**
العوامل كسبب اختلاف في العوامل الدائرية عليه
في العمل بان يعمل بعض منها خلافه فاعمل البعض الاخر وانما
تخصصنا اختلافه في ما يكون في العمل لا يتخصص بمثل قولنا
ان زيد امضرب ولا تضرب زيد او لا تضرب زيد فان
العوامل في زيد في هذه الصور مختلفة بالاستبصار والفعلية
ولذلك مع ان احوال موجب لم يختلف باختلاف **فلفظاً وتقييداً**
نصب على التسمية اي يختلف لفظ اخره او تقدير اخره او على
المصدرية اي يختلف لفظاً او تقديره والاختلاف في
اللفظ كما في قولك بجاء زيد ورايت زيد او مرتت بزيد
وتقديره كما في قولك بجاء زيد في ورايت في ومرتت في

هذا هو الذي هو موجب من حيث هو موجب
اي الوفا الذي هو اخر الموجب انما بان يتبدل حرف في حرف اخر
او حكم اذا كان احوالاً بالوفا وصف بان يتبدل حرف
بوصف اخرى تنطبق او حكم اذا كان احوالاً بالوفا
العوامل كسبب اختلاف في العوامل الدائرية عليه
في العمل بان يعمل بعض منها خلافه فاعمل البعض الاخر وانما
تخصصنا اختلافه في ما يكون في العمل لا يتخصص بمثل قولنا
ان زيد امضرب ولا تضرب زيد او لا تضرب زيد فان
العوامل في زيد في هذه الصور مختلفة بالاستبصار والفعلية
ولذلك مع ان احوال موجب لم يختلف باختلاف
نصب على التسمية اي يختلف لفظ اخره او تقدير اخره او على
المصدرية اي يختلف لفظاً او تقديره والاختلاف في
اللفظ كما في قولك بجاء زيد ورايت زيد او مرتت بزيد
وتقديره كما في قولك بجاء زيد في ورايت في ومرتت في

فان اصدفني وبقا وبقي انقلب الياء الفاعل الاول
تقديره والاختلاف في اللفظ والفقير يراعي من ان يكون يوقف
او حكماً كما ان اللفظ لا يتقضى بمثل قولنا رايت
المرتت ومرتت باسند وبقا رايت مسلين ومرتت
بمسلين متين او مجموعاً فان قد يختلف العوازل في الاختلاف
في احوال موجب بل حكم فان فيجوز اسد بعد النصب
علامته النصب بعد الجاء علامته الجاء وكذا الحال في التنبيه
والجمع فان الموجب في هذه الصور يختلف باختلاف
العوامل حكماً لا حقيقة فان قلت لا يتحقق الاختلاف
لان احوال موجب ولا في العوامل اذ اركب بعض الاسماء المعدومة
الغير المتبادرة بغير الاصل مع عامله اسد ومرتت عليه
للاول بل سائر جود في الارب سبب العامل قلت
سبب الحكم اخر من الحكم موجب والاختلاف في حكم احوال موجب
فان سبب الحكم في الاختلاف في احوال موجب حكماً
فان لم يزد من سبب الحكم في الحكم ايضا من هذه القبيل
في غاية الاضطرار في الحكم لا يكون من خواصه الشاملة **الاول**
اي كرك او حرف **اختلاف** اي احوال موجب من حيث
هو موجب انما في احوال موجب او لوف وسبب
بما هو صود الحكم ولفوف لوف العامل القضي ولو بقيت على

اختلاف
هذا هو الذي هو موجب من حيث هو موجب
اي الوفا الذي هو اخر الموجب انما بان يتبدل حرف في حرف اخر
او حكم اذا كان احوالاً بالوفا وصف بان يتبدل حرف
بوصف اخرى تنطبق او حكم اذا كان احوالاً بالوفا
العوامل كسبب اختلاف في العوامل الدائرية عليه
في العمل بان يعمل بعض منها خلافه فاعمل البعض الاخر وانما
تخصصنا اختلافه في ما يكون في العمل لا يتخصص بمثل قولنا
ان زيد امضرب ولا تضرب زيد او لا تضرب زيد فان
العوامل في زيد في هذه الصور مختلفة بالاستبصار والفعلية
ولذلك مع ان احوال موجب لم يختلف باختلاف
نصب على التسمية اي يختلف لفظ اخره او تقدير اخره او على
المصدرية اي يختلف لفظاً او تقديره والاختلاف في
اللفظ كما في قولك بجاء زيد ورايت زيد او مرتت بزيد
وتقديره كما في قولك بجاء زيد في ورايت في ومرتت في

هذا هو الذي هو موجب من حيث هو موجب
اي الوفا الذي هو اخر الموجب انما بان يتبدل حرف في حرف اخر
او حكم اذا كان احوالاً بالوفا وصف بان يتبدل حرف
بوصف اخرى تنطبق او حكم اذا كان احوالاً بالوفا
العوامل كسبب اختلاف في العوامل الدائرية عليه
في العمل بان يعمل بعض منها خلافه فاعمل البعض الاخر وانما
تخصصنا اختلافه في ما يكون في العمل لا يتخصص بمثل قولنا
ان زيد امضرب ولا تضرب زيد او لا تضرب زيد فان
العوامل في زيد في هذه الصور مختلفة بالاستبصار والفعلية
ولذلك مع ان احوال موجب لم يختلف باختلاف
نصب على التسمية اي يختلف لفظ اخره او تقدير اخره او على
المصدرية اي يختلف لفظاً او تقديره والاختلاف في
اللفظ كما في قولك بجاء زيد ورايت زيد او مرتت بزيد
وتقديره كما في قولك بجاء زيد في ورايت في ومرتت في

عومها خرجها بالسببية المفهومة من قولها فان المتبادر من السبب
 السبب الغريب والعامل والمقتضى من الاسباب البعيدة
 وبغير الحثية خرج حركة نحو غدا هي لانه متوعد على اختيار الرض
 لكن اختياره في هذه الحركة على ان المتوعد ليس هو من حيث
 انه قابل للمكسب والضرر فيكون السبب في الاسباب متوعدا ومنه ان
 المتوعد ان يثبت على قايمة استعماله فوضع الاسباب فظنم
 اليه قوله ليدرك على المعاد المعقولة عليه وكانه اراد منه المتعنى
 بحيث قال ليس من تمام الحد لانه خارج عن الحد والانه
 في ليدرك متعلق بماه خارج عن الحد يعني وضع الاسباب
 المفهوم من قوى الكلام فانما يعبر عن الفهم غاية البعد في
 فيه متعلق بقوله اختلف اخوه يعني اختلف اخوه **ليدرك** الاخر
 او باب الاختلاف **على المعاد** يعني التفاضلية والمفعولية
 والاضافة **المفطورة** على صيغة اسم الفاعل **عليه** اي على المتوعد
 على تضمن مثل معنى الورود والاسئلة ويقال الجور والشيئ
 وتجاوزهم اذ ان اولوه اي اخذه بمانع واستبعدوا
 على سبيل المناوئة والبدئية الا على سبيل الاجتماع فافادوا
 المجاز المقضيه لاسباب على التوسيع متعاقبة متناوئة
 محتقة ان يقع ان يكون على ما شئت ان ذلك متوقع
 بسببها الاستدلال في احوال المتوعد فوضع اصل الاسباب

في تلك المعاني ووضع بحيث يختلف في الخواص المعرب لا تفعل الاسم
تفعل المعاني وانما جعل الاءواب في الخواص المعرب لا تفعل الاسم
بدر على المسمى والاءواب في مفعول ولا تفعل ان الصيغة متحركة
من الموصوف فالأصل ان يكون الدال على الموصوف ايضاً متحركاً
عن الدال عليه وهو قاتل من العرب اذ اوضح في الاءواب
بوضع المعاني المقضية لا من عربيت معربة اذ افست على ان
يكون الهزلة بالتسبب فيكون معناه ازالة الفساد حتى لا يزل
فساد الثياب بعض المعاني ببعض **والواء** اي انواع الاءواب
الاسم ثلث **رفع ونصب** ومنه للاسم الثلث خمسة
بالحوكات والحواف الاءوابية ولا يطبق على الحركات البسيطة
بجذوف الضمة والفتحة والكسرة فانها مستعجلة في الحركات
البسيطة غالباً وفي الحركات الاءوابية على فته **فالحركات** كان الاءواب
علم المفعولية اي علمه من كون الشئ في علمه تحقيقه او حكمه
ليشمل المطلق بالفاعل ايضاً كما لمبتدأ في الخبر وغيره **والنصب**
حركة كان او حرف **علم المفعولية** اي علمه من كون الشئ مفعولاً
محققاً او حكمياً يشمل المطلق **والرفع** حركة كان او حرف **الاضاف**
اي علمه من كون الشئ مضافاً اليه واذا كان الاءوابية
بنفسه بمصدر المخرج لا الحاق اليه المصدريه اليه كما في
الاعلية والمفعولية وانما اختص الرفع بالفاعل والنصب

[illegible]

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله رب العالمين

اشارة الى ان الاصم للمجنس تعرف
جنس ما يكون تحت انواع

بالمعقول لان الرفع ثقيل والنفي يدل قليل لانه اذا حذر فاعطى الثقيل
للتعبد والنصب خفيفا للمعاقل كثيرة لانها شدة فاعطى الخفيف
للكثيرة ولما لم يبق الايضاف السهلة غير الجوز جعل علامة له **والعقل**

في زير النصب على - نه لاه و فرمرت بزير الباء عامل اذ
 حصل معنى الاضافة في زيد فجعل التو على - نه لاه **الفرد المنصرف**
 في الاسم المفرد الذي لم يكن مثنى ولا جمع ولا غير منصرف كزير

برجل وكذا الجمع **التي المنصف** الذي لم يكن الواحد فيه
مالا ولم يكن غير المنصف كرجل وطبقة في الاعراب في مذنب
تفسير من الاسم على الاصل من وجهين احدهما ان الاصل

والاعراب ان يكون بالجر والاعراب فيها بالجر واذا كان
عرب بالجر فلاصل ان يكون بالجر كانت الشئ في الاحوال
الشئ والاعراب فيها بالجر كانت الشئ في الاعراب فيها **بضم**

فانما الى حالة الرابع والفتي **نصب** اي حالة النصب
ملاحظة الى حالة الجوف نصب قول رفاعا ونصبا وجوا على
 فيه بتقدير مضاف ويجعل النصب على الحالية والمصدرية

[illegible]

فالقسم الأول مثل جامه رجل ورايت رجلا - وممرت برجل
والقسم الثاني مثل جامه طلبة ورايت طلبة وممرت بطلبة
جمع الموثن التسليم وهو ما يكون بالالف والواو والهمزة

عن أبي بكر فان قد علم بالضم رفعا واكسرة نصبا وجدوا
النصب تابع للجر اجزاء لغرض على وتيرة الاصل الذي هو
جمع التسمان فان النصب تابع للجر كما سبق ذكره مثل ج

بالضم رفعا والفتحة نصبا وجدا فالجاء فيه ثلغ ^{١٨} للصب
كما سنذكره في جادة احمد ورايت احمد وممرت باحمد
احمك والوك وحمك بك الكاف الا ان الهمزة

المرة من جانب زوجها. يضاف الاله وصوتك
واللهن الشئ المنكر الذي يستحق ذكره كالعودة والصفاء
الذيمة والافعال القبيحة ومدة الاسماء المار بها منقوصة

واقية وفوك وسمو جوف واوى لاسم نان اذ اصله فوه
 فومار ومو اغيف مومون بالواوين اصد ووا وانا اضيف
 ولا الاسم الظاهر ون الكاف لانه لا يضاف الا الى الاسم

والالف نصب والباء جزا ولكن لا مطلقا بل حاك كونه مسكوة
ومصروفة لامعة بالحرركات نحو جاد لا تخشك ورايت

وَلَقَدْ كَرَّمْنَا
وَلَقَدْ كَرَّمْنَا
وَلَقَدْ كَرَّمْنَا

[illegible][illegible]

ادعاء و نظامی بیو

[illegible]

دوسری لاپور و افغانی

او متقدم

[illegible]

خففه من المنكدر واسم الضمير

۱۰۰
 ۱۰۱
 ۱۰۲
 ۱۰۳
 ۱۰۴
 ۱۰۵
 ۱۰۶
 ۱۰۷
 ۱۰۸
 ۱۰۹
 ۱۱۰
 ۱۱۱
 ۱۱۲
 ۱۱۳
 ۱۱۴
 ۱۱۵
 ۱۱۶
 ۱۱۷
 ۱۱۸
 ۱۱۹
 ۱۲۰
 ۱۲۱
 ۱۲۲
 ۱۲۳
 ۱۲۴
 ۱۲۵
 ۱۲۶
 ۱۲۷
 ۱۲۸
 ۱۲۹
 ۱۳۰
 ۱۳۱
 ۱۳۲
 ۱۳۳
 ۱۳۴
 ۱۳۵
 ۱۳۶
 ۱۳۷
 ۱۳۸
 ۱۳۹
 ۱۴۰
 ۱۴۱
 ۱۴۲
 ۱۴۳
 ۱۴۴
 ۱۴۵
 ۱۴۶
 ۱۴۷
 ۱۴۸
 ۱۴۹
 ۱۵۰
 ۱۵۱
 ۱۵۲
 ۱۵۳
 ۱۵۴
 ۱۵۵
 ۱۵۶
 ۱۵۷
 ۱۵۸
 ۱۵۹
 ۱۶۰
 ۱۶۱
 ۱۶۲
 ۱۶۳
 ۱۶۴
 ۱۶۵
 ۱۶۶
 ۱۶۷
 ۱۶۸
 ۱۶۹
 ۱۷۰
 ۱۷۱
 ۱۷۲
 ۱۷۳
 ۱۷۴
 ۱۷۵
 ۱۷۶
 ۱۷۷
 ۱۷۸
 ۱۷۹
 ۱۸۰
 ۱۸۱
 ۱۸۲
 ۱۸۳
 ۱۸۴
 ۱۸۵
 ۱۸۶
 ۱۸۷
 ۱۸۸
 ۱۸۹
 ۱۹۰
 ۱۹۱
 ۱۹۲
 ۱۹۳
 ۱۹۴
 ۱۹۵
 ۱۹۶
 ۱۹۷
 ۱۹۸
 ۱۹۹
 ۲۰۰
 ۲۰۱
 ۲۰۲
 ۲۰۳
 ۲۰۴
 ۲۰۵
 ۲۰۶
 ۲۰۷
 ۲۰۸
 ۲۰۹
 ۲۱۰
 ۲۱۱
 ۲۱۲
 ۲۱۳
 ۲۱۴
 ۲۱۵
 ۲۱۶
 ۲۱۷
 ۲۱۸
 ۲۱۹
 ۲۲۰
 ۲۲۱
 ۲۲۲
 ۲۲۳
 ۲۲۴
 ۲۲۵
 ۲۲۶
 ۲۲۷
 ۲۲۸
 ۲۲۹
 ۲۳۰
 ۲۳۱
 ۲۳۲
 ۲۳۳
 ۲۳۴
 ۲۳۵
 ۲۳۶
 ۲۳۷
 ۲۳۸
 ۲۳۹
 ۲۴۰
 ۲۴۱
 ۲۴۲
 ۲۴۳
 ۲۴۴
 ۲۴۵
 ۲۴۶
 ۲۴۷
 ۲۴۸
 ۲۴۹
 ۲۵۰
 ۲۵۱
 ۲۵۲
 ۲۵۳
 ۲۵۴
 ۲۵۵
 ۲۵۶
 ۲۵۷
 ۲۵۸
 ۲۵۹
 ۲۶۰
 ۲۶۱
 ۲۶۲
 ۲۶۳
 ۲۶۴
 ۲۶۵
 ۲۶۶
 ۲۶۷
 ۲۶۸
 ۲۶۹
 ۲۷۰
 ۲۷۱
 ۲۷۲
 ۲۷۳
 ۲۷۴
 ۲۷۵
 ۲۷۶
 ۲۷۷
 ۲۷۸
 ۲۷۹
 ۲۸۰
 ۲۸۱
 ۲۸۲
 ۲۸۳
 ۲۸۴
 ۲۸۵
 ۲۸۶
 ۲۸۷
 ۲۸۸
 ۲۸۹
 ۲۹۰
 ۲۹۱
 ۲۹۲
 ۲۹۳
 ۲۹۴
 ۲۹۵
 ۲۹۶
 ۲۹۷
 ۲۹۸
 ۲۹۹
 ۳۰۰
 ۳۰۱
 ۳۰۲
 ۳۰۳
 ۳۰۴
 ۳۰۵
 ۳۰۶
 ۳۰۷
 ۳۰۸
 ۳۰۹
 ۳۱۰
 ۳۱۱
 ۳۱۲
 ۳۱۳
 ۳۱۴
 ۳۱۵
 ۳۱۶
 ۳۱۷
 ۳۱۸
 ۳۱۹
 ۳۲۰
 ۳۲۱
 ۳۲۲
 ۳۲۳
 ۳۲۴
 ۳۲۵
 ۳۲۶
 ۳۲۷
 ۳۲۸
 ۳۲۹
 ۳۳۰
 ۳۳۱
 ۳۳۲
 ۳۳۳
 ۳۳۴
 ۳۳۵
 ۳۳۶
 ۳۳۷
 ۳۳۸
 ۳۳۹
 ۳۴۰
 ۳۴۱
 ۳۴۲
 ۳۴۳
 ۳۴۴
 ۳۴۵
 ۳۴۶
 ۳۴۷
 ۳۴۸
 ۳۴۹
 ۳۵۰
 ۳۵۱
 ۳۵۲
 ۳۵۳
 ۳۵۴
 ۳۵۵
 ۳۵۶
 ۳۵۷
 ۳۵۸
 ۳۵۹
 ۳۶۰
 ۳۶۱
 ۳۶۲
 ۳۶۳
 ۳۶۴
 ۳۶۵
 ۳۶۶
 ۳۶۷
 ۳۶۸
 ۳۶۹
 ۳۷۰
 ۳۷۱
 ۳۷۲
 ۳۷۳
 ۳۷۴
 ۳۷۵
 ۳۷۶
 ۳۷۷
 ۳۷۸
 ۳۷۹
 ۳۸۰
 ۳۸۱
 ۳۸۲
 ۳۸۳
 ۳۸۴
 ۳۸۵
 ۳۸۶
 ۳۸۷
 ۳۸۸
 ۳۸۹
 ۳۹۰
 ۳۹۱
 ۳۹۲
 ۳۹۳
 ۳۹۴
 ۳۹۵
 ۳۹۶
 ۳۹۷
 ۳۹۸
 ۳۹۹
 ۴۰۰
 ۴۰۱
 ۴۰۲
 ۴۰۳
 ۴۰۴
 ۴۰۵
 ۴۰۶
 ۴۰۷
 ۴۰۸
 ۴۰۹
 ۴۱۰
 ۴۱۱
 ۴۱۲
 ۴۱۳
 ۴۱۴
 ۴۱۵
 ۴۱۶
 ۴۱۷
 ۴۱۸
 ۴۱۹
 ۴۲۰
 ۴۲۱
 ۴۲۲
 ۴۲۳
 ۴۲۴
 ۴۲۵
 ۴۲۶
 ۴۲۷
 ۴۲۸
 ۴۲۹
 ۴۳۰
 ۴۳۱
 ۴۳۲
 ۴۳۳
 ۴۳۴
 ۴۳۵
 ۴۳۶
 ۴۳۷
 ۴۳۸
 ۴۳۹
 ۴۴۰
 ۴۴۱
 ۴۴۲
 ۴۴۳
 ۴۴۴
 ۴۴۵
 ۴۴۶
 ۴۴۷
 ۴۴۸
 ۴۴۹
 ۴۵۰
 ۴۵۱
 ۴۵۲
 ۴۵۳
 ۴۵۴
 ۴۵۵
 ۴۵۶
 ۴۵۷
 ۴۵۸
 ۴۵۹
 ۴۶۰
 ۴۶۱
 ۴۶۲
 ۴۶۳
 ۴۶۴
 ۴۶۵
 ۴۶۶
 ۴۶۷
 ۴۶۸
 ۴۶۹
 ۴۷۰
 ۴۷۱

[illegible]

لان الكسوة لا يزيل بلان
 هذا كذا في غير ذلك العاين
 الواحدة وانما في عند
 لان عند في المصنف لا يزيل
 والتوفيق في غير هذا المصنف
 عند الكسوة لا يزيل بلان

[illegible]

والمستوفى في هذا الموضع
والشوق في هذا الموضع
والشوق في هذا الموضع
والشوق في هذا الموضع

والمؤمنون هم الذين آمنوا بالله ورسوله
والذين آمنوا بالله ورسوله وهم الذين آمنوا
بما جاءهم من ربهم وهم الذين آمنوا بما
أنزلنا من الكتاب وهم الذين آمنوا بما
أنزلنا من الكتاب وهم الذين آمنوا بما
أنزلنا من الكتاب

۱
 ۲
 ۳
 ۴
 ۵
 ۶
 ۷
 ۸
 ۹
 ۱۰
 ۱۱
 ۱۲
 ۱۳
 ۱۴
 ۱۵
 ۱۶
 ۱۷
 ۱۸
 ۱۹
 ۲۰
 ۲۱
 ۲۲
 ۲۳
 ۲۴
 ۲۵
 ۲۶
 ۲۷
 ۲۸
 ۲۹
 ۳۰
 ۳۱
 ۳۲
 ۳۳
 ۳۴
 ۳۵
 ۳۶
 ۳۷
 ۳۸
 ۳۹
 ۴۰
 ۴۱
 ۴۲
 ۴۳
 ۴۴
 ۴۵
 ۴۶
 ۴۷
 ۴۸
 ۴۹
 ۵۰
 ۵۱
 ۵۲
 ۵۳
 ۵۴
 ۵۵
 ۵۶
 ۵۷
 ۵۸
 ۵۹
 ۶۰
 ۶۱
 ۶۲
 ۶۳
 ۶۴
 ۶۵
 ۶۶
 ۶۷
 ۶۸
 ۶۹
 ۷۰
 ۷۱
 ۷۲
 ۷۳
 ۷۴
 ۷۵
 ۷۶
 ۷۷
 ۷۸
 ۷۹
 ۸۰
 ۸۱
 ۸۲
 ۸۳
 ۸۴
 ۸۵
 ۸۶
 ۸۷
 ۸۸
 ۸۹
 ۹۰
 ۹۱
 ۹۲
 ۹۳
 ۹۴
 ۹۵
 ۹۶
 ۹۷
 ۹۸
 ۹۹
 ۱۰۰

والتنوين لا يلزم خلق الاسم عنهما وقبل المبدأ بالوصف
معناه اللغوي لا الاصطلاحي والضمير ضمير راجع لاحكام
للضرورة اي لضرورة وزن الشعر او تجايز القافية فان اذ وقع
غير المصروف في الشعر فليزج بقية وضعه في البيت الكبار غير جـ
عن الوزن او الزخاف غير جـ في السلك اما الاول

فَقَالُوا صَبَّ عَلَىٰ مَصَابِي لَوَانِهَا صَبَّ عَلَى الْأَيَّامِ ضِيَانُهَا
لِيَالِهَا وَأَمَّا هَٰذَا فَقَالُوا أَعَدُّكَ نَعْمَان لَنَا أَنْ ذَكَرَهُ مَوَاطِنُكَ
فَاكْرَهُ بِتَضَوُّعِ فَإِنَّ لَوَانِ نُونِ نَعْمَانِ مِنْ غَيْرِ تَنْوِينِ بِسَقِيمِ
الْوِزْنِ وَلَكِنْ يَقَعُ فِيهِ زَخَافٌ تَخْرُجُ عَنِ السَّيِّئَةِ كَمَا
يُكْرَهُ بِسَاءِ مَتِّ الطَّعْمِ فَإِنْ قُلْتَ فَلَا حَتَرَ عَنْ الزَّخَافِ

لن يضرني كيف يشهد قوله للضرورة قلت لا حزن
عن بعض الزخايف أذا أمكن إلا حزن عن ضروري عند
الشواهد والضرورة الواقع لرعاية القافية فكما في قوله
عائشة الأنام وسيد حبب إلي العاطلين محمد بشير نذير في
مكرم عطوف رؤف من ربي راجد فانه لو قال بحد

لا يخجل بالوزن لكنه يخجل بالقافية فان حرف الروي في سائر
الابيات الدال المكسورة او للتناسب الى ويجوز صرف غلط
ليحصل التاسب بينه وبين المنصرف لان رعاية التاسب
بين الكلمتين امر مهم عند قلمه وان لم يحصل الاحتمال ضرورة

الانوار
الانوار

[illegible][illegible]

A close-up photograph of a textured, light-colored surface, possibly a book cover or endpaper. The surface is off-white or light beige with a mottled appearance. There are several small, dark brown or black spots scattered across the surface, which could be dust, dirt, or signs of aging. A larger, darker, irregular stain is visible in the upper left quadrant. The texture appears slightly grainy or fibrous.

قوروش فرزند اسلاطین
 که در این روز و شب و قریب
 آنست که در این روز و شب
 که در این روز و شب
 که در این روز و شب

مثل سلا - سا - واعدا - لا حيث حرف سا - لتسب المنصف
الذي يبيح اعي اعدا - لا فقول سلا - سا - واغا - لا مثل الجمع
في المنصف الذي حرف والمنصف الذي حرف غير المنصف
تاسع وما يقوم مقامهما اي العلة الواحدة التي تقوم مقام

منهم اعلمين نكرهم احرهما ^{بالحق} الجمع ^{بالحق} الباطل ^{بالحق} الاصف ^{بالحق} منتهى
 النوع فانكر فيه المعية ^{بالحق} خفية ^{بالحق} كالكاتب ^{بالحق} والاساور وانتم
 وحكماء النوع ^{بالحق} الموافق ^{بالحق} له ^{بالحق} في عدة ^{بالحق} الحروف ^{بالحق} والركا ^{بالحق} و
 سكنت ^{بالحق} كسجد ^{بالحق} ومصالح ^{بالحق} وثابتها ^{بالحق} اليانث ^{بالحق} كن ^{بالحق} لا ^{بالحق} مطلق

سنة لازمة للكل بحسب اصل الوضع فانها وضعت

فإن قيل لا يكون الاسم معدو لا خروجه أي خروج الاسم إلى كونه
غير جاعل صيغة الأصلية أي عن صورته التي تقتضي الأصلية
الفاعل أن تكون ذلك الاسم عليها ولا ينبغي أن صيغة المصدر

This image shows a blank, aged, cream-colored page, likely an endpaper or flyleaf of a book. The paper has a slightly textured appearance with some faint smudges and discoloration, characteristic of old paper. The left edge of the page shows the binding, with visible stitching or thread. There is no text or other markings on the page.

الان المومنين في الجنة

ولى فخر الدين بن علي بن النوف
 وبنو النوف بن علي بن النوف
 الذي يقيم مقام السنين فقال
 النوف

كتاب
 وجميع على كتاب هذا
 افرغ على كتاب هذا
 تحقيقا وحرر في اللغة العربية

يقال فلان كليب فخره
الكلي كليب كونه فخرها
اذا طرد لم يذهب
تور الى رودة ان الحرة في رودة
منقذ من الزفاف وفي الثانية
دون الزفاف في قدام الملام
من الزفاف في قدام الملام

والتبرع بغيره في كل سنة من المنفعة
منه والتمتع به في كل سنة من المنفعة
مقام السبيبين اياها لا يكون لها
الذكر في السبيين اية واحدة
بما هو موقوف وما عدا ذلك
من الاموال التي ترقى اليه

مقصد من المقاصد
 الأشرف فقال العبد
 المذنب المذنب
 المذنب المذنب
 المذنب المذنب
 المذنب المذنب

ليست صيغة المشتقات فبإضافة الصيغة الأصلية الاسم
 خرجت المشتقات كلها وان المتبادر من خروج
 عن صيغة الأصلية ان يكون المادة باقية والتقدير لما وقع
 في الصورة فقط لا ينقص بما حذف منه بعض الحروف
 كالاسم والمخزوفة لا يحذف مثل يروم فان المادة ليست
 باقية فيها وان خرج عن صيغة الأصلية يستلزم دخول اسم معدول
 في صيغة اخرى اي مغايرة للاصل ولا يبعد ان يعتبر مغايرة
 لها في كونها غير اخذت تحت اصل وقاعدة كما كانت الاولى
 داخل تحت خرجت عن المقدرات القياسية واما المقدر
 الشاذة فليس منها ما يخرج عن الصيغة الأصلية فان الظاهر
 ان مثل افس وانسب من المجموع الشاذة ليست مخرجة
 عما هو القياس فيهما عن اقواس وانما يابل انما جمع القوس
 والنايب ابتداء عن اقواس وانسب على خلاف القياس
 من غير ان يعتبر جمعا او لا على اقواس والنايب واخراج
 اقواس وانسب عنهما وقار بعض الشارحين قد جوزه بعض
 تقرير الشيء بما ملوا منه اذ كان المقصود منه تمييزه
 عن بعض اعداد فيمكن ان يقال المقصود هنا تمييز العدد عن
 سائر العدد لا عن كل اعداد فحيث حصل تمييزه من
 التميز لا بالاسم بكونه اعم منه في لا حاجته في تصحيح هذا التعريف

معدول
 معدول
 اي قاعدة لاهلية

لا ارتكاب تلك التكاليف واعلم ان فعل قطعانهم لم يحدوا
 ثلث ومثلث واخر وجمع وحرف منصرف ولم يحدوا
 فيها سببا ظاهرا غير الوصفية او العينية احتياجا الى اعتبار سبب
 اخر ولم يصلح للاعتبار الا العيد اعتبارا لانه لا يحدوا
 للعدد في عدمه من هذه الامثلة فجعلوه غير منصرف للعدد
 وسبب اخر ولكن لا بد في اعتبار العدد من امرين احدهما وجوب
 اصل الاسم المعدول وثانيهما اعتبار اخراجه عن ذلك العمل
 اذ لا يتحقق الزعم بدون اعتبار ذلك الاخراج ففي بعض تلك
 الامثلة يوجد دليل غير منع الصرف على وجوب الاصل المعدول
 عنه فوجوده محقق بل شك ولا بعضه لا دليل غير منع الصرف
 فيوض له اصل ليتحقق العدد باخراجه عن ذلك الاصل
 فانقسام العدد الى التحقيق والتقدير انما هو باعتبار كون ذلك
 الاصل محققا او مقدرا واما اعتبار اخراجه المعدول عن ذلك
 الاصل ليتحقق العدد فله دليل على منع الصرف فحق هذا
 قوله تحقيقا معناه خروجها كايضا عن اصل محقق بغير دليل
 دليل غير منع الصرف ثلث ومثلث والدليل على اصلها
 ان في معناها تكرارا وان لفظها والاصل ان اذ كان المعنى
 مكررا يكون اللفظ مكررا كما في جاء القوم ثلث ثلث ففعل
 ان اصلها لفظ مكررا وهو ثلث ثلث وكذا الحار في احاء موح

معدول

ان اسمهم في

الاسم / اي بعده لاسماء
اي مخلوق

وشارة ومثنى الارباع ومربع بد - خد - ف وفيها واداء
عشار وعشر خد - ف والصواب مجيها والسبب في
منع صرف ثلث وثلثت واخوانهما العذر والوصف
لان الوصفية الغرضية التي كانت في ثلثت كانت
اصيلة في ثلث وثلثت لا اعتبارا فيها وضعا ولا اخرا
اخرى مؤنث اخذوا اخر اسم التفضيل لان معناه في الال
الشدة اخرا ثم نقل الى معن غير وقياس اسم التفضيل ان
يستعمل بالاسم او الاضافة او بكل من حيث لم يستعمل
بواحد منها علم انه معدول من احدهما فكل بعضهم انه معدول
عنا في الاسم اي عن الاخذ وقال بعضهم انه معدول لغة كـ
مع من اي عن اخر من وانما لم يذهبوا الى تقدير الاضافة
لانها توجب التنوين او البناء او اضافة اخرى مثلها نحو
حينئذ وقبل يا تيم تيم عدي وليس في اخر مثنى من ذلك
فتعين ان يكون معدولا عن احد الاخيرين وجمع جمع جمعا
مؤنثا اجمع وكذلك كثر وبتع وبصع وقياس فاعل
افعل ان كانت صفة ان تجمع على فعل كمراد على احد وان
كانت اسما ان تجمع على فعلا او فعلا وان كسر الاء على
ضاريا او ضمدا وان فاصيها اجمع او جماعي او جمعا
واذا اعتبر اخرا عن واحدة منها تحقق العذر فاحس

تلا متون كماله
او اسم تفضيل
اي ما

اي اخر

اي معدول
اي معدول

سبب

اي ملة منقوصة

السبب فيها العدل الحقيقي والاخر الصفة الاصلية وان صدر
بالغلبة في باب ان كيداهما وفي اجمع واخوات احد السببين
وزن الفعل والاخر الصفة الاصلية وعلم ان كيداهما في الجمع
الشدة كائيب واقوس فان لم يقرب اخرا جهماء على ما هو القياس
فيهما كالايب والاقوس كيف ولو اعتبر جمعهما اولاهما انما
واقوس قد شذوة في صفة الجمعية ولا فاعلة الاسم المخرج
ليدزم من مخالفتها الشذوة فمن اين يحكم فيهما بالثذوة
ومن هذا يتبين الفرق بين الشذوة والمعدول او تقدير اي
خروجها كانت عن اصل مقدر مفروض يكون الداعي التقدير
وفرض منع الحرف كيم وكذلك زفر فانها ما وجد الغير
منصرفين ولم يوجد فيهما سبب ظاهرا الا العلية اعتبر
فيهما العدل ولما توقف اعتبار العدل على وجود اصل ولم يكن
فيهما دليل على وجوده غير منع الصرف قدر فيهما ان اصلهما
عام وزفر عدل عنهما الا عدوزفر ومثل يارب قطام المعدول
عن قاطمة واداء ياربها كمالها هو على فاعل على الاء عيان المؤنثة
من فاعلة والراء في لغة بني تميم فانهم اعتبروا العدل في هذا
الباب حمدا على عادته والاء في الاء م المؤنثة مثل حضيا
وبوار فانهم مبنيان وليس فيهما الا السببان العلية والثابت
والسببان لا يوجبان البناء فاعتبر فيهما العدل لتحصيل البناء

اي جمع

اي عدل

اي معدول
خبره

اي معدول

اي ذوات الراء
اي ذوات الراء
اي ذوات الراء

فلما اعتبر فيهما العدل ليحصل سبب البناء اعتبر فيهما عددا مما جعلوا
معربا غير منصرف ايضا حمله على نظائره مع عدم الاحتياج
اليه لتحقيق السببين لمنع الصرف العلية وان ثبت فاعتبا
العدل في انما هو الحمل على نظائره لا ليحصل سبب منع الصرف
ولم يرد انما ذكر باب فقام مبرها ليس في صفة لان الكلام
فيما قد رتب في العدل ليحصل سبب منع الصرف وانما قد
في بني تميم لان الجوزيين يبنون فدا يكون فيما خوفه والمراد
من بني تميم اكثرهم فان الاقلين منهم لم يجعلوا ذوات الراء
مبنية بل جعلوا غير منصرف فدا حاجة الراء اعتبار العدل
فيها ليحصل سبب البناء وحمل ما عداهما عليها الوصف
ويكون الاسم والاعا ذوات مبرها فاختوة مع بعض
صفاتها سواء كانت هذه الدلالة بحسب الوضع
مثل احمير فانه موضوع لذات ما اخذت مع بعض صفاتها
التي هي المدة او بحسب الاستعمال مثل اربع في مرتب بنسوة
اربع فانه موضوع طرية معينة من مراتب العدد فدا
وصفية فيه بحسب الوضع بل قد تعرض الوصفية كما في
المثال المذكور فانه لما احدى فيه في النسوة التي هي من قبيل
المعدودات لا الاعداد علم ان معناه مرتب بنسوة مؤنن
بالاربعة ومنه اعني وصفه عرضي له في الاستعمال الاصح بحسب

اي عدل
اي عدل
اي عدل

اي ذوات الراء
اي ذوات الراء

اصل الوضع والمعتبر في سبب منع الصرف هو الوصف الاصل لا الراء
لا العرضي لوجبه ولذلك قال المص شرط اي شرط الوصف في سبب
منع الصرف ان يكون وصفا في الاصل الذي هو الوضع بان يكون
وصفا في الوصفية لان يعرض الوصفية بعد الوضع في الاستعمال
سواء في الوصفية الاصلية او زالت عنه فدا نظرية بان
يخرج عن سبب منع الصرف الغلبة اي غلبة الاسم على الوصفية
وعن الغلبة اختصاص ببعض افراده بحيث لا يحتاج في الدلالة
عليه لاقربته كما ان السواد كان موضوعا لكل فاقية سواء كان
استعمالا في الحقيقة السوداء او بحسب لا يحتاج في الفهم على الاقرب
فذلك المذكور من اشتراط اصالة الوصفية وعدم مضرة الغلبة
صرف لعدم اصالة الوصفية اربع في قولهم مرتب بنسوة
الاربعة وامتنع من الصرف لعدم مضرة الغلبة بالسود وارتفع
صار اسمين للحية الاولى للحية السوداء والثانية للحية التي فيها
سواد وبياض وادهم حيث صار اسم القيد من الحدي يربط
فيه من الذقنة اعني السواد فان هذه الاسماء وان خرجت
عن الوصفية اقلية الاسمية لكنها بحسب اصل الوضع اوصاف
لم يجر استعمالها في معانيها الاصلية ايضا بالكلية فالمانع من
الصرف هذه الاسماء الصفة الاصلية ووزن الفعل واما عند
الاستعمال في معانيها الاصلية فدا الشك في منع صرفها لوزن الفعل

وغيره في غير

والوصف في الاصل والدار وصف منع افعي السجل على
 زعم وصفية لوقم الشقاق من الفوعة التي هي الحبث وكذا كبت
 منع اجعل للصقير زعم وصفية لتوهم اشتقاق من الجذر
 يمنع القوة واجيل للطاير اي طائر في جيبه ن في زعم وصفية
 لتوهم اشتقاق من الحار ووجه ضعف منع الصرف في هذه الاشياء
 عدم الجزم يكونا اوصافا اصلية فانها لم يصبها المعاز
 الوصفية مطلقا لا في الاصل ولا في الدار مع ان الاصل في الاسم
 الصرف التانيث اللفظي الحاصل بالثاء لا بالالف فانه لا شرط
 شرط في سببية منع الصرف العلمية اي علمية الاسم المؤنث
 ليصير التانيث لازما لان الاعلام محفوظة عن التصرف
 بقدر الامكان ولان العلمية وضع ثاب وكل حرف وضعت
 الكلمة عليه لا يتفكك عن الكلمة والتانيث المعنوي كذلك
 اي كان تانيث اللفظي بالثاء في اشتراط العلمية فيه الا ان بينهما
 فرقا فانها في التانيث اللفظي بالثاء شرط لوجوب منع
 الصرف وفي المعنوي شرط الجواز فلا بد في وجوب شرط آخر
 كما ان الية بقوله وشرط تحت ثاب اي وشرط وجوب تانيث
 للمعنوي في منع الصرف احد امور ثلثة زيادة في الثلثة
 اي زيادة حروف الكلمة على ثلثة احرف مثل زينب
 او تحرك الحرف الاوسط من حروفها ثلثة مثل شهد

الجزم يمنع حكم

اي تانيث لفظي

علة منع صرفه سبب
 تانيث علمية

او العجز مثل ماه وجوز هاتما اشتراط في وجوب تانيث التانيث
 المعنوي احد الامور الثلثة بل يخرج الكلمة بتقل احد الامور
 الثلثة عن النقص التي من شأنها ان تعارض تقل احد السببين
 فتراجع تانيثه وتقل الاولين ظاهرا وكذا العجز لان لسان
 العجز تقبل على العجز في شذوذه صرف نظر الا ان اشتراط
 تختم تانيث التانيث المعنوي اعني احد الامور الثلثة وتجز
 عدم صرف نظر الا وجوه سببين فيمنع وزيب وسوقا للجمع
 من طبقات النار وماه وجوز علمين للذين ممنوع صرفا اما
 زينب فلا علمية والتانيث المعنوي مع شرط تختم تانيثه
 وهو الزيادة على الثلثة واما استقرار العلمانية والتانيث المعنوي
 مع شرط تختم تانيثه وهو تحرك الاوسط واقامه وجوز
 فلا علمية والتانيث المعنوي مع شرط تختم تانيثه وهو العجز
 فان سمي برأي باطونث المعنوي فذكر في شرطه في سببية منع
 الصرف الزيادة على الثلثة لان الحرف الرابع في حكم ثاء
 التانيث قائم مقامها فيقدم وهو مؤنث معنوي سماعي باعتبار
 معناه الجنس في السمي برجل منصرف لان التانيث المعنوي
 الاصل زار بالعلمانية المذكور من غير ان تقوم مقامه والعلمانية
 وحدها لا يمنع الصرف ويعقوب وهو مؤنث معنوي
 سماعي باعتبار معناه الجنس في السمي برجل ممنوع صرفا

اي معنوية
 اي غير مشرق

اي غير مشرق

لانه وان زال التانيث بالعلمية المذكور فالحرف الرابع قائم مقامه بدليل انه اذا اُصغر قدم ظهير التانيث المقدر كما تقتضيه قاعده التصغير فيقال قد ثبت بخلافه فيجب فانه اذا اُصغر بقا عقيب من غير اظهار التانيث لان الحرف الرابع قائم مقامه فيكون اذا سمي برجل امتنع صرفه للعلمية والتانيث العلمى المعرفه اى التعريف لان سبب منع الصرف هو وصف التعريف لا اذ المعرفه شرطها اى شرط تانيثها منع الصرف ان تكون علمية اى تكون من هذا النوع من جنس التعريف على ان يكون اليا مصدرية او منسوبة الى العلم بان يكون حاصله في ضمنه على ان يكون اليا للنسبة وانما جعلت مشروطه بالعلمية لان تعريف المضمرات والمبهملات لا يوجد الا في المبنيات ومنع الصرف من احكام المعربات والتعريف باللام او بالاضافة يجعل غير المنصرف منصرفا كما سيجي قد ينصور كونه سببا لمنع الصرف فلم يبق الا التعريف العلمى وانما جعل المعرفه سببا والعلمية شرطها ولم يجعل العلمية سببا كما جعل البعض لان فرعية التعريف للتذكير اظهر من فرعية العلمية له العجز ولم يكن اللفظان وضع غير العرب وانما منع الصرف شرطان شرط الاول ان يكون علمية اى منسوبة الى العلم في اللغة العبرية بان تكون متحققة في ضمن

ان عقيب
مقامه بدليل انه اذا اُصغر قدم ظهير التانيث المقدر كما تقتضيه قاعده التصغير فيقال قد ثبت بخلافه فيجب فانه اذا اُصغر بقا عقيب من غير اظهار التانيث لان الحرف الرابع قائم مقامه فيكون اذا سمي برجل امتنع صرفه للعلمية والتانيث العلمى المعرفه اى التعريف لان سبب منع الصرف هو وصف التعريف لا اذ المعرفه شرطها اى شرط تانيثها منع الصرف ان تكون علمية اى تكون من هذا النوع من جنس التعريف على ان يكون اليا مصدرية او منسوبة الى العلم بان يكون حاصله في ضمنه على ان يكون اليا للنسبة وانما جعلت مشروطه بالعلمية لان تعريف المضمرات والمبهملات لا يوجد الا في المبنيات ومنع الصرف من احكام المعربات والتعريف باللام او بالاضافة يجعل غير المنصرف منصرفا كما سيجي قد ينصور كونه سببا لمنع الصرف فلم يبق الا التعريف العلمى وانما جعل المعرفه سببا والعلمية شرطها ولم يجعل العلمية سببا كما جعل البعض لان فرعية التعريف للتذكير اظهر من فرعية العلمية له العجز ولم يكن اللفظان وضع غير العرب وانما منع الصرف شرطان شرط الاول ان يكون علمية اى منسوبة الى العلم في اللغة العبرية بان تكون متحققة في ضمن

لانه وان زال التانيث بالعلمية المذكور فالحرف الرابع قائم مقامه بدليل انه اذا اُصغر قدم ظهير التانيث المقدر كما تقتضيه قاعده التصغير فيقال قد ثبت بخلافه فيجب فانه اذا اُصغر بقا عقيب من غير اظهار التانيث لان الحرف الرابع قائم مقامه فيكون اذا سمي برجل امتنع صرفه للعلمية والتانيث العلمى المعرفه اى التعريف لان سبب منع الصرف هو وصف التعريف لا اذ المعرفه شرطها اى شرط تانيثها منع الصرف ان تكون علمية اى تكون من هذا النوع من جنس التعريف على ان يكون اليا مصدرية او منسوبة الى العلم بان يكون حاصله في ضمنه على ان يكون اليا للنسبة وانما جعلت مشروطه بالعلمية لان تعريف المضمرات والمبهملات لا يوجد الا في المبنيات ومنع الصرف من احكام المعربات والتعريف باللام او بالاضافة يجعل غير المنصرف منصرفا كما سيجي قد ينصور كونه سببا لمنع الصرف فلم يبق الا التعريف العلمى وانما جعل المعرفه سببا والعلمية شرطها ولم يجعل العلمية سببا كما جعل البعض لان فرعية التعريف للتذكير اظهر من فرعية العلمية له العجز ولم يكن اللفظان وضع غير العرب وانما منع الصرف شرطان شرط الاول ان يكون علمية اى منسوبة الى العلم في اللغة العبرية بان تكون متحققة في ضمن

العلم في العجم حقيقة كما برهنهم او حكما بان ينقد العرب من لغة العجم الى العلمية من غير تصرف قبل النقل كقولون فانه كان في العجم الهم جنس سمي باحد رواة القراء في قوله فانه قبل ان يتصرف في العرب فكان كان علميا في العجم وانما جعلت شرط التانيث فيها مثل تصرفا تميم في كل - مهم فيضعف فيه العجمية قد تصريا لمنع الصرف ففهم هذا الوسمي مثل لجام لا يمنع صرفه لعدم كونه وشرطها كما احد الامرين في حرك الحرف الاوسط او زيادة على الثلث اى ثلثه احد حرف لثلاث يعارض الخفاء احد السببين فنوح منصرف من انقوب بالظن الا الشرط الذي فانظر في نوح انما هو لا تنقذ الشرط ان لا وهذا احتياطا لئلا لا يعمى سبب ضعفه لانه امر معنوي فلا يجوز اعتباره فاما مع كون الاوسط واما التانيث فان له علامه من مقدرة نظره في بعض تصرفات فله نوع قوة في ان يعبر مع سكون الاوسط وان لا يعبر فان قلت قد اعتبر العجم في ما وجوه مع سكون الاوسط فيما سبق فلم لم تعتبره هنا قلت اعتبارها فيما سبق انما هو لقوة سببين احدين لثلاث يوافق سكون الاوسط احدهما ولا يلزم من اعتبارها لقوة سبب اخر اعتبارا يتبين بالاسناد - ونشتر وهو اسم خصص بذكر بكرة وابريم ممنوع صرفهما لوجود الشرط الذي فيهما فان في ثلثه حرك الاوسط

لانه وان زال التانيث بالعلمية المذكور فالحرف الرابع قائم مقامه بدليل انه اذا اُصغر قدم ظهير التانيث المقدر كما تقتضيه قاعده التصغير فيقال قد ثبت بخلافه فيجب فانه اذا اُصغر بقا عقيب من غير اظهار التانيث لان الحرف الرابع قائم مقامه فيكون اذا سمي برجل امتنع صرفه للعلمية والتانيث العلمى المعرفه اى التعريف لان سبب منع الصرف هو وصف التعريف لا اذ المعرفه شرطها اى شرط تانيثها منع الصرف ان تكون علمية اى تكون من هذا النوع من جنس التعريف على ان يكون اليا مصدرية او منسوبة الى العلم بان يكون حاصله في ضمنه على ان يكون اليا للنسبة وانما جعلت مشروطه بالعلمية لان تعريف المضمرات والمبهملات لا يوجد الا في المبنيات ومنع الصرف من احكام المعربات والتعريف باللام او بالاضافة يجعل غير المنصرف منصرفا كما سيجي قد ينصور كونه سببا لمنع الصرف فلم يبق الا التعريف العلمى وانما جعل المعرفه سببا والعلمية شرطها ولم يجعل العلمية سببا كما جعل البعض لان فرعية التعريف للتذكير اظهر من فرعية العلمية له العجز ولم يكن اللفظان وضع غير العرب وانما منع الصرف شرطان شرط الاول ان يكون علمية اى منسوبة الى العلم في اللغة العبرية بان تكون متحققة في ضمن

وفي ابراهيم الزيادة على الثلثة وانما خص التفرع بالشروط لانه
 لان غرض التنبه عما هو الحق عنده من الضرف نحو فرج
 ولهذا اقدم الضرف مع انه متفرع على انتفاء الشرط الثاني والاو
 تقديم ما هو متفرع على وجوده كما لا يخفى واعلم ان الانبياء
 عليه السلام منتهى عن الحرف الاستهتار وصالح و
 شعيب وعلوه كونهما عربيين ونوح ووط الخفري وقيل
 ان علوه كنوح لان كسبوه قومه معه وبوئته ما يقال من ان
 العرب من ولد اسماعيل ومن كان قبل ذلك فليس بعربي
 ومعه قبل اسماعيل فيمكر فكان كنوح الجمع وهو سبب
 سبب قائم مقام سبب شرط اي شرط قيامه مقام سبب
 صيغة منتهى الجموع وهي الصيغة التي كان اولها مفتوحا
 وثانها الفاء وبعد الف حرفان او ثلثة احرف
 اوسطها ساكن وهي الصيغة التي لا تجمع جمع التكسيرة
 اخرى ولهذا سميت صيغة منتهى الجموع لانها جمعت
 في بعض الصور ثلثين تكسيرة فانتهى تكسيرة المغيرة للصيغة واما
 جمع السد من فانه لا يفر الصيغة فيجوز ان يجمع جمع
 السد من كما يجمع ايام من جمع ايامين وصواب
 جمع صاجه على صواحيبات وانما الشرط لتكون
 صيغة مصونة عن قبول التفرع فتؤثر في غير فاد منقلبه عن

اعرف

ناد الثاني حال الوقف والمراد بها ناد الثاني باعتبار
 ما يؤول اليه حال الوقف فلا بد من نحو فواده جمع فارمة
 وانما الشرط كونها بغيره لانها لو كانت مع فاد كانت
 على زنة المفردة كوزنة فانها على زنة كرامية وطواعية
 بمعنى الكرامة والطاعة فيدخل في قوة الجمعية فتور ولا
 حاجة الا اخراج مدركي فانه مفردة محض ليس جمعا
 لانه الحرف والفاء والواو الجمع مدركي وهو لفظ اخر بخلاف
 فزارة فانها تجمع فزارة او فزارة بكسر الفاء فعلم بما سبق
 ان صيغة منتهى الجموع على قسمين احدهما ما يكون
 بغير فاد وثانيهما ما يكون بها واما ما كان بغير فاد فممنوع
 صرف لوجود شرط ثالثة كما سجد مثار لما بعد الف
 حرفان ومما يحتمل ثالثة حرفان او ثلثة احرف اوسطها ساكن
 واما فزارة فوامثاها مما هي على صيغة منتهى الجموع مع الهاء
 فمنصرف لغوات شرط ثالثة للجمعية وهو كونها بغير فاد وحض
 علما للضبيع من اجواب عن سؤال مقدر تقديره ان يقال
 ان حضاجر علم جنس الضبيع بطول على الواحد والكثرة كما ان
 اسمة علم جنس الاسد فله جمعية فيه وصيغة منتهى الجموع
 ليست من السد منع الحرف بل هي شرط الجمعية فينبغي
 ان يكون منصرفا لثالثة غير منصرف وتقدير الجواب ان حضاجر

وهو ضيق

حاركونه على الضبع غير منصرف للجمعية الحاركة بل للجمعية
 الاصلية لانه منقول عن الجمع فانه كان في الاصل جمع ^{حاضر}
 بمعنى عظيم البطل سمي الضبع مبالغة في عظيم بطنها كان كل
 فرد منها جماعاً من هذا الجنس والمعتبر في منع صرفه من الجمعية
 الاصلية فان قلت لا حاجة في منع صرفه لاعتبار الجمعية الاحتمالية
 فان في العلمية والتأنيث لان الضبع من الفرس الضبعان قلت علمية
 غير مؤثرة والآن كان بعد التذكير منصرفاً والتأنيث غير مسلم لانه ^{حاضر}
 علم الجنس الضبع مذكر اكان او مؤنثاً وانما اكتفى المصنف بالتنبيه
 على اعتبار الجمعية الاصلية بهذا القول ولم يقل للجمع شرط ان يكون
 في الاصل كما قال في الوصف ايده يوم ان الجمعية كالوصفة قد يكون
 اصلية معبرة وقد يكون عارضة معبرة وليس الامر كذلك
 انه لا يتصور العوض في الجمعية وسراويل جواب عن سؤال مقدر
 تقديره ان يقول قد نصبت عن الاشكال الواردة على قاعدة الجمع بمحض
 جعل الجمع اعم من ان يكون في الاصل او في الخارج فما تقول في سراويل
 فانه اسم جنس يطلق على الواحد والكثير والجمعية في لاف الحار
 ولا في الاصل فاجاب عنه بانه قد اختلف في صرفه منه فلهواة
 لم يصرف وهو الاكثر في موارد الاستعمال في الاشكال على قاعدة
 الجمع كما قلت فقد قيل في النقص عنه انه اسم اعم ليس بجمع لاف الحار
 ولا في الاصل حمل في منع الضبع على موارد اي على موارد الجمع

حاضر

العربية كان اعم ومصاص فانه حكمها من حيث الوزن فها هو
 وان لم يكن من قبيل الجمع حقيقة لكنه من قبيل حكمها بالجمعية
 عامة التقدير اعم من ان يكون حقيقة او حكماً فانه من هذا النوع
 على تعميم الجمعية لانه زيادة سبب اخر على الاسباب التسعة وهو
 الحمل على الموارد وقيل هو اسم علم ليس بجمع تحقيقاً لانه اسم جنس
 يطلق على الواحد والكثير لكنه جمع سرور تقديره فرضاً فانه واحد
 غير منصرف ومن قاعدتهم ان هذا الوزن بدون الجمعية لم يمنع
 الصرف فقد حفظ هذه القاعدة انه جمع سرور فكذا في اسمي كل فطو
 من السراويل والانه لم يجمع سرور والاعراب اول واذا صرف اي
 سراويل لعدم تحقق الجمعية تحقيقاً والاصل في الاسماء الصرف
 الشكال بالنقص على قاعدة الجمع ليجتاز لا التقصير عنه وتجاوز
 اي كمر جمع منقوض على قواعد ما ياتي كان او اوباً كما يجوز في الدوا
 دفعاً وجرأى في حاله الرفع والجر مثل قاض اي حكمه حكم قاض
 بحسب الصورة في حذف الاء عنه واحال التنوين عليه
 تقول جاتر جوار ومردت بجوار كما تقول جارة قاض ومردت بقا
 واقاف حاله النصب فالياء متحركة مفتوحة بجواريت جوارى
 فله الشكال في حاله النصب لان الاسم غير منصرف للجمعية مع صيغة
 منه في الجمع بخلاف حاله الرفع والجر فانه قد اختلف فيه فذهب
 بعضهم لانه اسم منصرف والتنوين فيه تنوين الصرف لان الاء

المتعلق بجوهر الكلمة متقدمة على منع الصرف الذي موصى به احوال
الكلمة بعد تمامها فاصل جوار في قولك جاء من جوار مصر من جوار
جوارى بالضم والتنوين بناء على ان الاصل في الاسم الصرف في الاعداد
على ما هو الاصل ثم اسقطت الضمة لتقليل الابداء لا لتفاد ان كين
فصار جوارى وزن سدس وكلهم فليبق على صيغة منتهى
المخوع فهو بعد الاعداد من الصرف والتنوين في اللطيف
كما كان قبل الاعداد كذلك وذهب بعضهم الى ان بعد الاعداد
غير منصرف لان فيه الجمع مع صيغة منتهى الجموع لان المخدوم
ممنزلة المحذور ولهذا لا يجوز الابداء على الراء والتنوين في تنوين
العوض فانه لما اسقط تنوين الصرف عوض عن الابداء في
او عن حركتها من التنوين وعلى هذا القياس حاله في الابداء في
وزنه بعض الوب اثبات الابداء في حاله في حاله نصب
تقول مصر من جوارى كما تقول رايت جوارى وبناء هذه اللفظ على
تقديم منع الصرف على الاعداد لانه قد خرج يكون الابداء مفتوحة في حاله
الجر والفتحة خفيفة فيما وقع فيه الاعداد وانما في حالة الرفع فاصل جوار
جوارى بالضم ياء تنوين حذف الضمة لتقليل وعوض التنوين عنها
فاسقطت الابداء لا لتفاد ان كين فصار جوارى وعلا هذه اللفظ
لا اعدل الا في حاله واحدة بخلاف اللفظ المشهورة فان فيها
الاعداد في حالتين كما عرفت التركيب وموصورة الكلمتين او اكثر

كل واحد من حرفي جزء فلا بد من النظم وبصرى على شرط العلة
لياء من الزوال فيحصل قوة فيكون من منع الصرف وان لا
يكون باضاً ولا في الاعداد يخرج المضاف الى الصرف او لا
حكمة فكيف يؤثر في المضاف اليه ما يضافه اعز من منع الصرف ولا
بالسنه لان الاعداد لا تستعمل على الاسماء من قبل المبنية في الخط
شأنها بما فيه في حاله العلمية على ما كانت عليها قبل العلمية فان
التسمية بها انما هي لدلالة على قصه غريبة فلو نظر في الابداء التغير
يمكن ان يغتفر تلك الدلالة وانما كانت من قبل المبنية
فكيف يتصور فيها منع الصرف الذي هو من احكام المعربات
فان قلت كان الواجب على المص ان يقول وان لا يكون للجزء انما
من المركب صوتاً ولا منضمين عرف العطف ليجزى من قبل
ويقتطروا مثل خم وعشمة على ان كانا كائناً في ذلك
بما ذكره في بعدائهما من قبل المبنية وانما الاعداد المستندة
على الاسماء فلم يذكر بناء هذه الاعداد فذلك استنتاج الى اخرها
مثل علبك فانه علم ببلدة مركب من عمل هو اسم صميم وبك
هو اسم صاحب هذه البلدة ثم جعله اسماً واحداً من غير
ان يقصد بهما نسبة اضافية او سمية او غير ذلك الا في التنوين
المعدود ان من السهولة منع الصرف تسميان من يمين لانهما
من حروف الزيادة وتسميان مضارعتين ايضا مضارعتين

التانيث في منع دخول تاء التانيث عليها وللحجة خذ
 فان سبقتها منع الصرف افا كونها مفعولاً في فعل
 واقامتها بهما لا يوافق التانيث والراجح هو القول بانها
 ان كان في اسم يعرب ما يقابل الصفه فان الاسم المقابل للفعل والرفق
 افا ان لا يكون في اسم ما لو حضا معها صفه من الصفات كرجل وركب
 او يدك كاحمر وضارب ومضروب فالاول اسم والثاني صفه فالأول
 بالاسم المذكور مفعول من مفعول الصفه لا الاسم الثاني من الاسم والصفه
 ونشط اي شرط الالف والنون في منعهم من الصرف وافراده الضمير
 باعتبار انهم سبب واحد وشرط ان لا يكون الاسم في احتياج من
 الصرف العلم بتحقيق لزوم زيادتهما او يمنع التاء في تحقيق
 شبههما بالالف التانيث كمران وان كانا في صفه في اتفاق
 اي ان كان الالف والنون في صفه بشرط اتفاق فعله في بعض اتفاق
 تاء التانيث عليه لبقوا مشابهما لالف التانيث على حالها
 لهذا يوافق مع انه صفه لان مؤنثه بانه وقيل ان شرط وجوب فعل
 لانه من كان مؤنثه فعلا لا يكون فعلا في نفسه مشابهما لالف
 التانيث على ومن ثم اي ومن اجل المعنى لانه في الشرط اختلف
 في رخصه في انه مفعول او غير مفعول فانه ليس مؤنثا لا يجرى
 ولا حمدا لانه صفه خاصه لا يطلق على غيره كالعامة
 ولا على مؤنثه فعلا من حيث اتفاق فعله في نفسه غير مفعول

حاله

وعلى من نسب من شرط وجوب فعله هو مفعول من سكران فانه
 لا خلاف في منع صرفه لوجود الشرط على المذهبين فان مؤنثه
 سكران لا سكران وان كانا في صفه في اتفاق في نفسه لا اتفاق
 الشرط على المذهبين لان مؤنثه فانه لا يميز هذا اذا كان مفعول
 بمعنى التاء فانه مفعول غير مفعول لان مؤنثه في الانفاذ وزن
 الفعل وهو يكون الاسم على وزن يعرب من اوزان الفعل ومنه
 القدر لا يكون في سبب منع الصرف بل شرط فيها احد الاصلين افا
 ان يختص في اللغة العربية بالفعل بمعنى انه لا يوجد في الاصل
 الا مقولا من الفعل كشره في صيغة الماضي المعلوم من التثنية
 فانه نقل من هذه الصيغة وجعل على العكس وكذلك يذبح
 وعنه موضع وخظمه لرجل افعل نقلت الى الاسمية واقامتها
 بوزن اسمي يصيغ معروف وهو القندم ونشط على الموضوع بانهم
 فهو من الاشياء العجيبة المنقولة الى العربية فانه يفرح في ذكره
 الاختصاص ومثل ضرب على البناء المفعول اذا جعل علما
 لشخص فانه ايضا غير مفعول للعلية ووزن الفعل وانما قيد بالبناء
 للمفعول فانه على البناء لا يفاعل غير مختص بالفعل ولم يميز
 اذ منع الصرف لا بعض النحاة او يكون غير مختص فليس يكون
 في اوله اي اول وزن الفعل او اول ما كان على وزن الفعل بناء
 اي زيادة حرف او حرف لا يد من حروف اثنين كزيادة

بمعنى النفي وانما اذا كان
 في معنى النفي وانما اذا كان

فلم يجازي بغير علم لم يعد وزنه والواجب ان هذا من غير
تحقق لم يوزن وورد أصح بكسر تين وأن لم يشهد في الاواز التي
تحقق وزنها العدل تحقيق كان او تقدير لم يجمع وزن الفعل
وايضاً فعرفت في تقدم ان محو وجود اصل تحقيق لا يكون في
اعتبار العدل التحقيق بدون افتضاء منع الصرف آية واعتبار
خروج الصيغة عن ذلك الاصل لا يقتضي لوجود سببين
في اصح وورد العدل وصح العلمية والآن ثبت ثم ان الشارح
الا استثنى مثل احر علم انه انكر عن هذه القاعدة على قول
سبب قوله وخالف سببوه الاخفش في الاخفش المشهور
ومع ابو الحسن تليد سببوه ولما كان قول التليد اظهر
مع موافقة طائفة من القادة جعله اصلاً واستند
الحق في الاستثناء وان كان غير مستتبها على ذلك في نظر
نحو احر علم لم يترك واظهر انهما كان معز الوصفية فيه
قبل العلم بظاهر غير خفي فيدخل في كذا ان وامتناع وتخرج
عند افعال التاكيد نحو اجمع فاذ منصرف عند التكرار لا اتفاق
لضعف معز الوصفية فيه قبل العلمية ككونه معز كل وكذا ذلك
افعل التفضيل المحو عن من التفضيلية فاذ بعد التكرار منصرف
بالاتفاق لضعف معز الوصفية فيه حتى صار افعال السامو
ان كان معز من فله يتصرف بخلاف لظهور معز الوصفية

في سبب من التفضيلية اعتبار الوصفية الاصلية اي ان
خالف سببوه الاخفش لاجل اعتبار الوصفية الاصلية بعد
التكرار فاذ كانت العلمية بالتكرار لم يبق مانع من اعتبار
الوصفية فاعتبره وجعله منصرف للصفة الاصلية بسبب
اخر كوزن الفعل والالف والنون المزدوجين فان قلت
ثم ان لا مانع من اعتبار الوصفية الاصلية لما عرفت على اعتبار
ايضاً فلم اعتبره وذهب الامامون خذ في الاصل اعز منع
الصرف قبل الباعث على اعتبار الامتناع السواء وادقم مع
روايل الوصفية عنهما وفيه بحث لان الوصفية لم تنزل عنهما
بالكلية بل بقرينهما ثبته من الوصفية لان الاسد السمي للمحبة
السواء والارقم المحبة التي فيها سواء وبياض في الماشية من
الوصفية فله يلزم من اعتبار الوصفية فيهما اعتبارهما في احر
بعد التكرار لانها قد زالت بالكلية واما الاخفش فذهب
الى انه منصرف فان الوصفية قد زالت بالعلمية والعلمية
بالتكرار والذات لا تغيب عن غير ضرورة فلم يبق في الاسباب احد
هو وزن الفعل والالف والنون ومنه القول اظهره وطناً
اعتبر سببوه الوصف الاصل بعد التكرار وان كان ذلك لفر
ان يعبر في حال العلمية ايضاً فمستنع حاتم من الصرف للوصف
الاصل والعلمية فاجاب عنه قصص بقوله ولا يلزمه اي سببوه

من اعتبار الوصفية الاصلية بعد التكمية في مثل احمر علما باب
حائتم اي كل علم كان في الاصل وصفيا مع بقاء العلمية بان اعتبر
فيه الوصفية الاصلية وحكم بمنع صرف العلمية والوصفية
الاصلية لما يلزم في باب حائتم على تقدير منوع من الصف من اعتبار
المضادين بعين الوصفية والعلمية فان العلم للخصوص والوصف
للعوم في حكم واحد ومنع صرف لظا واحد بخلافه فاذ
اعتبرت الوصفية الاصلية مع سبب اخر كما في السود والقم
فان قلت التضاد انما يلزم بين الوصفية المحققة والعلمية لا بين
الوصفية الاصلية والعلوية فلو اعتبر الوصفية الاصلية
والعلمية في منع صرف مثل حائتم لا يلزم اجتماع متضادين
فلما تقدم في الضدين بعد زواله مع ضد اخر في حكم
واحد وان لم يكن من قبيل اجتماع متضادين لكنه شبه به
فاستبار من معانيه مستحسن وجميع الباب اي يجمع باب غير
المنصرف باللام اي يدخل لام التعريف عليه او الاضافة اي اضافة
الافعال بحرف اي بصير مجرورا بالكر اي بصورة الكسر لفظا او تقدير
وانما لم يكتف بقوله بنجر لان الانجر ارقد يكون بالفتح ولا بان يقول
بنجر لان الكسر يطلق على الحركات البنية ايض وللخاء حذف
فان هذا الاسم في هذه الحارة منصرف او غير منصرف فانه
من سبب الالة منصرف مطلقا لان عدم انطوائها كان مستثناة

الفعل فلما اضيفت هذه اللفظة بهرته بدخول ما هو من خواص
الاسم اعز اللام او الاضافة فثبت جهة الاسم في جمع الاصل
الذي هو اللفظ في ذكر الكسرة والنون لانه لا يجمع مع اللام
او الاضافة ومنهم من ذهب الى انه منصرف مطلقا والمنوع
من غير المنصرف بالاصالة هو النون وسقوط الكسرة انما هو
بنية النون وحيث ضعفت مشابهاة للفعل لم تؤثر الا
في سقوط النون دون تابع الذي هو الكسرة الحارة وسقوط النون
لا من غير الصف ومنهم من ذهب الى ان العلمين ان
كانا باقيتين مع اللام والاضافة كان الاسم غير منصرف وان كان
معا وزالت احدهما كان منصرفا وبيان ذلك ان العلمين
لما زولا باللام والاضافة فان كانت العلمية بشرط السبب الاخر
زال معا كما في البرسيم وان لم يكن بشرط كما في احمد زالت
احدهما وان لم يكن من كسرة علمية كما في احمر بقيت العلمتان
على حالهما وهذا القول السبب بهما عرف بالمص غير المنصرف
المرفوعات جمع المرفوع لا المرفوعة لان موصوف اسم وهو
مذكر لا يعقل ويجمع على من الجمع مطرد اصفة المذكر الذي
لا يعقل كالنصفان المذكور من الخيل وبقية السجدة
اي ضحيت وكالايام الحيات موصوف المرفوع الذي عليه
المرفوعات لان التعريف انما يكون للماضية لا للاحقة فاما اشتمل

في المرفوعات

الفعل

أي اسم الشئ على علم الفاعلية أي علمه من كون الاسم فاعلا ومن
 الضمة أو الواو أو الالف والمراد بالشمارة الاسم عليها أن يكون
 موصوفا بها لفظا أو تقديرا أو محلا - ولا شك أن الاسم موصوف
 بالرفع المحل - إذ معز الرفع المحل - إذ في محل لو كان ثم معرب لكان
 مرفوعا لفظا أو تقديرا أو كيف يختص الرفع بماء الرفع المحل وهو
 يبحث مثله عن احوال الفاعل إذ كان مضرا متصدا - كما سيجي
 منه أي من المرفوع أو مما الشئ على علم الفاعلية الفاعل إنما قدم
 لأنه أصل المرفوعات عند الجمهور لأنه جزء للمادة الفعلية التي هي أصل
 الجذر - ولأن عامل قوي من عامل المبتدأ - وقدر أصل المرفوعات
 المبتدأ لأنه باق على ما هو الأصل في المسند إليه وهو التقديم
 بخلاف ف الفاعل ولأنه يحكم عليه بكل حكم جامد ومشتق فإذ
 أقوى بخلاف ف الفاعل فإنه لا يحكم عليه إلا بالمشق وهو أي الفاعل
 ما أي اسم حقيقة أو حكما لم يدخل فيه مثل قولهم أعجز أن ضربت زيدا
 المسند إليه الفعل بالأصل لا بالمتبعية يخرج عن التتابع الفاعل
 وكذا المراد في جميع حدود المرفوعات والمنصوبات والمجوزات
 غير التتابع بعدة أو شبهة أي شبهة في العمل وإنما قرأه لك
 لئلا يرفع فاعل مثل اسم الفاعل أو الصفة المشبهة والمصدر واسم
 الفعل وافتل التفضيل والظرف وقدم أي الفعل أو شبهة عليه
 أي علمه كك الاسم واحتج به عن نحو زيد ضرب زيدا لأنه على المسند إليه

الفعل لأن الاسم لا يسمي السند إليه في الحقيقة لكنه مؤخر عنه
 والمراد بتقديم عليه وجوبه بالخروج عنه المبتدأ المقدم عليه
 خبره نحو كريم من بكر منك فإن قلت قد يجب تقديمه إذا كان
 المبتدأ مذكرا والخبر ظرفا نحو في الدار رجل قلت المراد وجوب تقديم
 نوعه وليس نوع الخبر مما يجب تقديمه عنه في نوعه ما سجد
 إلا الفاعل على جهة قيامه أي السند أو فاعلا طريقة قيام الفعل
 أو شبهة به وطريقة قيامه بأن يكون على صيغة المعلوم أو على ما هو
 في حكمه كما سمى الفاعل والصفة المشبهة واحتج به من القيد عن مفعول
 ما لم يسم فاعله كزيد وضرب زيد على صيغة المجهول فلا احتياج إلى
 مسد القيد إنما هو على مذهب من جعله الخاء فيه كصاحب القيد
 قد حاجب الأصل القيد بل يجب أن لا يقيد به مثل زيد في قام زيد
 فهذا متعارف المسند إليه الفعل مثل ابوه في زيد قام ابوه فهذا متعارف
 من المسند إليه شبهة الفعل والأصل في الفاعل أي ما ينبغي أن يكون الفاعل
 عليه أن لم يمنع مانع أن يرفع المسند إليه أي يكون بعده من غير
 أن يتقدم عليه آخر من مفعول لأنه كالمفعول من الفعل شبهة احتج
 إليه يدل على ذلك السنان الذي ضربت لأنه رفع نوارا أربع حركات
 فيما هو بمنزلة كثر واحدة فذلك الأصل الذي يقتضي تقدم الفاعل
 على المفعول لأن الفعل جاز ضرب عنه من زيد يتقدم منه جمع الضمير
 وموزون رتبة قد يرفع من الأضمار قبل الذكر مطلقا بل لفظ فقط

وفيه كجائز وامتنع ضرب غلامه من زيد التاخر من جمع الضمير
 وهو زيد لفظا ورتبة فليكن الاضمار قبل الذكر لفظا ورتبة
 في ذلك غير جائز خذ في لا تخف من ابن جزي ومستمدة من
 ذلك قول ابن جزي ربه عز وجل في ابن جازم جازاة الكلب بالعبودية
 وقد فعل واجبت بان من الضرورة الشعر والمهارة عدم
 جوازها في لغة الكلام وبانه لانم ان الضمير يرجع الى العدي بل
 الى المصدر الذي يدل عليه الفعل اي جزي ربه لانه اداة التثنية
 الا ان ابرار على فاعلية الفاعل ومفعول المفعول بالوضع
 فيهما لفظا اي في الفاعل المتقدم ذكره ضربا وفرض الاضمار
 والقربة اي الامر الدال عليهما لا بالوضع ان لا يبعد ان يطلق
 على ما وضع به من ان قربته عايد قد - بانه ان ذكر الاعراب
 مستغنى عنه ان القربة من مدله في اللفظية نحو ضربت موسى
 جبر ومعنوية نحو اكل الكثر عيسى او كان الفاعل مضمرا متصلا
 بالفعل بذكر الضمير زيد او مستكن كزيد ضرب غلامه
 بشرط ان يكون المفعول متاخرا عن الفعل لئلا يتقضى مثل
 زيد اضربت او وقع مفعول اي مفعول الفاعل بعد الا بشرط
 توسطها بينهما في صورة التقديم والتاخر نحو ضرب زيد الاعم
 او بعد مفعول نحو انما ضرب زيد عمر واجبت تقديم اي تقدم
 الفاعل على المفعول في جميع هذه الصور اما في صورة التثنية والاعراب

فيها والتوبة فليترد عن الالتباس واما في صورة كون الفاعل
 ضميرا متصلا فلما كانت الاضمار الانفصال واما في صورة
 وقوع المفعول بعد الا لکن بشرط توسطها بينهما في صورتي
 التقديم والتاخر فلئلا يتقلب الوجه المطلوب فان المفهوم
 من قوله ضرب زيد الاعم ان الضمار ضاربه زيد الاعم ومع جواز
 ان يكون عمر ومضروبا شخص اخر والمفهوم من قوله ضرب
 عمر والا زيد الضمار مضروبه عمر وزيد مع جواز ان يكون زيد
 ضاربا شخص اخر فلو انقلب احد من بالآخر انقلب
 الوجه المطلوب وانما قلنا بشرط توسطها بينهما في صورة التقديم
 والتاخر لانه لو قدم المفعول على الفاعل مع الا فيقار ضرب
 الاعم وازيد فالظاهر ان معناه انضمار ضاربه زيد وعمر واذ
 انضمارا موقفا بل لا فدا - يتقلب الوجه المطلوب فلا يجب
 تقديم الفاعل كمن لم يستحسن بعضهم لانه من قبيل قصر الصف
 قبل تمامها وانما قلنا فالظاهر ان معناه كذا الاحتمال ان يكون معناه
 ما ضرب احد الاعم وازيد فيفيد انضمار صفة كل منهما في
 الاخر وهو ايضا خذ في المقصود واما وجوب تقديم عليه
 في صورة وقوع المفعول بعد فدا لان الوجه مبنى في الورد الاخير
 فلو اخر الفاعل انقلب المعنى قطعاً وانه الاتصال اي بالفاعل
 ضمير المفعول نحو ضرب زيد غلامه او وقع اي الفاعل بعد الا التثنية

بينهما في صورة التقديم والتأخير نحو ما ضرب عمر والأزبد وفاء
 هذا الغيد مثل ما عرفت انفا ووقع الفاعل بعد معناه اي مع
 الا نحو انما ضرب عمر واذا وانصل مفعول بان يكون المفعول
 ضمير متصل بالفعل وموئى الفاعل غير ضمير متصل نحو ضربك
 زيد وجب تأخير اي تأخير الفاعل عن المفعول في جميع هذه
 الصور اقا في صورة انصار ضمير المفعول بالثمة يلزم الاضمار
 قبل الذكر لفظا ورتبة واقا في صورة وقوعه بعد الا او معناه لثمة
 ينقلب الخبر المطلوب واقا في صورة كون المفعول ضمير متصلا
 والفاعل غير متصل المتأخر الا انصار توسط الفاعل غير المتصل
 بينه وبين الفعل بخلاف ما اذا كان الفاعل ايضا ضمير متصلا
 فانه يجب حذف تقديم الفاعل نحو ضربك وقد يحذف الفعل
 الرفع للفاعل لقيام قرينة الله على تعيين المحذوف جوازا
 اي حذف جازا في مثل زيد اي فيما كان جوابا لسؤال محقق
 لمن قال من قام سائلا عن يقوم به القيام فيجوز ان يقول زيد
 يحذف قام اي قام زيد ويجوز ان يقول قام زيد بذكره وانما
 الفعل ون الخبر لان تقدير الخبر بوجوب حذف الخبر وتقدير
 حذف خبره والتقليل في الحذف اول وكذا يحذف
 الفعل جوازا فيما كان جوابا لسؤال مقدر نحو قول الشاعر في قرينة
 يزيد بن كنانة لبيك على البناء للمفعول زيد مرفوع على انه مفعول

فام بسم فاعله ضارح اي عاجزة ليل وموقوف على الفعل المحذوف
 اي بيبك ضارح بقرينة السؤال المقدر وموصوف بيبك واقا على
 رواية لبيك يزيد على البناء للفاعل ونصب يزيد فليس
 مما نحو فيه لخصوصية متعلق بضرارح اي بيبك من يذل ويعجز
 عن مقاومة الضمير لانه كان ظهيرة للجمرة والالة لا دواخر
 البيت ومخبطهما تطرح الطوايح والمخبط السائل من غير
 وسيد والاطاحة الامانة والطوايح جمع مطيحة على غير
 القياس كلوا فتح جمع ملقوه وما يتعلق بمخبط وما مصدرية
 يعز ويبيك اي من يسائر بغير وسيد من اجل املاك المملوك
 ماله وما يتوسل به لا تحصيل المالا كان يغطي السائلين بغير وسيد
 وقد يحذف الفعل الرفع للفاعل لقيام قرينة الله على تعيينه
 وجوبا اي حذف واجبا في مثل قوله وان احد من المشركين
 استجارك اي في كل موضع حذف الفعل ثم في الرفع
 الابهام ان شاء من المحذوف فانه لو ذكر المفسر لم يبق المفسر
 مفسر بل صار سؤالا بخلاف المفسر الذي فيه الابهام بدون
 حذف فانه يجوز الجمع بينه وبين مفسره كقولك جاد
 رجل اي زيد فتقدير الآية وان استجارك احد من المشركين
 استجارك فاحد فيها فاعل فعل محذوف وجوبا وموصوف
 استجارك الاول المفسر باستجارك الثاني وانما وجب

حذف لأن مفسره قائم مقامه مفعن عنه ولا يجوز ان يكون
احد من نوعا بالابتداء لا متنازع خول حرف الشرح على
الاسم بل لا بد من الفعل وقد يحذفان الى الفعل والفاعل
معا ون الفاعل وحده في مثل نعم جوابا لمن قال اقام زيد
اي نعم قام زيد في حذف الجملة الفعلية وقد كرر نعم في مقامها وهذا
الحذف جائز بقوله السؤال لا واجب لعدم قيام ما يؤتى
مواضعه في مقامه كالمفسر فيلزم في الكلام استدراك وانما
قد رجم الجملة الفعلية للاسمية بان يقال نعم زيد قام ليكون الجواب
مطابقا للسؤال في كونه جملة فعلية وانه تنازع الفعلين
بل العاملان اذ التنازع يجري في غير الفعل اي نحو زيد معطوف
ومكرم عمر واو بكر كرم وشريف ابوه واقصر على الفعل لاصالة
في العمل وانما قال الفعلين مع ان التنازع قد يقع في اكثر
من فعلين اقتصارا على اقل مراتب التنازع وهو الاثنان
ظاهر الى اسمي ظاهر واقعا بعدهما اي بعد الفعلين اذ المتقدم
عليهما والمتوسط بينهما مع هو للفعل الاول اذ هو مستحق
التنازع فلا يكون فيه مجال للتنازع ومعنا تنازعهما في انهما
بحسب المعز يتوجهان اليه ويصح ان يكون مومع وقوة
فانه لك الموضع محمول الكل واحد منهما على البدل في لا يتصور
تنازعهما في الضمير المتصل لان المتصل الواقع بعدهما يكون

متصل - بالفعل التنازع وهو مومع كونه مقصدا - بالفعل التنازع
لا يجوز ان يكون مع لا الا - قول لا لا يحذف واما الضمير المتصل
الواقع بعدهما نحو ما ضرب بكرم الانا فبقي تنازع لكن
لا يمكن قطعهما بطريق التقطع عندهم ومدوا ضمير
الفاعل في الاول عند البصريين وفي الثاني عند الكوفيين
لانه لا يمكن اضماره مع الا لانه حرف لا يصح اضماره
ولا بد من لفظة المعز لانه يفيد نفى الفعل عن الفاعل
والمقصود اثباته ومراه للمض التنازع بينهما ما يكون
طريق قطعه اضمار الفاعل فلهاذا خصصه بالاسم
الظاهر واما التنازع الواقع في الضمير المتصل فمقتضى
الشيء يقطع بالحذف وعلى مذهب الفراء فيجوز
معا واما على مذهب غيره فلا يمكن قطعه لان طريق
القطوع عندهم الا ضمير وهو ممنوع لما عرفت فقد يكون
اي التنازع الفعلين في الفاعلية بان يقتضي كل منهما ان
يكون الاسم الظاهر فاعلا - له فيكونان متفقين في
اقتضاء الفاعلية مثل ضربت بكرم مني زيد وقد يكون
تنازعهما في المفعولية بان يقتضي كل منهما ان يكون
الاسم الظاهر مفعولا - فيكونان متفقين في اقتضاء
المفعولية مثل ضربت بكرم مني زيد او قد يكون

تنازعهما في الفاعلية والمفعولية وذلك يكون على
وجهين احدهما ان يقتضى كل منهما فاعلية اسم
ظاهر ومفعولية اسم ظاهر اخر فيكونان متفقين
في ذلك الاقتضاء مثل ضرب واذا ن زيد عمر وابليس
مذاقهما ثانيا من التنازع بل هو اجتماع القسمين
الاولين وثانيهما ان يقتضى احد الفعلين فاعلية
اسم ظاهر والاخر مفعولية ذلك الاسم الظاهر
بعينه ولا شك في اخذ فاقضاء الفعلين في
هذه الصورة وهذا هو القسم الثالث المقابل
لـ اولين فقول مختلفين لتخصيص هذه الصورة
بالارادة يعني قد يكون تنازع الفعلين واقعا في
الفاعلية والمفعولية حركون الفعلين مختلفين
في الاقتضاء وذلك لا يتصور الا اذا كان الاسم
الظاهر المتنازع فيه واحدا وانما لم يورده مثال القسم
الثالث لانه اذا اخذ فعل من المثال الاول وفعل
من المثال الاخر حصل مثال القسم الثالث و
ذلك يتصور على وجوه كثيرة مثل ضربت وضربت
زيدا واكرمت واكرمت زيدا وضربت واكرمت
زيدا واكرمت وضربت زيدا وغير ذلك مما يكون

الاسم الظاهر مرفوعا ويختار النية البصريون اعمال
الفعل الثاني لقرنه مع تجوز اعمال الفعل الاول ويختار
النية الكوفيون اعمال الاول اي اعمال الفعل الاول
مع تجوز اعمال الثاني لسبقه ولا حرج عن الاضمار
قبل الذكر فان عملت الفعل الثاني كما هو مذهب
البصريين وبداية لانه المذهب المختار الاكثر استعمالا
اضمت الفاعل في الفعل الاول اذ يقتضى الفاعل لجواز
الاضمار قبل الذكر في العدة بشرط التقسيم والضرورة
التكرار بالذکر وامتناع الحذف على وفق الاسم
الظاهر الواقع بعد الفعلين اي على موافقة افراد
وتثنية وجمع وتذكير او تانيثا لانه مرجع الضمير و
الضمير يجب ان يكون موافقا للمرجع في هذه الامور
ون الحذف لانه لا يجوز حذف الفاعل الا اذا
سقط مسدده خذ فالكسائي فانه لا يضم
الفاعل بل يحذف نحو زاعن الاضمار قبل الذكر ويظهر
انه الحذف في نحو ضربت واكرمتني الزيدان عند
عند البصريين وضربت واكرمتني الزيدان عند الكسائي
وجاز اي اعمال الفعل الثاني مع اقتضاء الفعل الاول
الفاعل خذ فاللفاء فانه لا يجوز اعمال الفعل الثاني

عند اقتضاء الأول الفاعل لأنه يلزم على تقدير عمله أما
الاضمار قبل الذكر كما هو منسوب للمهمود أو حذف الفاعل
كما هو منسوب إلى أبي بلجج عنده أعمال الفعل الأول
فإن اقتضى الشارة الفاعل اضمرة وإن اقتضى المفعول حذف
واضمرة تقول ضربني وأكرما الزيدان ولا يلزم ح محذور
وقيل روى عن شريك الرافعين أو اضمارة بعد الظاهر
كما في صورة تأخير الناصب تقول ضربني وأكرمني زيد
ضربني وأكرمت زيدا ورؤية المتن غير مشهورة عن
وحذفت المفعول في الأول نحو زاعن التكرار لو ذكر
وعن الاضمار قبل الذكر في الفضلة لو اضمرة ان استغنى عنه
والأى وان لم يستغن عنه اظهرت أى المفعول نحو
حسبني منطلقا وحسبت زيدا منطلقا لأنه لا يجوز حذف
أحد مفعولي باب حسبت ولا يجوز اضمارة لئلا يلزم
الاضمار قبل الذكر في الفضلة وإن عملت الفعل
الأول كما هو منقول الكوفيين اضمرة الفاعل في الفعل
الشاره لو اقتضاه نحو ضربني وأكرمني زيد إذ اجعلت
زيدا فاعلا لضمري و اضمرة في أكرمني ضمير أراجعا إلى زيد
تقدم رتبة فلا محذور فيسح لا حذف الفاعل ولا
الاضمار قبل الذكر لفظا ورتبة بل لفظا فقط وهو جائز

واضمرة المفعول في الفعل الشارة لو اقتضاه على المنصب
المختار ولم تحذفه وأن جاز حذفه لئلا يتوقف أن
مفعول الفعل الشارة مغايرة لمذكور ويكون الضمير
راجعا إلى اللفظ متقدما رتبة كما تقول ضربني وأكرمت
زيدا لأن يمنع مانع من الاضمار كما هو القول المختار
ومن الحذف كما هو القول الغير المختار فتظهر المفعول
فانه إذا امتنع الاضمار والحذف لا سبيل إلا الإظهار
نحو حسبني وحسبتكما منطلقين الزيدان منطلقا
حيث عمل حسبني بفعل الزيدان فاعلا له ومنطلق
مفعولا له و اضمرة المفعول الأول في حسبتكما و اظهر
المفعول الشارة وهو منطلقين مانع وصورة لو اضمرة
مفعولا خالف المفعول الأول ولو اضمرة مشنئ خالف
المرجع وهو قوله منطلقا ولا يخفى أنه لا يتصور التنازع
في هذه الصورة إلا إذا حظت المفعول الشارة
الاسماء الأعلى انصاف ذاتها بالانطلاق فمن غير
مدح حظيت بشيئة وافراة والأفاظ ممدحة لا تنازع
بين الفعلين في المفعول الشارة لأن الأول يقتضى مفعولا
مفعولا والثاني مفعولا مشنئ فلا يتوجهان إلا امر
واحد فلا تنازع ولما استدلل الكوفيون

على اولوية اعمال الفعل الاول بقول امره القيس
 ولو انما السعي لانه لا يعيشه كفاية ولم اطلب قليل
 من المال حيث قالوا قد توجه الفعلة من اعز كفاية
 ولم اطلب الاسم واحد وهو قليل من المال فاقضى الاول
 رفعه بالثاني عليه والثاني نصب بالمفعولية وامره القيس
 الذي هو الفصحى والاعراب اعلم الاول فلو لم يكن
 اعمال الاول والاعمال اختاره اذا قلنا يساوي الاعمالين
 فاجاب المصنف عن طرف البصر بين وقار وقول امر القيس
 كفاية ولم اطلب قليل من المال ليس من اي من باب
 تنازع الفعلين لقوله المعز على تقدير توجه كل
 من كفاية ولم اطلب الا قليل من المال لاستلزامه عدم
 السعي لانه لا يعيشه وانما كفاية قليل من المال وثبوت
 طلبه المن في كل واحد منهما وذلك لان لو جعل مدخوله
 المثلث شرطاً كان او جزءاً او معطوفاً على احد هما
 متفياً والمنفي من ذلك مثبتاً فعلى هذا ينبغي ان يكون
 مفعول لم اطلب محذوفاً الى لم اطلب العز والمجد
 كما يدل عليه البيت المتأخر اعز قوله ولكنما السعي لمجد
 مؤثلاً وقد يدرك المجد المؤثلاً امثاله وحسب يستقيم
 المعنى يعني ان السعي لانه لا يعيشه ولا يكفى قليل

من المال ولكنني اطلب المجد الاصيل الثابت والسعي له
 مفعول فاعلم باسم فاعله اي مفعول فعل او شبه فعل لم يذكر
 فاعله وانما لم يفصل عن الفاعل ولم يقل ومنه كما فصل
 المبتدأ حيث قال ومنها المبتدأ لشدة اتصاله
 بالفاعل حتى سمي بعض النحاة فاعله كل مفعول حذف
 فاعله اي فاعله كك المفعول وانما اضيف الى المفعول
 لمدح كونه فاعله لفعل متعلق به واقيم مدواي للمفعول
 مقام اي مقام الفاعل في السناد الفعل او شبهه اليه
 وشبه اي شرطاً لم اسم فاعله في حذف فاعله و
 اقامته مقامه فاعله ان يغير صيغة الفعل الى فعل اي
 الماضي المجهول او يفعل اي المضارع المجهول فيتاو
 مثل افعل واستفعل ويفعل ويستفعل وغيره من الافعال
 المجهولة المرفوعة لا يقع موقع الفاعل المفعول الثاني من
 مفعول باب علمت لانه سناد المفعول الاول السناد
 تاماً فلو اسند الفعل اليه ولا يكون السناد الا تاماً فانه كونه
 سناداً وسناداً اليه معاً كون كل من الاسنادين تاماً
 بخلافه في اعجبتني ضرب زيد لان احد الاسنادين وهو
 السناد المصدرية تام ولا المفعول الثالث من مفاعيل
 باب علمت انه حكم حكم المفعول الثاني من باب علمت

في كونه مسندا والمفعول له بد- لام لان النصب فيه
يشعر بالعلية فلما اسند اليه فأتى النصب و
الاشعار بخلاف ما اذا كان مع ال-م نحو ضرب
للتأنيب والمفعول معه كذلك اي كل من المفعول
والمفعول معه كذلك اي كالمفعول الثاني والثالث
من باب علمت واعلمت في انهما لا يقعان موقع
الفاعل اما المفعول له فلما عرفت واما المفعول معه
لان لا يجوز اقامته مقام الفاعل مع الواو التي اصلها
العطف وهو دليل الانفصال والفاعل كما يجزء ولا بدون
الواو فانه لم يعرف ح كونه مفعولا معه واذ اوجد
المفعول في الكلام مع غيره من المفاعيل التي يجوز
وقوعها موقع الفاعل تعين اي المفعول به اي لوقوعه
موقع الفاعل شبهة شبهة بالفاعل في توقف
تعقل الفعل عليهما فان الضرب مثلا كما انه لا يمكن
تعقله بد- ضارب كذلك لا يمكن تعقله بد- مضروب
بخلاف سائر المفاعيل فانها ليست بهذه الصفة
نقول ضرب زيد باقامة المفعول مقام الفاعل يوم الجمعة
ظرف زمان عام الامير ظرف مكان ضربا شديدا
مفعول مطلق النوع باعتبار الصفة وقايدة وصف

الضرب بالشدة التنبيه على ان المصدر لا يقوم مقام الفاعل
بد- فيه مخصوصة لا قايمة فيه لدلالة الفعل عليه في اراده
جار ومجرور وشبيه بالمفاعيل اقيم مقام الفاعل مثلها
فتعين زيد وان لم يكن اي ان لم يوجد في الكلام م المفعول
فالمجتمع اي جميع ما سوى المفعول به سواء في جواز وقوعها
موقع الفاعل والمفعول الاول من باب اعطيت اي
الفعل المتعدي المفعولين ثانياً غير الاول ولا بان يقيم
مقام الفاعل من المفعول الثاني لان فيه معنى الفاعلية
بالنسبة الى الثاني لانه عطا اي اخذ نحو اعطيت زيد درهما
مع جواز اعطيت درهما زيدا وكذا عند الامس من اللبس
واما عند عدمه فيجب اقامة المفعول الاول نحو اعطيت
زيد درهما ومنها المبتدأ والخبر وفي بعض النسخ ومنه
يعني من جملة المرفوعات او من جملة المرفوع المبتدأ
والخبر في فصل واحد للتدريج والواقع بينهما على ما جمعتهما
هو الاصل فيهما واشتهر اكرهما في العامل المعنوي فالمبتدأ
هو الاسم لفظا او تقديره لئلا يؤول نحو وان تصوموا خيرا لكم
المجوزة عن العوامل اللفظية اي الذي لم يوجد فيه عامل
لفظي اصدا واحترز به عن الاسم الذي فيه عامل لفظي
كاسم ان وكان وكانه اراد بالعامل اللفظي ما يكون مؤنثا

في المعنى لئلا يخرج عنه مثل محبتك من عند الله
 واحترز به عن الجزئية وثاناً قسمي المبتدأ الذي خرج عن
 هذا القسم فانها لا يكونان الا مستندين او الصفة
 سواء كانت مستقلة كضارب ومضروب وخس او جاز
 مجزئاً كقوله شئ الواقعة بعد حرف النفي كما ولا والف الاستفهام
 ونحوه كهل وما وس وعين سيبويه جواز الابتداء بها من غير
 استفهام ونفي مع تبحر والاختصاص برب ذلك حسناً وعليه
 قولنا لا يخرج عن الناس منكم فخر مبتدأ ونحو فاعله
 ولو جعل خبر خبره عن حرف الفصل بين اسم التفضيل ومفعوله
 الذي مبسوطاً بنسبي مجزئاً فلو كان فاعله لكونه كالمجزئ
 رافعة لظاهرة او ما يجري مجراه ومفعول الضمير المنفصل لئلا يخرج
 عن نحو قوله تعالى انما انت عن الهي واحترز به عن نحو
 اقامان الزيدان لان اقامان رافعة لضمير عايد الزيدان
 ولو كان رافعة لهذا الظاهر لم يخرج عن حيث مثل زيد قائم
 مثال القسم الاول من المبتدأ وما قام الزيدان مثال
 للصفة الواقعة بعد حرف النفي وقام الزيدان مثال
 للصفة الواقعة بعد الف الاستفهام فان طابقت
 اي الصفة الواقعة بعد حرف النفي والف الاستفهام مفعول
 مذكر بعد ما نحو ما قام زيد واقام زيد واحترز به عما اذا اطابقت

نحو

مشي نحو اقامان الزيدان او نحو عايد اقامان الزيدان
 فانها حية ليست الا جاز الامران كون الصفة مبتدأ
 وما بعد ما فاعلهما سائر الخبر وكون ما بعد ما
 مبتدأ والصفة خبر مقدم عليه فلهنا ثلث صور
 احدها اقامان الزيدان ويتعين ح ان يكون الزيدان
 مبتدأ وقامان خبر مقدم عليه وثانيهما اقامان الزيدان
 ويتعين ح ان يكون الزيدان فاعله للصفة قائما
 مقام الخبر وثالثها اقام زيد ويجوز فيه الامران كما
 عرفت والخبر مفعول المجرى اي هو الاسم المجرى عن العوكل
 اللفظية لان الكلام في مرفوعات الاسم فله يصدق
 على ضرب في ضرب زيدان المجرى المستند المغايرة للصفة
 المذكورة لانه ليس باسم المستند اي ما يقع به الاستدلال
 واحترز به عن القسم الاول من المبتدأ لانه مستند اليه
 لا مستند المغايرة للصفة المذكورة في تعريف المبتدأ
 واحترز به عن القسم الثاني من المبتدأ وكذلك
 ان تقول المراد المستند الى المبتدأ او يجعل الباء
 بمعنى الى والضمير المجرور راجع الى المبتدأ وعلى
 التقديرين يخرج به القسم الثاني من المبتدأ ويكون
 قوله المغايرة للصفة المذكورة تأكيداً واعلم ان العامل

فهو في قوة ربح موصوف بصحة الحكم عليه بالقيام واعلم
 ان المهم للكتاب بالنجاح المعناد قد يكون خيرا كما اذا كان
 محسب مشددا وقد يكون شرا كما اذا كان مجحدا والمهم
 نجاح بغير معناد يشتمل على يكون شرا لا خيرا فعلى الاور يصح
 انقص بالنسبة لا بالوجه المعناد شرا لا خيرا اناب وعلى ان
 لا يصح فيقدر وصف حتى يصح القصة فيكون المعنى شرا عظيم
 لا خيرا اناب ومنه امثل يضرب ربح قوي اذكره العجز في
 سائر **وشرح قوله في الدار الجبل** يتقدم الجبل لان اذا اقبل
 في الدار علم ان ما يتركه بعده موصوف بصحة استقراره في
 الدار فهو في قوة التخصيص بالصف **وشرح قوله في الدار**
 لتخصيصه الى المتكلم اذا اصل سلب ما في قوله الفعل
 وعلل الالاف لقصد الدوام والاستمرار فكان **فان** من
 قبل عليك هذا هو المشهور فيما بين الحاة وقار بعض
 المحققين منهم سرار صحة الاخبار عن القدرة على القابلية لا على ما
 ذكره من التخصيصات التي يحتاج في تبيينها الى هذه التكاليف
 الركبية الواجبة فيقصد ان يجوز ان يقال كواكب انقضى الساعات
 لحصول القابلية ولا يجوز ان يقال ربح قائم لعدم هذه القابلية
 اقرب الى الصواب ولما كان الجبل المعروف فيما سبق مختصا
 بالمرور لكونه قسما من الاسم فلم يكن الجبل انقضى في

اراد ان يشهد لان الجبل الميت اذ قد وقع تحت ايضا فقال
والله ان يكون بحمد السبب **منه** **الوجه** **قائم** **فقد** **منه** **قائم**
الوجه ولم ينكر الظرف لانها راجعة الى الفعلية وان كان الجبل ميتا
 والجبل ميتا فقد ينقصها لا تقضي الارضية بغيره **فقد** **منه** **قائم**
 الواقع خبر عن الميت **من** **الوجه** **قائم** **فقد** **منه** **قائم**
 كما في المثالين المذكورين او غيره كالتزم في نعم الربح ووضع
 المظهر موضع المضمرة نحو الحاة ما لحاقه وكون الجبل تفسير الميت
 نحو قل هو الله احد **وشرح قوله** **الوجه** **قائم** **فقد** **منه** **قائم**
 قرينة نحو البركة يستبين والتسليم من ان الله لم يزل يكرر
 من ان من يقرئ ان يبيع البر والتسليم لا يستقيم **وشرح قوله**
طرق الى الجبل الذي وقع ظر فزعا او مكان او بزار او مجورا **فان**
 من النجاة البصير **وشرح قوله** **الوجه** **قائم** **فقد** **منه** **قائم**
 الفعل في لانه اذا قدر فيه الفعل يصير تحت ف- ف ما اذا
 قد في اسم الفاعل كما هو من باب الاقل وهم الكوفيون فان
 يصير ح مقرا ووجه الاكثر ان الظرف لا بد له من متعلق
 عامل فيه والاصل في العمل هو الفعل فانه اوجب التقدير
 فالاصل اوله ووجه الاقل ان خبر والاصل في الخبر الاقرا ثم ان
 الاصل في الميت اذ التقديم وجرأ تأخيره كلف قد يجب لعرض
 كما ان رايه يقول **وان كان الميت** **اد** **مستهد** **على** **الاص** **الكل**

المتصور عن الفتح لغيرها او في الكتابة **مشرعني كذا قائم وتجدد**
اي تقديم الجزاء المبني في جميع هذه الصور لما ذكرنا **وقد يقع**
من غير تعدد الجزاء فيكون اثنين فصاعدا وذكركم التعدد اما
بحسب اللفظ والمعنى جميعا ويستعمل ذلك على وجهين بالعطف
مشرط عالم قل وبغير العطف **مشرط عالم قائل** واما بحسب اللفظ
فقط فلهذا حلوا حامض فانما في الحقيق خبر واحد اي خبر
وفي هذه الصورة ترك العطف اول ونظر بعض النحاة الى
صورة التعدد وتجاوز العطف ولا يبعد ان يقال مراد المصنف
بتعدد الجزاء يكون بغير عاطف لان التعدد بالعاطف لا يتوقف
لا في الجزاء ولا في المبتدأ ولا في خبرها وايضا للتعدد بالعطف
ليس بخبر بل هو من توابيع ولهذه الورد في المشار الى التعدد
بغير عاطف ولو جعل التعدد اعم فلا اقتصار عليه لكانت
وقد يتضمن المبتدأ معنى الشرط وهو سببية الاول لكس او للعلم به
فلهذا يد على نحو ما كنتم من نعم فمن الله فيثبت المبتدأ الشرط
في سببية الجزاء سببية الشرط للجزاء **فيصح دخول القاء في الجزاء** ويصح
عدم دخوله في نظر الجزاء بتضمن المبتدأ معنى الشرط واما اذا
قصر الدلالة على ذلك المعنى في اللفظ فيجب دخول القاء
فيه واما ان لم تقصر فلم يجب دخوله فيل يجب عدمه **وبك**
المبتدأ المتضمن معنى الشرط اما الاسم الموصول **بغيره وظرف**

اي الذي يجعل صلت بجملة فعلية او ظرفية مؤنثة بجملة
فعلية صلت بالاتفاق واما الشرط ان يكون صلت فعلية
او ظرفية مؤنثة لا بالفعل لئلا يكثر اشتراط الشرط لان الشرط لا يكون
الا فعلا وفي حكم الاسم الموصول المذكور الاسم الموصوف
او التكرار الموصوف بها اي باسمها وفي حكمها الاسم المضاف اليها
مثل الذي ياتي من اشارة اسم الموصول بفعل الذي في الدار مثلا
مثال لاسم الموصول بظرف **قد رعم** واما اشارة الاسم الموصوف
بالاسم الموصول المذكور فتقول ان اللوت الذي تفرون منه
فانه مذكركم **مثل كل رجل ياتي** من اشارة اسم الموصوف
بفعل **او تكرار بجزء الدار** من اشارة اسم الموصوف بظرف
قد رعم واما اشارة الاسم المضاف الى التكرار الموصوف باسمها
فتقول كذا كذا مذكركم **م ربحا ياتي** او في الدار **قد رعم وليست** **والفعل**
من اللواتي المشبهة بالفعل اذا دخل على المبتدأ الذي يخرج
دخول القاء في خبره **فان كان** عن دخوله عليه لان صحته دخوله عليه
انما كانت لاشتراك المبتدأ والجزاء الشرط والجزاء وليست
ولقد يزداد ان تكثر المشابهة لانهما يخرجان الكلام من الجزاء
لا الانشائية والشرط والجزاء من قبيل الاخبار وذكركم المنع
انما هو بالاتفاق من النحاة فلهذا يقال لئلا ياتي
او في الدار **قد رعم** فان قيل باب كان وباب علت ايضا

وقال كسائي الاسم بعد ما فاعل لفعل مقدري لولا وجوزية وقار
 الفراء لولا معنى الرفع للاسم الذي بعده وتاثيرها كمرستاد كان
 مصيرا صورة او تاثيره منسوب الى الفاعل او المفعول وكثيرا
 وبعده سال او كان اسم التفضيل مضاق الذاكر المصدر وانه
 مشرعا لارادة وضرب زيد قائما اذا كان زيد مفعولا **ومشروضا**
زيد قائما او قائم وان ضربت زيدا قائما واكثر شرط التسوية
 فلتوتا وان خطب ما يكون الامر قائما فذهب البصريون
 لان تقديره ضرب زيد صاحب اذا كان قائما فحذف خاص
 كما يحذف متعلقات الظاوف نحو زيد عندك فبقى اذا كان
 ثم يحذف مع شرط العاصر في الحال او اقيم الى تمام الظرف
 لان في الحال معنى الظرف في الحال قائم تمام الظرف القائم تمام
 في فيكون الحال قائما تمام في قوله قال الرضي هذا قيل وفيه
 تعلقات كثيرة والذي يظهر ان تقديره بنحو ضرب زيد ايد - بس
 قائما اذا اردت الحال من المفعول وضرب زيد ايد - بسني قائما
 اذا كان على الفاعل في المعنى اول ثم نقول حذف المفعول الذي
 موه في الحال فبقى ضرب زيد ايد - بس قائما ويجوز حذف في الحال
 مع قيام القرب نقول الذي ضربت قائما زيد اي ضربت ثم حذف
 يلبس الذي هو خبر المبتداء والعاصر في الحال وقيام الحال تمام
 كما نقول انشأ انشأ اي انشأ انشأ ههنا فعلى هذا يكونون

في قوله ضرب زيد ايد - بس
 ضرب زيد ايد - بس
 ضرب زيد ايد - بس
 ضرب زيد ايد - بس
 ضرب زيد ايد - بس
 ضرب زيد ايد - بس
 ضرب زيد ايد - بس
 ضرب زيد ايد - بس
 ضرب زيد ايد - بس
 ضرب زيد ايد - بس

مستحقين من تلك التعلقات البعيدة وقال الكوفيون تقديره
 ضرب زيد قائما من متعلقات المبتداء ويلزمهم حذف الخبر من
 غير ستره وتقييد المبتداء المقصود عموم بدل
 الاستعمال في هذا الخفض الا ان الخبر الذي ستره
 مصدر مضارع لاصحاب الحال اي ضرب زيد ايد - بس قائما فذهب
 بعضهم لان من المبتداء لا يترك لكونه بمعنى الفعل المعنى
 فاضرب زيد ايد - بس قائما وتاثيرها كمرستاد انشأ زيد على معنى انشأ
 وغطف عليه شئ بالواو التي بمعنى مع **وتلك مشروضا**
وضيف اي فكر رجل مقرون مع ضيفه فزيد الخبر واجب حذف
 لان الواو بدل على الخبر الذي هو مقرون واقيم الموطوف في الضم
 واربعا كمرستاد يكون مفسا به خبره القسم **وتلك مشروضا**
لا فعل كذا اي لمرك وبفاوكت فسي الى ما قسم به فذهب
 ان لمرك بدل على القسم المحذوف وبسواب القسم قائم مقابله
 فيجب حذف الغم والغم بمعنى والرسول لا يستعد مع الدم الا المقتول
 لان القسم موضع التخييف لكثرة الاستعمال **خبران واختارها**
 اي من المرفوعات خبران واختارها اي واشباهها من الحروف
 الباقية ومعنى ان وكان وككن وليست ولعل وهو مرفوع به هذه
 الحروف لا بالابتداء على المنصب الاصح لانها لما شابهت
 الفعول المتوعدة كما يسجد عقلت رفعا ونصبيا **موا خبران**

خبران

الاسم لان الفعل الفاعل هو المعنى والمفعول المطلق من اقسام
 اللفظ فيدخل فيه المصدر كذا **مذكور** صفة للفعل وهو المفعول
 من ان يكون مذكورا حقيقة كما اذا كان مذكورا بعينه نحو ضربت
 ضربا او حكما كما اذا كان مقدر او نحو ضربت الرقاب او اسيا ف
 معنى الفعل نحو ضربت ضربا ونحو خرج به المصدر الذي لم يذكر فاعلم ان
 لاحقية ولا حكما نحو الضرب واقع على زيد **بعينه** صفة ثانية
 للفعل وليس المفعول ان الفعل كانه بمعنى ذلك الاسم فان معنى
 الاسم جزء معناه بل لا بد ان معنى الفعل مشتق من اشتقاق
 الفعل على الجوز فيخرج به مثل تاديبا في قوله ضربت تاديبا فاذكر
 ان كان مما تعد فان مفعول مذكور لكنه ليس مما يشترط عليه معنى الفعل
 وكذا خرج به شكر امي في قوله شكرت امي فان تكرار
 اعتبارا من احد ما كونهما بحيث قامت بفعل الفعل المذكور
 واشتق منها فعل استدالي ولا شك ان معنى الفعل مشتق
 على تاديب وتاديبا كونهما بحيث وقع عليه التكرار فاذا ذكرت
 بعد الفعل بالاعتبار الاول كما في قوله شكرت امي فمفعول
 مطلق واذا ذكرت بعده بالاعتبار الثاني كما في قوله شكرت امي
 فهو مفعول لا مفعول مطلق اذ ليس ذلك الفعل مشتقا عليه
 الاعتبار بل هو واقع عليه وقوم الفعل على المفعول فيخرج به
 الاعتبار عن الحد وانطبق الحد على الحدود بما جاء في **وقد يكون**

على ما في نسخة
 من نسخة
 من نسخة
 من نسخة

المفعول المطلق **التاكيد** ان لم يكن في مفهومه زيادة على ما يفهم من
 الفعل **النوع** ان ذكر على بعض انواعه **والعدد** ان ذكر على عدده **نحو**
جلست **جلوسا** للتاكيد **وجلست** بك التسم للنوع **وجلست** بفتحها
 للعدد **قالوا** اي الذي للتاكيد **لا يثنى ولا يجمع** لانه ال على الماصية
 المعوات عن الدلالة على التعدد والتثنية والجمع يستلزم ان العدد
 قد يقال بجلوسا من او بجلوسا الا ان اقصى النوع والعدد **نحو**
جلست **جلوسا** من النوع والعدد **نحو** **جلست** **جلوسا** من النوع والعدد
 وفتحها **وقد يكون** المفعول المطلق **بغير لفظ** اي معاني اللفظ ففعل
 اما بحسب المادة **مشتق** **نحو** **جلست** **جلوسا** واما بحسب السبب **نحو** **انبت**
 نباتا **وسبب** **يقدر** **عامدا** من باب اي تعدد **جلست** **جلوسا**
 وانبت الله فنباتا **وقد يحد** **الفعل** **النصب** للمفعول المطلق
لقيام **قربته** **بجواز** **الكل** **كلمة** **فهم** من سفره **نحو** **قدم** **اي** **قدمت**
 قدوم **نحو** **قدم** **نحو** **اسم** **التفضيل** **وصدرته** **باعتبار** **الموصوف**
 او **المضاف** **اليه** لان اسم التفضيل حكمه ما اضيف اليه **نحو** **قدم**
 اي **جذقا** **واجبا** **سما** **اي** **سما** **موقفا** **على** **السمع** **لا** **قاعدة** **له**
يوفر **نحو** **سقى** **اي** **سقا** **ك** **الله** **سقى** **ورعى** **اي** **رعى** **الله**
رعى **ونخب** **اي** **نخب** **من** **حاب** **الرجل** **اذ** **ام** **بذل** **ما** **طلب**
وبعد **على** **جمع** **بعد** **على** **الجمع** **قطع** **الانف** **والاذن** **والشفة**
واليد **نحو** **اي** **سعدت** **سعدا** **وشكر** **اي** **شكر** **نحو** **اي** **عجب**

اذ نخل عليه حرف النداء لجزء التفعيل منزلة المندى
 وقصره اذ يخرج من هذا القيد عن توقف المندى ولهذا
 المص الحكم بالذكر فيما بعد وفيه تحريم فان الندوب ايضا
 كما قال بعضهم مندى مطلوب اقبالا على وجه التفعيل فاذا
 قلت يا محمد فكذلك تناديه وتقول تعالى فان مشتاقا
 اليك فالاولاد والخدم المندى كما في قوله تعالى يا محمد
 وقبل الظاهر من كلامه سيدي ايضا اذ داخل في المندى **بحرف**
باب من باب الحروف وهي يا ويا ويا ويا ويا ويا
 والهمزة والحرز عن نحو يقبل زيد **لفظ او تقدير** تفصيل للطلب
 اي طلب لفظيا بان يكون الله الطلب لفظية نحو يا زيد او تقدير
 بان يكون الله مقدره مثل يوسف اوضح عن هذا اول لفظية
 اي نيابة لفظية بان يكون التانيب ملفوظا او تقديرية بان يكون
 التانيب مقدر كما في المثالين المذكورين او المندى والمندى
 الملفوظ مثل يا زيد والمقدر مثل الايا سجدوا اي الايا قوم اسجدوا
 وانتصاب المندى عند سيبويه على انه مفعول به وان نصب
 الفعل المقدر واصد يا دعوا زيدا فحذف الفعل حذفا لا رجا
 للتميزة استعماله ولذا لا ترف المندى عليه واقا في قوله
 وعند المبرد حرف النداء بغيره مسند الفعل وقار ابو علي في
 بعض كلامه يا ويا ويا ويا اسماء الافعال فعلى مذهب المنبجيين

لا يكون من هذا الباب اي ما انتصب المفعول به بعامل واحد

لا يكون من هذا الباب اي ما انتصب المفعول به بعامل واحد
 الحذف وعلى هذا المذهب انتصب تكلم يا زيد بحد وليس
 المندى اذ جازى الحمد فعند سيبويه جازى الحمد اي الفعل والفعل
 مقدران وعند المبرد حرف النداء قائم مقام جازى الحمد
 اي الفعل والفعل مقدران وعند المبرد جازى الحمد اسم الفعل والآخر
 ضمير مستتر في **ويجب** اي المندى فيتم بيان البناء والحذف والفتح
 على النصب لفتاها بالنسبة الى النصب والطلب
 الا في مختار في بيان النصب بقوله وينصب فاسوا لهما
باب رفع اي على الضمة او الالف او الواو التي يرفع بها المندى في قوله
 صورة النداء او الفعل مسند الى الجار والجرور اعني به ولا ضمير
 فيه واربع الضمير الى الاسم بغير ضمير مستوفى الكلام
ان كان اي المندى **مؤد** اي لا يكون مضاف ولا شبه مضاف
 وهو كل اسم لا يتم معناه الا بالضمير المضاف اليه **مؤد** قبل
 او بعده وانما بنى المفرد المعرفة لوقوعه في موقع الكاف الاسمية
 المشابهة لفظا ومعنى لكاف الخطاب الحرفية وكونه مقبلا
 اخرا او توقفا وذلك لان يا زيد بمنزلة ادعوك وهذا
 لكاف ذلك لفظا ومعنى وانما قلنا ذلك لان الاسم لا يبنى
 الا المشابهة الحرف او الفعل ولا يبنى المشابهة الاسم المبني
مثل يا زيد ويا رجل مثلا لان لما هو مبني على الضم والهمزة معرفة

واما ما يكون مفردا ولكن لا يكون معرفا واما ما لا يكون مفردا ولا معرفا
 فالقسم الاول وهو ما لا يكون مفردا لكنه مفردا **فمثل يا جده الله**
 القسم الثاني وهو ما لا يكون مفردا لكنه مفردا **فمثل يا جده الله**
باطلا جده والقسم الثالث وهو ما يكون مفردا او كذا لا يكون
 مفردا **مثل يا جده** مقولا **غير معين** اي لرجل غير معين ومثلا
 توقيت نصب رجب لا يقيد لانه منصوب بالا يحتمل المعين
 والقسم الرابع وهو ما لا يكون مفردا ولا معرفا **مثل يا جده**
 وهو ظرفي ولم يورد المصنف هذا القسم مثالا اذ حيث
 اوضح انما كل من القيدين بمثل **يا جده** انما هو انهما معا
 احتياجا الى ايراد مثال على اقاربه مع ان المثال لا يحتمل فيمكن
 ان يراد بقول **يا طالع جده** هذه العبارة انهم من ان يراد بها
 معين او غير معين فامثلة الاقسام بالسر ما ذكره ومثله
 الاضطرار كما اشار لما سوى المستغاث ايضا **فد** حاجته الى ايراد
 مثال على سدة **وتوابع المندى البني** على ما يرفع به **المودة** حقيقة
 او حكما وانا قيد المندى بكونه مبنيا لان توابع المندى المربوطة
 للفظ فقط وقيدنا المندى بكونه على ما يرفع به لان توابع المستغاث
 بالالف لا يجوز فيها الرفع نحو **يا زيد** او **يا جده** لان المتبوع
 على الفتح وقيد التوابع بكونها مفردة لانه لو لم تكن مفردة لا حقيقة
 ولا حكما كانت مضافة بالاضافة المعنوية وح لا يجوز فيها الا

بحث في انواع التوابع

واما جعلنا المودة اعلم من ان تكون مفردة حقيقة بان لا يكون
 مضافا معنويا ولفظيا ولا شبه مضافا او حكما بان يكون
 مضافا لفظيا او شبهها بالمضاف فانها لما انتقلت فيهما
 الاضافة المعنوية كان في حكم المفرد ليدخل فيها المضاف بالاضافة
 اللفظية والشبهة بالمضاف لانها كالتوابع المفردة في جواز
 الرفع والنصب نحو **يا زيد** او **يا جده** واللو بوجه وبازيد
 واللو بوجه ونحو **يا جده** ولما لم يجر الحكم الا في التوابع حكما بل في
 بعضها ولم يكن فيها ملو بوجه في مطلقا بل لا بد في بعضها من قيد
 فصل التوابع الجارية من هذا الحكم فيها وصرح بالقيد فيما مسو
 محتاج اليه فقال **ان التاكيد** اي المعنوي لان التاكيد اللفظي
 حاكم في الغالب حكم الاول او بالبناء نحو **يا زيد** وقدر يجوز ان
 رفعها ونصبها ولما كان المنع عند المصنف كذا لم يقيد التاكيد
 بالمعنوي **والصفة مطلقا وعطف البيان** كذلك **والعطف**
 بحرف **المتنع** **دخول يا عليه** اي المصنوف بعينه المعروف باللام
 بخلاف **ف** البدر **والعطف** **الغير المتنع** **دخول يا عليه**
 فان حكمهما غير حكمهما كما يسمى **رفع سدة** **على لفظه** الظاهر
 او المقدر لان بناء المندى على ضمي فيشبه الموعب فيجوز ان يكون
 تابعا تابعا للفظ **ونصب على محذ** لان سمي تابع المندى ان يكون
 تابعا لمحذ وهو ملو منها منصوب بالمحذ بالمفعولية نحو **يا تميم**

المودة هي المودة
 المندى هي المندى
 المندى هي المندى

واجمعين في التاكيد مثل **بازيد العاقل والعاقل** في الصفة
 واقصر على مثالها لانها اكثر واشهر وبالفعل م بشر وبشر في عطف
 البيان وبازيد والى رث والى رث في المعطوف بحرف
 المنع دخول **عليه** **والخليل بن احمد** ولو استاذ سبويه
في المعطوف المنع دخول **عليه** **تختار الرفع** مع يجوز نصب
 لان للمعطوف بحرف في الحقيقة منادى مستقل فينبغي ان
 يكون على حالة جارية عليه على تقدير مباشرة حرف النداء
 له وهي الضمة او ما يقوم مقامه ولو كان لما لم يباشره حرف النداء
 جعلت تلك الحالة انوابا فصارت رفعا **وابو عمرو** والعلامة
 النحوي القاري المتقدم على الخليل بخلاف **النصب** مع
 يجوز الرفع فانما امتنع في تقدير حرف النداء بواسطة
 اللام لا يكون منادى مستقلا فلما حكم التبعية وتابع المنع
 تابع لمحل **النصب** **وابو العباس** **المبرد** **ان كان** المعطوف
 المذكور **كالحسن** اي كاسم الحسن في جواز النزاع الالام من
فك الخليل اي ابو العباس مثل الخليل في اختيار رفعه لا مكان جعله
 منادى مستقلا بنزع الالام من **الا** اي وان لم يكن المعطوف
 المذكور كاسم الحسن في جواز النزاع الالام من **مثل النجم**
والصق **فك لا عمرو** اي ابو العباس مثل الامور في اختياره
 النصب لامتناع جعله منادى مستقلا **والضاد** عطف

على المفردة اي وتوابع المنادى المبني على ما رفع به المضاف وبلاضافة
 الحقيقية **تنصب** لانها اوقعت منادى تنصب فخصها اذا
 وقعت توابع او لا لان حرف النسخ لا يباشرها مثل بانهم كلهم في
 التاكيد وبازيد المار في الصفة وبازيد بن ابي عبد الله في عطف البيان
 ولا يبيد المعطوف بحرف المنع دخول **عليه** مضافا بالاضافة الحقيقية
 لان الالام من منع دخول **عليه** المضاف بالاضافة الحقيقية
البدل والمعطوف **غير ما ذكر** اي غير المعطوف الذي ذكر من قبل
 وهو المعطوف المنع دخول **عليه** فغير المعطوف الذي لا يمنع
 دخول **عليه** **ك** اي حكم كل واحد منهما **حكم المنادى المستقل**
 الذي يباشره حرف النسخ لان البدل هو المقصود بالذكر
 الاول كالنوطية لذكر **معطوف** **المختص** منادى مستقل
 في الحقيقة ولا مانع من دخول حرف النسخ **فليكون** حرف
 النداء مقدر **مطلق** اي حال كون كل منهما مطلقا في هذا
 الحكم غير مقيد بحال من الاحوال سواء كانا مفردين او مضافين
 او مضارعين للمضاف او نكرتين فالبدل مثل **بازيد** و**بازيد**
 اشاعه و**بازيد** طالعا **بجدة** و**بازيد** رجلا **صالحا** والمعطوف
 مثل **بازيد** وعمر و**بازيد** وعمر و**بازيد** وطالعا **بجدة** و**بازيد**
 ورجلا **صالحا** **والعلم** اي العلم المنادى المبني على الضم اقلو
 منادى فلهذا نالكه من فيه وانما كونه مبنيا على الضم فلما يفهم

والنصب وفيه انما النصب فحسب انما انضم في الاور
فلا منادى مفرد مفعول كما هو الظاهر والنصب على ان
مضاف الى المذكر ونيم كما نأكله لقطعي فاصل بين
المضاف والمضاف اليه وذلك من باب سبب
المضاف الى العري المحذوف بقية المذكور وذلك من باب
المبارة والبيان في الفتح مكان النصب على ان يكون
في الاصل ياتيم بالضم تيم عدي ففتح انبا على نصب
يا زيدا بن يمز ونعين النصب في انما لا انا نفع
او تابع مضاف وتام البيت ياتيم تيم عدي لا اباكم
ولا يلقينكم في سودة مكر والبيت بحر جيل اراهم التيم
ان ينجوه فقال سوبر خطا بالبنية تيم لا تتركوا ان ينجوه
فيلقنكم في سودة اي مكره من قبل بعث بها جنة اياهم
النصب المندى المندى المندى المندى المندى المندى
مثل يا غلام مي وسكونها مثل يا غلام مي واسقاط الياء الكفاء
بالكسرة اذا كان قبله اسطرزة عن نحو يا فتى مثل
يا غلام م وقبلها الف مثل يا غلام م ومنه ان الوهمان يقولان
غالب في النداء لان النداء موضع تخفيف لان المقصود غير
فقصص الفراع من النداء بمرحلة ليتخاض منه وينوبه للمقام
من الكلام مخفف يا غلام مي يوسر من حذف الياء وابقا

النداء اليه عليه وقب الياء الفلان الالف والفتح
استحق من الياء والكسرة ومنه ان الوهمان وان
كانا واقعين في المندى المضاف الياء المتكلمين لا نقول
في كل مندي كذا بل فيما غلب عليه الاضافة الياء المتكلم
واشتهر بالنذر الشبهة على الياء المغيرة بالحذف والقلب
فلا نقول يا غلام يا غلام يا غلام في المندى يا غلام
بالفتح الكسرة بالفتح من الالف وقد يكون المندى المضاف الياء
المتكلم **يا** في هذه الوجوه كلها **وقد** اي حال الوقف نقول يا غلام
ويا غلام بيت ويا غلام مة ويا غلام مة في قابيل الوقف والوصو
قالوا اي العرب في محاوراتهم **يا** اي على الوجوه الاربع
شبه ما اضيف الياء المتكلم مع وجوه اشوز ايدة عليهم بالكرة
استعارتها في كل مكره كما ان رايها بقول **يا** **يا**
اي قالوا يا ابنت ويا بنت ايضا يا ابنت ويا بنت
وقد اي حال كون التام مقنوع على الوقف حركة الياء والكسرة
من سبب الياء وقد سبب والضم ايضا نحو يا ابنت ويا بنت
لا يراة نحو المفردة المعروفة فلم يتركه للغة **وقالوا** يا ابنا
بالالف بعد التام بجوابين العوضين **دون** الياء فسا قالوا
يا ابني ويا فتى اسر الالحس للجمع بين العوض والمقوض عنه
فانه غير جائز **وقالوا** يا ابن ام ويا ابن تيم **تختص** من الاختصاص

بالنظر الى الامة والقوم اي لا يقال يا ابن اخي ويا ابن خيبر بل يقال يا ابن
اخي ويا ابن خيبر لا بالنظر الى الابن ايضا فانهم يقولون يا بنت
ام ويا بنت عم على الوجه الاربع **مثل باب** **يا غلبى** فقالوا يا ابن
اخي ويا ابن عمي بفتح الياء ويا ابن اخي ويا ابن عمي يسكونها ويا ابن ام
ويا ابن عمي بفتح الياء والاكسفة بالكسرة ويا ابن اما ويا ابن عا بفتح ال
الياء الفاء **وقالوا** بزيادة وجر اخو شذ في المضاف اليه المتكلم **يا ابن**
ام ويا ابن عم بحرف الالف في الاكسفة بالفتحة ككثرة الاستعارة وطول اللفظ
وتقل الضعف ولا كان من خصايص الندا الترقيم شرع في بيان قول
وترقيم المندى جائز اي واقع في سعة الكلام من غير ضرورة شذ في
الب فان دعت ضرورة الب في طريق الاول وهو **في فية** اي غير المندى
واقع **ضرورة** اي ضرورة شذ في الالف لانه سعة الكلام **م وصور**
اي ترقيم المندى **حرف في فية** اي في اخر المندى **تخفيف** اي لجو
التخفيف لا على اخره **تخفيف** اي الحذف المستعمل للتخفيف فعل
منه يكون ذلك التعريف مخصوصا بترقيم المندى ويعلم منه ترقيم
غير المندى بالفتحة **يكن** على تعريف الترقيم مطلقا بارجاء
الضمير المرفوع الى الترقيم مطلقا والضمير المجرى الى الاسم **وشرط** اي شرط
ترقيم المندى على التقدير الاول او شرط الترقيم اذا كان واقعا في
على التقدير الثاني امور اربعة ثلث منها عدية وعلى **ان لا يكون مضافا**
حققة او محتملا قد دخل في النسبة بالمضاف ايضا اذا لا يمكن الحذف من الاول

بفتح المندى

لان ليس لغيره المندى نظر الى الفتحة ولا من كان لانه ليس لغيره
نظر الى اللفظ فامتنع الترقيم فيهما بالكتابة **وان لا يكون مستقانا** لا يجوز
باللام لعدم ظهور اثر حرف الندا في من نصب او البناء فلم يرد
على الترقيم الذي هو من خصايص المندى ولا مفتوحا بزيادة الالف
لان الزيادة تنافي في الحذف ولم يترك المندوب لانه غير اخ في المندوب
عنه وما وقع في بعض النسخ ولا مندوبا في من تصرف النسخين مع
ان وجر الترقيم عند قوله في المندى خاصة وهو ان الاغلب في زيادة
الالف في اخره لانه الصوت انما هو للفتحة فلا يناسب الترقيم للتخفيف
وان لا يكون بحد لان الجملة محكية بحالها فله تقية والشرط الرابع
الامر من الوجوه ثلث **وطوان يكون** المندى **اعلى** **ثالث**
اخر لانه لعلية ناسبة للتخفيف بالترقيم ككثرة سداد العلم مع انه
لشده يكون فيما بعده لعل على ما يقع وزيادة على الثلثة لم يلزم
نقص الاسم عن اقل اثنين الموجب له علة موجهة **واما** اسما ماسبا **ثاني**
الثاني وان لم يكن علما ولا زاي اعلى ثلث اسرف لان وضع
النداء على الزوال فيكفي في مفضل للسقوط فكيف اذا وقع موقفا
يكثر فيه سقوط الحرف الاصل ولم يبالوا بسقوطه ونحو ثبوت وترتق بعد
الترقيم على حرفين لان بقاءه كذا كذا لا يحل الترقيم بل مع
النداء ايضا كان ناقضا عن ثلث اسرف والنداء كذا اخرى بغيرها
ولا يترجم لغير ضرورة مناهي لم يستوف الشروط المذكورة الا بالنداء

نحو با صا ح في با صا ح و مع شذوذه فالوجه في رتبة كثره
الاستعمال من ادى ولما فرغ من بيان شرائط الترخيم شرع في بيان كنه
الحذوف و سبب فقال **فان كان في الالف** اي نحو الما دى **فان كان** كانه
في حكم الزيادة الواحدة في انهما زيدا معا واستر زيدا عن نحو ثانيا ومبرجا
فان الياء والنون فيهما زيدا او لا ثم زيدت تاء التانيث فلم يحدف
منهما الا الآخر **كاسم** اذ جعلها فعلا من النواسم اي الحس
كما هو من باب سبويه لا افعل لا جمع اسم على ما هو من باب لا يكون
ح من باب غار وم **وان** او كان في الالف **فصحح** اي صحح اصله
لتبادله الى الراء من لان الغالب في الحذف الصحيح الاصله فيخرج منه
مخففة لانه لا يحدف من الالف و هو اعلم من ان يكون مخففة
او تحذف مثل صرقي ونحو فان الحذف لا يحدف من الالف في حكم الصحيح
في الاصله **فقد** اي الف او او او ياء كست حركه ما قبلها من
جنسها والراء بها السدة الزائدة لتبادله الى الراء من بغلبتها وكثرتها
فيخرج منه نحو مخار فان لا يحدف من الالف الا في الالف **ومو**
اي والجار ان في الالف حروف صحح قبله مدة **اكثر من اربع** من الحروف
لغضوره وغار وسكان لم يحدف من حروفه من حروفه من
عدم بخلاف اقل التانيث المورب انما لم يحدف من الالف في قوله زيدا
في حكم الواحدة لان نحو ثوبون وقولون لم يحدف من الالف لان الالف
التي في حروفين لم يحدف من الالف فان الالف في كل

القف من اقف في الاول فلما كانت في حكم الواحدة فكما زيدت معا حذوف
معا و اقف في الثاني قد نزلت في الاخر مع صحته واصالت حذوف السدة
الزائدة **فان كان** المثل انما يحدف على السدة و يحدف عن النقص
وان كان بعد من بيان شرط الترخيم ان لا يكون مضيق ولا يحدف
مثل بعبد وعنه وعنه باحدف كنه في قوله منزه تاء التانيث في قوله
كل منهما كانه على حذوف حذوف عن قوله **وان كان** في قوله كنه في قوله
من الاقوال **فان كان** اي في حذوف حذوف في حذوف حذوف في حذوف حذوف
وعدم موجب حذوف الاكثر نحو يا سار ويا ماري يا سارث ويا ماري
ومو اي الما دى الما دى **فان كان** اي في حذوف حذوف في حذوف حذوف
الذي صار نحو الحذف بعد الترخيم على ما كان على السدة **فان كان** اي في حذوف حذوف
فيقال في يا سارث يا سارث يا سارث يا سارث يا سارث يا سارث يا سارث يا سارث
يا نحو يا سارث يا سارث يا سارث يا سارث يا سارث يا سارث يا سارث يا سارث
وقد اي في حذوف حذوف في حذوف حذوف في حذوف حذوف في حذوف حذوف
كان لم يحدف من شيء فيكون له في بناء واغله له وصحح حذوف نفسه
لا يحكم الاصل **فيقال** يا سار يا سار يا سار يا سار يا سار يا سار يا سار يا سار
وباني لانه لما جعل نحو السابرة صارت الواو طرفا بعد حذوف
فقد حرم قلبت ياء وكسر ما قبلها كاد في ادلو **وبكر** لانه لما جعل
كروا سابرة ارتفع مانع الاعداد ومو وقوع السين بعد الواو
فانقلب الواو الف لتحررها وانفتاح ما قبلها **وقد** اي في حذوف حذوف

ضاربة مشتغل فكذلك الفعل وشبهه عنه أي عن العمل في ذلك
 الاسم بضمير أي بالجر في ضميره أو في متعلقه أي متعلقه فكذلك الاسم
 أو متعلق ضميره وسأصله أن يكون الفعل وشبهه مشتغلا بالجر
 في ضميره فكذلك الاسم أو متعلقه فارغا عن العمل في سبب ذلك لا فلا
 لا يسبب الخرج حيث لو سلكنا مجرى رفع ذلك الاشتغال عليه
 أي على ذلك الاسم أي أحد الأسماء الفعل وشبهه عنه أو سبب أي
 يسبب بالرفع أو الزوم لنصب أي لنصب أحد مسمى الأسماء
 الاسم بالمفعول كما هو الظاهر للتبادر في قيد الاشتغال بالضمير أو متعلقه
 خرج نحو زيد ضربت وبقي الفراغ عن العمل في مجرى ذلك
 الاشتغال خرج نحو ضربت فإن المانع من عمل ضربت في زيد ليس
 بمجرى الاشتغال بضميره فإن عمل مع الاستدراك في رفعه أي أنه
 مانع عن ذلك وتيقيد النصب بالمفعول خرج خبره
 في نحو زيد كنت أباه ومثلها صور أربع أسد الاشتغال بالفعل بالضمير
 مع تقديره تسليط بعينه والثانية الاشتغال بالضمير مع تقديره بإسار
 الفعل بالرفع والثالثة اشتغال الفعل بالضمير مع تقديره تسليط
 الفعل للمناسب بالزوم والرفع أو للمصارعة أمثلة
 ثلثة منها المشتغل بالضمير بأقسامه الثلثة وواحد للمشتغل
 بالمتعلق كما لا يخفى وبوجه نحو زيد ضربت مثال الفعل المشتغل
 بالضمير مع تقديره تسليط بعينه وزيد امرئ مثال الفعل المشتغل

والأحسن في ترتيبها ما خسرنا بالمتعلق

والأحسن في ترتيبها ما خسرنا بالمتعلق

بالضمير مع تقديره تسليط عايناسب بالرفع فإن ضربت بعد
 تقديره بالباء مراف لما وزنت وزيد ضربت غدا مثلا
 الفعل للمشتغل بالمتعلق وزيد سبب ذلك مثال الفعل المشتغل
 بالضمير مع تقديره تسليط عايناسب بالزوم فإن نحو
 على الشئ دليله ممدد بسبب المحيوس على نصب زيد في هذه
 الأمثلة بفعل بفسره ما بعده أي ضربت بعن الفعل المفسر من ضرب
 لزوم زيد ضربت ضربت المعنى زفان الأصل في ضربت زيد
 ضربت الضم ضربت الأول لوجه مفسره أعني ضربت كما وعلى
 ممدد القياس بما وزنت فأنمقرب بآله أنه أعني ضربت
 وأعدت فأنمقرب بآله أنه أعني ضربت غدا
 فإن ضرب الغدا م بسند لم أنه تسيد ولا بسبب فأنمقرب
 بما يستلزم أعني سبب ثم أن الاسم الواقع في مطلقان
 الأضمار على شرطه التفسير أو المختار أو الواجب الرفع والنصب
 أو يستوي في الأمران والأسماء هذه الصور الخمس من المص
 ففار وبخار في الاسم المذكور الرفع بالاستدراك أي يكون مبتدأ
 لأن نحو وعن العوامس اللفظية يصح رفعه بالاستدراك ونحو
 عند عدم قرينة خلافه أي قرينة ترجح خلاف الرفع بعني
 النصب لأن قرينة الصحيح فيها مستأوبان لأن وجوه حال
 صده سبب التفسير قرينة مصحح بالنصب فله لم يردح النصب

قربت الزيادة من الرفع بسند من الحذف نحو زيد
 ضربت او عند وجود القربة المرفوعة من الجانبين ولكن يكون
 القربة المرفوعة أقوى منها أي من القربة المرفوعة للنصب
 كما في المثالين على ذلك الاسم مع غير الطلب أي بشرط أن لا يكون
 الفعل المشتغل عنه طلبا كالامر والنهي والدعاء نحو لقيت القوم
 واما زيد فأكرمه فالعطف على الفعلية قربت النصب وكلمة
 اقربته المرفوعة وهي أقوى لأنها لا يقع بعدها غالباً إلا بالاستدراك
 بخلافه فالاسمية على الفعلية فان كثرة الوقوع في كل - منهم مع
 انها تأتي بالسد من الحذف ايضاً وانما قال مع غير الطلب
 اسراراً انما اذا كانت مع الطلب نحو انا زيدا ضربت فان الحذف
 مع النصب فان الرفع يقتضي وقوع الطلب بنحو او مولا يجوز
 الأساويل ومثل اقام مع غير الطلب الواقع على الاسم المذكور
 للمعجزة في كونه من أقوى الغرائز مثل ضربت فاذا زيدا ضربت
 عرو فان المعجزة في الرفع فان اذا المعجزة لا تدخل الا على
 الجمل الاسمية غالباً وما وقع في بحث الظروف من ان اذا
 للمعجزة بجهة يلزم بعدها الاسمية فالمراد بمرور الاسمية على الوقوع
 بعدها فلا تنافي في وجه النصب في الاسم المذكور بالعطف
 أي بسبب عطف جملة التي موقوفها على جملة فعلية متقدمة للتأني
 أي غاية التماس بين الجملة المعطوفة والجملة المعطوفة عليها

عطف

في كونها فعليتين نحو ضربت فزيدا القينة وبعد حرف النفي
 يعني ما ولا وان ليس ثم ونا ون من هذه الجمل اذ هي عامل
 في الفعل المضارع ولا يقدّم معها لضعفها في العمل نحو ما زيدا
 ضربت ولا زيدا ضربت ولا امرضرت وان زيدا ضربت الا ناديا
 وبعد حرف الاستفهام نحو اريد ضربت وانما قال حرف الاستفهام لانه
 يختار الرفع في اسم الاستفهام مثل من كرمته ولم يقل من كرمته الا في
 ليشمل مثل زيد اريد ضربته فاذا يجوز وان استغنى النجاة
 لا يقتضيه بل لفظ الفعل لانه بمعنى قد في الاصل فيكون فيسب
 تقدير الفعل وبعد الشرطية الدالة على الجزاء في الزمان نحو
 اذا بعد الله تلقاه فأكرمه وبعد حيث الدالة على الجزاء
 في المكان نحو حيث زيدا بجدة فأكرمه وفي ما قبل الامر والنهي
 يعني موضع وقوع الاسم المذكور قبل الامر والنهي مثل زيدا ضربت
 ولا تضرب وانا اخبرك هذه المواضع اي بعد حرف الاستفهام
 والنهي واذا الشرطية وحيث وما قبل الامر والنهي النصب
 ولا اسم المذكور اذ هي من هذه المواضع مواقع الفعل اي
 اي مواضع وقوع الفعل فيها اكثر فاذا نصب الاسم المذكور وقع
 فيها الفعل تقديره او الاكراه وكذلك يختار النصب في الاسم المذكور
 عند خوف لبس المفترضة أي التباس ما هو مفترضة في حال النصب
 لكن لا من حيث هو مفترضة في هذه الحال من حيث هو خبر

في حال الرفع بالصفة فذلك يعلم ان خبر عن الاسم المذكور في حال
 الرفع مع موافقة للمعنى المقصود او صفة له مع مخالفت
 للمعنى المقصود فاللئلا يلبس انما هو بين خبرية ذات فاعلموا من
 على تقدير النصب ووصفية لا بينة بوصف التفسير وبين الصفة
 فان الترتيب لا يمتنع معاً مثل قوله تعالى انا كل شيء خلقته
 بقدر نصب كل على الاضمار على شريطة التفسير ولو رفع بالابتداء
 وجعل خلقه خبراً كان موافقاً للنصب في اداء المقصود لكن
 يخفى بـ بالصفة لا استعمال كون قوله تعالى بقدر خبراً وهو خبر
 المقصود فان المقصود الحكم على كل شيء بان مخلوق ان بقدر
 لا الحكم على كل شيء بان مخلوق لانه بانه بقدر فانه يومئذ يكون بعض
 الاشياء الموصوفة غير مخلوق لأنه كما هو مبين
 في الآخرة من انما مخلوقه للعبادة ويستوى الامر ان الرفع
 والنصب فلذلك لم ان يترك كل واحد منهما بـ تفاوت في مثل زيد
 قام وجر والكرمة اي عنده او فـ داره ونحو ذلك واللا يصح
 العطف على الصغرى لعدم الضم الى مستوى الامر ان فيما اذا
 عطف الجملة التي وقع فيها الاسم المذكور على جملة ذات خبرية
 اي تامة اسمية خبرية بـ فـ فـ فيصح رفعه بالابتداء والنصب بتقدير
 الفعل والوجهان مستويان لحصول التناسب فيهما فمفعلي الرفع
 تكون اسمية فتعطف على الجملة الكبرى وهي اسمية وفي النصب

الافعال

كان

تكون فعليه فتعطف على الصغرى وعلى فعلية فان قلت
 السـ من المذوق من تحت الرفع فان من معارضة
 بقرب المعطوف عليه فان قلت لا تفاوت في القرب والبعد
 بينهما اذ الكبرى ايضا قريبة من مفعول قلت مسـ
 باعتبار المنتهى وانما باعتبار المبتدأ والصغرى اقرب يجب
 النصب اي نصب الاسم المذكور بعد حرف الشرط
 والمادة هي ان يكون فان افا وان كانت من حروف الشرط
 فحكمها ما سبق من اختيار الرفع مع غير الطلب واختيار النصب
 مع الطلب وكذا يجب نصب بعد حرف التخييض وهو
والا ولو لا ولو ما وانما ويجب النصب بعد ما لو هو بـ
تو لهما على الفعل لفظاً او تقديره نحو ان زيد اضرب ضربك
 مثال حرف الشرط والاذ يداضبة مثال حرف التخييض وليس
 مثل ازيدة مسببة اي من باب الاضمار على شريطة التفسير
 فان زيد فيه وان كان يظن في بادى النظر انما اضمر عامداً على
 شريطة التفسير والمخارفة النصب لوقوع الاسم المتكبر
 بعد حرف الاستفهام لكن يظهر بعد تحقق النظر ان ليس من فـ
 وان صدق انه اسم بعد فعل مشتغل عنه بضمير كـ
 بحيث لو سطر عليه هو او مناسب لنصبه لانه واجب
 لا بعد النصب وكذا مناسب اعني مسب فان قلت

المبتدأ

لا ينحصر المناسبات في اذنب فليقتد بمناسبات السور
مثل يدريس او اذنب على صيغة المعلوم فيكون تقديره
زيد اذنب بسبب الزمان او يدريس بسبب الزمان او اذنب
استدقن المراد بالمناسبات اذ فالفعل المذكور او يدريس
مع اتحاد ما اسند اليه والاتحاد فيما ذكره منقوض واذا كان
الامر كذلك فالرفع الى رفع زيد في المشار واجب بالابتداء
والنصب غير جائز بالمفعولية فليس من باب الاضمار على
شرطه التفسير فليفت يكون عما يتحقق في النص وبكذا الى مثل
الزيد مبيت قوله تعالى وكل شئ به فعلوه في الزبر الى شئ
اعمالهم فهو ليس من باب الاضمار على شرطه التفسير لانه لو جعل
من اصدار التفسير فعله كل شئ في الزبر فقوله في الزبر ان كان
متعلقا بفعله فربما طعن لان صحايف اعمالهم ليست
محددة لا فعلاهم لانهم لم يوقعوا فيها فعلا بل الكرام الكاتبون
او وقعوا فيها كتابا فعلاهم وان كان صفة شئ ومع ان شئ
ظاهر لانه فان المعنى المقصود اذ المقصود ان كل شئ
معلوم مفعول لهم كاي في الزبر مكتوب فيها موافقا لقوله تعالى وكل
صغير وكبير مستط لان كل كائن في صحايف اعمالهم فالرفع
لازم على ان يكون كل شئ مبتدأ والجملة الفعلية صفة
لشئ دو الجار والمجرور في محل الرفع على انه خبر المبتدأ تقديره

كل شئ مفعول لهم ثابت في الزبر بحيث لا يغير صورة
ولا كبيرة واعلم ان قد سبق ان الاسم المذكور اذ كان الفعل
المشتغل عنه بضمه او متعلقا امر او تهيئا لمختار فيه نصب
والظاهر ان قوله تعالى الزانية والزاني فاجلدوا كل واحد منهما
اثنى تحت هذه القاعدة مع ان القواعد التفوقية
على الرفع الا في رواية شاذة عن بعض فاضل النخبة الى ان
تحتلوا في اخبار عن القاعدة المذكورة لئلا يلزم اتفاق
القواعد على غير المختار فان المصنف الى ما تحتها في اخبار
عنها فقال وحجوه الزانية والزاني فاجلدوا كل واحد منهما
القواعد فيه مرتبطة بمعنى الشرط عند المبتدأ كقولهم الالف واللام
في الزانية والزانية مبتدأ موصوف لافيه معنى الشرط وام
القاعدة الذي هو صلة كالشرط فخر لمبتدأ كالجاء والفاء
الداخل عليه مرتبطة بالشرط لدلالة على سببية الجاء ومثل
من الغاية لا يعمل ما في حيزه فيما قبله فاستغنى شديدا الفعل
المذكور بعده على ما قبله فتعطين في الرفع والاية بمثلان
مستقلتان عن سببهما اذ الزانية مبتدأ محذوف
المضاف والزاني عطوف عليه والجزء محذوف الى حكم
الزانية والزاني فيما يتلى عليكم بعد قوله تعالى فاجلدوا
بمثلة ثانية لبيان الحكم الموعود والقاعدة ايضا للسيره

الى ان ثبت ذنبا فاجلدوا او قيل زائدة او للتفسير
 وجزء الجذر لا يعمل وجزء جلد اخرى فيمنع التفسير فلا
 يدخل في الضابط فتعين الرفع والاى وان لم يكن الفاء بمعنى
 الشرط ولم يكن الاية جملتين ايضا فهي تكون واحدة تحت
 الضابطه فالجواز فيها نصب واختيار النصب باطل
 لان اتفاق الفاء على الرفع فلا بد من جعل الفاء بمعنى الشرط
 وجعل الاية جملتين لتعين الرفع الرابع من تلك المواضع
 التي وجب حذف ناصب المفعول فيها التحذير وانما
 وجب حذف الفعل في الضيق الوقت عن ذكره ومعرفة
 اللغة تحذف شي عن شيء وتبعية منه وفي اصطلاح
 النحاة مفعول الهم على النصب بالمفعولية بتقدير ان تحذف
 اي تحذف ذلك المفعول تحذيرا فيكون مفعولا مطلقا او ذكر
 تحذيرا فيكون مفعولا لا مما بعده اي مما بعده ذلك المفعول
 او ذكر المحذره منه مذكرا على صيغة المجهول عطوف على
 او ذكر المحذره فان قلت فاعلم من هذا الابه من ضمير المعطوف
 كما في المعطوف عليه قلنا نعم لكنه وضع في المعطوف المظهر
 موضع المضمر اذ تقدير الكلام او مفعول بتقدير ان ذكره
 الا انه وضع المحذره منه موضع الضمير العائد الى المفعول
 اشعارا بان المحذره منه لا محذره مثل اياك والاسد واياك

وان تحذف مدان مثالان لا اول نوعي التحذير ومعاملا بقدر
 نفسك من الاسد والاسد من نفسك وبعد نفسك عن
 حذف الاربعة وهو ضرب بالعصا وبعد حذف الاربعة عن نفسك
 وعلى تقدير ان المحذره من الاسد والحذف فان المراد من بعيد
 الاسد والحذف من نفسك تحذيرا منها لا تحذيرا منها
 والطريق الطريق مثال نوعي اي انق الطريق الطريق ولا تحذف
 عليك ان تقدير ان في اول النوعين غير صحيح لانه لا يقال انق
 من الاسد فينبغي ان يحذف من حذره وحذف وتقدر بعد فمثلا
 النوع الثاني غير مناسب لان المعنى على الاتفاق عن الطريق لا على
 تبعية فالصواب ان يقال بتقدير بعد انق او نحوهما فيقدر
 مثل بعد في جميع افراد النوع الاول وفي بعض افراد النوع
 الثاني مثل نفسك نفسك فان المعنى بعد نفسك مما يؤيد ذلك
 كالاسد ونحوه ويقدر مثل انق في بعضها كالمثال المذكور قبل
 فخطا الاسد في اياك والاسد خارج عن النوعين فينبغي
 ان لا يكون تحذيرا وليس كذلك فانه ايضا تحذير واجيب بان
 تابع للتحذير والنواع خارجة عن المحذره بدليل ذكرها فيما بعد
 ونقول في قسم النوع الاول اياك من الاسد كما كنت
 تقول اياك والاسد ومن ان تحذف كما كنت تقول اياك
 وان تحذف وتقول في المثال الاخير اياك ان تحذف بتقدير من

أي يأت من أن تحذف حرف الجر عن أن وإن
 قياس ولا نقول في المثال الأول أي كـ لا سراً متاع تقدير من
 وشدة مع غير أن وإن فإن قلت فكيف يتقدير العاطف
 قلت حذف العاطف أشد شدة وإن حذف حرف
 الجر قياس مع أن وإن شدة كثير في غيرهما وأما حذف العاطف
 فلم يثبت إلا أن المفعول فيه هو ما فعل فيه فعل أي حدث
 مذكور أيضاً في ضمن الفعل المفعول أو المقدر أو شبهه كذلك
 أو مطابقاً إذا كان العامل مصدراً فتولد ما فعل فيه فعل
 لا سماً الزمان والمكان كلها فلا يخلو زمان أو مكان عن أن
 يفعل فيهما فعل سواء ذكر الفعل الذي فعل فيهما أو لا وقوله
 مذكور خرج به لا يذكر فعل في نحو يوم الجمعة يوم طيب
 فإنه وإن كان فعل في فعل لا يحال كـ ليس مذكور لكن يعنى
 مثل شهرت يوم الجمعة داخلة فيه فإن يوم الجمعة بصرف
 عليه أن فعل فيه فعل مذكور فإن شهرت يوم الجمعة لا يكون
 إلا يوم الجمعة فالواجب اعتبار التعريف في الميضية أي المفعول فيه
 ما فعل فيه فعل مذكور من حيث أنه فعل فيه فعل مذكور كـ خرج
 مثل من المثال منه فإن ذكر يوم الجمعة فيه
 ليس من حيث أنه فعل فيه فعل مذكور بل من حيث أنه وقع
 عليه فعل مذكور ولا يخفى أنه على تقدير اعتبار قيد الميضية

لا حاجة إلى قول مذكور إلا لزيادة تصوير المعرف وقوله من زمان
 أو مكان بيان ما الموصولة أو الموصوفة إشارة إلى المفعول فيه
 ونحوه بيان حكم كل منهما وهو أي المفعول فيه ضربان ما
 يظهر فيه في وهو مذكور بهما وما قد رتب في وهو منصوب بتقدير
 ومنه أخذ ف اصطلاح القوم فانهم لا يطلقون المفعول
 فيه إلا على المنصوب بتقدير في وأما الجر وربها فهو مفعول به بوجه
 حرف الجر لا مفعول فيه وخالفه المصنف حيث جعل
 الجر وربها بـ مفعول فيه ولذلك قال ونشرط نصب أي شرط
 نصب المفعول فيه بتقدير في إذا السلف لا يوجب الجر وظرف
 الزمان كلما بهما كان الزمان أو محذوفاً قبل ذلك أي بتقدير في
 لأن المهم منها جزء مفهوم الفعل فيصح التخصيص به واسطة
 كالمصدر والمحدود منها محمول عليه أي على المهم لا شتر أهمهما
 في الزمان نحو صنت مرة وافطرت اليوم وظرف المكان
 أن كان المكان مهما قبل ذلك أي بتقدير في حـ على الزمان
 المهم لا شتر أهمهما في الأهم نحو جلست خلفك والأي وإن لم
 يكن مهماً بل يكون محذوفاً قبل تقدير في إذا لم يكن
 محذوفاً الزمان المهم لا خند فهم أنا وصفة نحو جلست
 في المسجد وفسر المهم من المكان بالجهات الست وعلى أهم
 وخلف وبين وشمال وفوق وتحت وعافى معناه فإن أهم

مشدداً ولجميع ما يقابل وجهه الى انقطاع الارض فيكون
 بهما ولما لم يتناول هذا التفسير بعض الظروف المكانية الى
 نصها قال وحمل عليه اي على الطهر المتقرب بالجهات الست
 عند ودي وشبههما نحو دون وسوى لاهما اي
 لاهما عند ودي ولم يترك وجهيهما عليه لان حكمهما في
 بعض النسخ لاهما كما هو الظاهر وكذا حمل على الطهر
 من المكان لفظ مكان وان كان معينا نحو جئت مكانك
 كثر في الاستعمال مثل الجهات الست لاهما وكذا حمل
 عليه ما بعد دخلت وان كان معينا نحو دخلت الدار
 كثر في الاستعمال لاهما على الاصح ان مفعول فيه والاصل
 استعماله محذوف الجز كذا حذف كثر استعماله وهذا
 محل تأمل فان الفعل لا يطلب لمفعول فيه الا بعد تمام معن
 ولا شك ان معن الدخول لا يتم بدون الدار وبعد تمام
 معناه ما يطلب لمفعول فيه كما اذا قلت دخلت
 الدار في البلد الفلاني في قوله مفعول لا مفعول فيه وقيل
 كذا ان كل فعل يشب الى مكان خاص بوقوعه فيه يصح ان
 ينسب الى مكان شامل ولا غيره فانه ضرب زير في الدار
 التي هي جزء من البلد فكما يصح ان تقول ضربت زيرا في الدار
 كذا يصح ان تقول ضربت زيرا في البلد وفعل الدخول

في قوله ضربت زيرا في الدار
 في قوله ضربت زيرا في الدار

في قوله ضربت زيرا في الدار
 في قوله ضربت زيرا في الدار

بالنسبة الى الدار كذا كذا فانه افعال الداخل في الدار دخلت
 الدار لا يصح ان يقول دخلت البلد فنية الدخول الى الدار
 ليست كسب الافعال الى امكنها التي وقعت فيها قد يكون
 الدار مفعولا فيسبيل مفعولا وقيل معناه على الاستعمال الاصح فيكون
 اشارة الى ان استعمال دخلت مع في نحو دخلت الدار
 صحيح لكن الاصح استعماله بدون في ونقل عن سيبويه ان استعماله
 في شئ وينصب الى المفعول فيه بعامل مضير بدله شريطة
 التفسير نحو يوم الجمعة في جواب من قال متى سرت اي سرت
 يوم الجمعة وبعامل مضير على شريطة التفسير نحو يوم الجمعة
 صنف فيه والتفصيل فيه بعينه كما في المفعول به المفعول له مفعول
 لاجل اي قصد تحصيله او سبب وجوده وخرج بسبب المفعول
 مما فعل مطلقا او به او في او فعل اي حدث مذكور في مفعول
 حقيقة او حكما فلا يخرج عنه ما كان فعلا مقدرا كما اذا
 قلت ناديت في جواب من قال لم ضربت زيرا فقول مذكور
 احترازه عن مثل اعجبتني الناديت فان قلت كيف يصح
 الاحتراز عنه وهو اي الفعل الذي فعل لاجل مذكور في الجمل
 كما في ضربت زيرا قلنا المراد مذكور مع فان قلت هو مذكور
 مع في ضربت ناديت قلنا المراد مذكور معه في التركيب الذي
 هو فيه ويرد نحو اعجبتني الناديت الذي ضربت لاجل المراد

بذكره مع اراده مع الفعل في مثل ضربته تاديبا مثال لما
 فعل لقصد تحصيل فعل وهو الضرب فان التاديب انما يحصل
 بالضرب ويترتب عليه وقعت عن الحرب جيتا مثال
 لما فعل بسبب وجوده فعل وهو القعود فان انما وقع بسبب
 الحرب والفاعل يكون المفعول مفعولا مستقيما غير اخل في
 المفعول المطلق بخلافه فاذا امر اللزاج فان المفعول
 عنده اي عند الزجاج مصدر من غير لفظ فعل فانه عند
 في المثالين المذكورين اذ ينسب بالضرب تاديبا وجبت في القعود
 عن الحرب جيتا او ضربته ضربا تاديبا وقعت وقعوده جيتا
 وزاد قول الزجاج بان صحته تاويل بفتح بنوع لا تدخل في حقيقة
 الا ترى الى صحته تاويل الحال بالظرف من حيث ان معنى جاء
 زيرا كما جاء زيد وقت الركوب من غير ان يخرج عن
 حقيقة شرط نصب اي شرط انتصاب المفعول لا شرط
 كون الاسم مفعولا فالتسليم والاكرام في قوله جيتا للتسليم
 والاكرام كالتاويل عنده مفعول له على ما يدل عليه حذو وهذا
 كما فارق المفعول فيه ان شرط نصب تقديره وما يضرب اخل في
 اصطلاح القوم تقدير الاسم لانها اذا ظهرت لزمت الحرب وخضر
 الاسم بالذكر لانها الغائب في تعليل ت الافعال فيقترب غير ما
 جن من او الباء او في مع انما من واخل المفعول كقولنا

خاشعا

خاشعا منصردا من خشية الله وقوله خاشعا فيظم من الذرة
 تادوا حرمنا وقوله م ان امرأة خاشع السارق في اي لاجلها
 ولما كان تقدير الله م عبارة عن حذوها عن اللفظ والبقا في النية
 وكان الاصل ابقا كما في اللفظ والنية فلا حاجة في ابقا في
 النية الى شرط بل الحاجة اليه انما تكون في حذوها من اللفظ ولهذا
 فارقوا ما يجوز حذوها ولم يكتف بارجاع ضمير الفاعل الى تقدير
 الاسم فيجوز حذوها كما يجوز ذكرها اذا كان المفعول فعلا احتراز
 عما اذا كان عين نحو جيتا للتسليم لفاعل الفعل المعلن الى تحذر
 فاعله وفاعل عامل احتراز عما اذا كان فعلا لغيره نحو جيتا
 لمحذوكتا واي ومقارنا للمفعول المذكور في الوجود بان يتحذر ما
 وجوده لهما نحو ضرب تاديبا اذ زمان الضرب والتاديب واحد
 اذ لا مغايرة بينهما الا باعتبار او يكون زمان وجود احدهما بعضا
 من زمان وجود الاخر نحو وقعت عن الحرب جيتا فان زمان الفعل
 اعني القعود بعض زمان المفعول اعني الحرب ونحو شهد الحرب
 ابقا للصالحين الفرق بين فان زمان المفعول اعني ابقا الصالحين
 بعض زمان الفعل اعني شهد الحرب واحتراز بذكر التاديب اذ
 لم يكن مقارنا في الوجود نحو اكرمتك اليوم لو عدي بذكر التاديب
 ولما اشترطت هذه الشرايط لا بد من الشرط ليشبه المصدر
 فيبطل باللفظ به واسطه تعلق المصدر بخلافه اذ ان

منها المفعول معه اي الذي فعل بمصاحبة بان يكون
الفاعل مصاحبا في صدور الفعل عنه او المفعول في وقوع
الفعل عليه فقولنا معه مفعول بالمسمي في افعال المفعول كما في
البحر والمجور وفي المفعول وفيه وور الضير المجور وراجع الى
الفعل الى لازم النصب وتركه منصوبا جازيا على ما هو عليه في
الاكثر واليه ذهب في قوله تعالى فقد تقطعت عنكم قرابة
النصب وفي بعض المواضع ان مسمى الذي في قوله
وقيل الوجه ان يجعل من قيل وقدر قيل بين العبر والنزوان فان
مفعول بالمسمي فاعل في الضير الدارج الى مصدره اي حيل الحيلة
لان النزوم ظرفية لا بفعل مقام الفاعل فعل مسمى من
الذي فعل فعل بمصاحبة ان يكون مفعول بالمسمي فاعل
ضمير ارجع الى مصدره والضير المجور للموصوفين مذكور
بعد الواو احتراز عن المذكور بعد غيره كالباء لمصاحبة
مفعول فعل الاسم متعلق بمذكور اي يكون ذكره بعد الواو
لاجل مصاحبة مفعول فعل واقادة اياها سواء كان ذلك
لمفعول فاعله نحو استوى الماء والحسن او مفعول لا نحو كفاك
وزيد ادرهم وسواء كان ذلك الفعل لفظيا كالمثلين المذكورين
او معنى اي معنويا نحو ما كنت وزيدا اي ما تصنع والمراة بمصاحبة
لمفعول الفعل مشاركة في ذلك الفعل في زمان واحد نحو

وزيدا او مكان واحد نحو لو تركت الناقة وفصيلها بالوضع
قد ينقص بالمذكور بعد الواو العاطفة نحو جاءه زيد وعمر
قانه لا تدل الا على المشاركة في اصل الفعل دون المصاحبة
اعلم ان مذهب جمهور النحاة ان الفاعل في المفعول معه
الفعل ومعناه بتوسط الواو التي تبعته مع وانما وضعوا
الواو موضع مع لكونها اخص واصلا واو العطف
التي فيها معنى الجمع فتاسب معنى المعية فان كان الذي
الفعل اي ما يدل على الحدث فيتم الفعل واسم الفاعل والمفعول
والصفة المشبهة وغير ما لفظا وجازا لم يجب العطف
ولم يمنع فيه ينقص مثل يضرب زيد وعمر والوجوب
العطف في الواو بان اى العطف والنصب على المفعولية
جائز ان نحو جئت انا وزيدا بالرفع على العطف وزيدا
بالنصب على المفعولية والاى وان لم يحذف العطف بل
يمنع تعين النصب مثل جئت وزيدا فان العطف
فيه يمنع اعدم الفاصل لا بالكتابة المتصل بالمفصل ولا
بغيره وان كان الفعل معنى اي اى معنويا مستنبط من
اللفظ وجازا اى لم يمنع العطف تعين العطف حيث
لا يحذف عن الفاعل المعنوي بل حاجته مع جواز وجاها
وموا العطف مثل زيد وعمر والاى وان لم يحذف العطف

من امتنع فعين النصب حيث لا وجه سواه نحو ما كنت
وإذا واثقت وكنت وعروا فانه امتنع العطف فيهما لان
العطف على الضمير المجزوء بـ اعادة الجار غير جائز ولم
يجز عطف غير اعي الشان ان السؤال عن ثنهما لا عن ثل
احدهما ونفس الاخر والمنا حكمة بمعنى الفعل في هذه
الامثلة لان المفعول ما تصنع واما ثلثه فمعنى ما كنت واما
ما تصنع وزيد او معنى ما كنت وزيد ما تصنع وزيد او معنى
ما زيد وزيد او معنى ما تصنع زيد وزيد واما ثلثه فمعنى
المفعول ما تصنع في الملحق به وهو ما بينت في الفاعل
او المفعول به اي من حيث هو فاعل او مفعول به كما هو
الظاهر فيذكر المفعول يخرج ما بين الذات كمين وباضتها
الفاعل والمفعول يخرج ما بين مبيته غير الفاعل
او المفعول به كصفه الطيراء نحو زيد العالم اخوك
وبغير الحشبه يخرج صفة الفاعل والمفعول به فانها
تدل على مبيته الفاعل او المفعول به مطلقا لا من حيث
هو فاعل او مفعول ومثل التردد يدعى سبيل منع الخلق
لا الجمع فـ يخرج منه مثل ضرب زيد عمدا واكبين لفظا
او معنى اي سوا مكان الفاعل او المفعول الذي وقع الحال
عنه لفظا اي لفظيا بان يكون فاعله الفاعل او مفعوليه

ما بين الذات كمين وباضتها

المفعول باعتبار لفظ الكيم ومنطوقه من غير اعتبار معنى
خارج عنه يفهم من نحو الكيم سوا كانا مفعولين
حققة او حكما او معنى اي مفعوليا بان يكون فاعله الفاعل
او مفعوليه المفعول باعتبار معنى يفهم من نحو الكيم م لا باعتبار
لفظه ومنطوقه والمراد بالفاعل والمفعول اعم من ان يكون
حققة او حكما فيدخل فيه الجار عن المفعول مع كونه في
معنى الفاعل او المفعول وكذا المفعول المطلق مثل ضربت
الضرب بشدة فانه بمعنى احدثت الضرب بشدة وكذا يدخل
فيه الحال عن المضاف اليه كما اذا كان المضاف فاعلا او مفعولا
يصح حذفه وقيام المضاف اليه مقامه فكذا الفاعل والمفعول
نحو ضربت ابراهيم خيفا وان ياكل لحم ابيه ميتا فانه يصح ان
يقول بل يتبع ابراهيم مقام بل يتبع ملة ابراهيم وان ياكل لحم
مقام ان ياكل لحم ابيه او كان المضاف فاعلا او مفعولا
وهو جزء المضاف اليه فكان الحال عن المضاف اليه ملوك
عن المضاف وان لم يصح قيامه مقامه كما في قوله تعالى ان
ابرهم ولا موطوع مصحين فتولد مصحين حال عن ملوك
باعتبار ان الدابر المضاف اليه جزؤه فان دابر الشيء
اصده والدابر مفعول تام بسم فاعله باعتبار الضمير المستكن
في الموطوع فكان حال عن مفعول تام بسم فاعله ولو قيل بين

نور

على صيغة الماضي المعلوم من باب التفعّل ويبين على صيغة
المضارع المجزول من باب التفعّل وجعل الجور والجور
اعني منعقبا لا بالمفعول بل فاعله من المفعول معه
والمفعول المطلق من غير حاجة الى تعميم الفاعل او المفعول الا
لدخول ما وقع حالا عن المضارع مثل ضربت زيد قائما
مثال اللفظي المملووظ حقيقة فان فاعليته تارة المفعول ومفعوليته
زيد انما هي باعتبار لفظ هذا الكلام ومنطوقه من غير
اعتبار معنى خارج عنه وهما مملووظان حقيقة وزيد
في الدار قائما مثال اللفظي المملووظ حكما فان فاعليته الضمير
المستكن في الظرف انما هي باعتبار لفظ هذا الكلام ومنطوقه
من غير اعتبار معنى خارج عنه والضمير المستكن
مملووظ حكما ومسا زيدا قائما مثال للتعوي لان مفعوليته
زيد ليس باعتبار لفظ هذا الكلام ومنطوقه بل باعتبار معنى
الاشارة او التنبية المضمومين من لفظ هذا ولا شك
انها ليست مما يقصد المتكلم الاخبار بهما عن نفسه حتى
يقدر في نظم الكلام اشيرا وابنة وبصيرة مفعولا لفظيا
بل مفعوليته انما هي باعتبار معنى اشير وابنة الخارج عن
منطوق الكلام المعبر لصحة وقوع القائم حالا فمهي
معنوية لا لفظية وعاملا في حال اما الفعل المملووظ

او المقدر نحو ضربت زيدا قائما وزيدا في الدار قائما ان كان
الظرف مقدر بالفعل او شبهه ومما يعين على الفعل وهو من
تركيبه كاسم الفاعل نحو زيد فاعله ركب وزيد في الدار
قائما ان كان الظرف مقدر باسم الفاعل وكاسم المفعول
نحو زيد مضروبا قائما والصفة المشبهة نحو زيد ضاحكا
او غيره المستنبط من نحوى الكلام من غير التصريح او تقديره
كلاشارة والتنبية في نحو مسرا زيدا قائما كحالة وكلاشارة
والترجي والتنبية في نحو يارب قائما وليست عندنا في
ولعد في الدار قائما وكان اسما صائدا وشروطها اي شرط الحار
ان تكون تارة لان التكرار اصل والفرض وهو تقييد الحد
المنسوب الى صاحبها ليحصل بها والتعريف زيدا على الفرض
وان يكون صاحبها موصوفا لا محموم عليه في المعنى وكان
الاصل في التعريف غالبا اي ليس اشراطها يكون صاحبها
معرف في جميع مواضعه فغالبا مواد ما اكثر ما يبين
ذلك ان مواد وقوع الحال على قسمين احدهما ما يكون
ذو الحرف في تارة موصوفة نحو جازل من بني تميم قارس
او مغنبة غداة التوفيق لا استفراغها نحو قوله تعالى فافرق
كل امرئ حكيم امرا من عندنا ان جعلت امرا حالا من كل
امرا واقعة في سبيل الاستفهام نحو هل انك رجل راجعا

وان كان في التعريف والاصل والظرف في التعريف والاصل

أو بعد الانقضاء للشيء نحو ما جادني الاربجل راكبا أو متقدما
عليه الحال نحو ما جادني راكبا رجل وثانيهما ما يكون في الحال
في غير هذه الامور وغالب مواد وقوع الحال واكثرها
هو من القسم ووقوع الحال في هذا القسم مشروط بكون
صاحبها موقفاً في ذلك غالباً لا شريطة كون صاحبها
موقفاً لا يكون صاحبها موقفاً حتى يقال ان غالبية كون صاحبها
موقفاً المنبئ عن تخلفه في بعض المواد ينشأ في الشريطة
ونحتاج الى ان يصف الكلام عن ظاهرة ويجعل قوله
صاحبها موقفاً مبتدأ وخبراً معطوفاً على قوله وشرطها
ان تكون نكرة وارسلها العواك ولم يرد ما ولم يشفق
على نقص الدخال البيت للبيد يصف سائر الوشش
والاثنان يقولان رسل سائر الوشش الاثنان وكان المراد بالارسل
البعث والتولية بين المرسل وما يريه اي ارسلها موقفاً
متزاحماً ولم يرد ما اي لم ينعها عن العواك ولم يشفق اي
لم يخف على نقص الدخال اي ان لم يتم شرب بعضها للماء
بالدخال والدخال موان يشرب البعير ثم يرد من العطش
لا الخوض ويخجل بين بعيرين عطشان بين يشرب من طعش
لم يكن يشرب منه ولعل المراد به منهن نفس قد اخلت
بعضها في بعض والمعنى على نقص مثل نقص الدخال ومرة

وحده ونحوه مثل فعلت جئت بك بلفظ الخطاب متاول
بالنكرة فلا يرد نقصاً على قاعدة الشرط كونها نكرة وثانيهما
وجهاً من احد المصاحدين لافعال محذوف اي لغزت العواك
ويشود وحده اي التواذع وتخرج جئت بك فترده بالملك العفيد
وقعت حالا ومنه المصاحدين منصوبة على المصدرة وثانيهما
انها معارف موضوعات موضع الكرات اي معركتها ونحوها
ومجتمعا فالصورة وان كانت معرفة فهي في التقدير نكرة
كما ان الواجب في صورة المعرفة وموقفاً المعنى نكرة فان
كان صاحبها اي صاحب الحال نكرة محضة لم يكن فيها اشتراك
تخصيصاً سوى التقديم ولم يكن الحال مشتركة بينهما وبين
معرفة وجب تقديمها اي تقديم الحال على صاحبها بالتخصيص
النكرة بتقديمها لانهما في المعنى مبتدأ وخبر وليست بمتن
بالصفة في النص في مثل قولنا ضربت رجلاً راكبا ثم قدمت
في سائر المواضع وان لم يلتبس طرد الباب ولا تقدم اي الحال
فيما عدا مثل زير قائما كعب وقاعد على العامل المعنوي فيعرف
فيما قبل العامل المعنوي وان ما هو مقدر بالفعل واسم الفاعل
مثل الظرف وما يشبهه اعني الجوار والمجرور خارج عنه اخل
في الفعل ويشبهه في معنى مزا معنى الكل - ثم ان الحال لا تقدم
على العامل المعنوي اتفاقاً بخلاف الظرف اي بخلاف

اذا كان العامل ظرفا او مشبها فان فيه خدش فانه يندرج
 لا يجوز اصداء نظرا لضعف الظرف في العمل وجوز
 الاخرى بشرط تقدم المبتدأ على الحال نحو زيد قائما في الدار
 فاما مع تأخير المبتدأ عن الحال فانه وافي سببوه في المنع
 قد يجوز قائما زيد في الدار ولا قائما في الدار زيد اتفاقا و
 يحتمل ان يكون معناه ان الحال وان كان مشابها للظرف
 لما فيه من معنى الظرفية الا ان الظرف يتقدم على عامله
 المعنوي لتوسمهم في الظروف والحال لا يتقدم عليه
 من اذ لم يكن الظرف اخذ في العامل المعنوي واما
 اذا جعلت اخذ في العامل المعنوي كما هو الظاهر من كلامهم
 فالمراد هو الاستمرار لا يجوز وكما لا يتقدم الحال على العامل
 المعنوي كذلك لا يتقدم على الحال المجزوء سواء كان
 مجزوا بالاضافة او بحرف الجر فان كان مجزوا بالاضافة
 لم يتقدم الحال عليه اتفاقا نحو جازني مجزوا عن الشيا
 ضاربة زيد وكذا الحال تابع وفرع لذي الحال والمضاف
 اليه لا يتقدم على المضاف فذو يتقدم تابع ايضا وان كان
 مجزوا بحرف الجر فبغير خدش فيسبويه واكثر البصريون
 تقدمها على العلة المذكورة وهو المختار عند المصنف
 ولهم اقل على الاصح ونقل عن بعضهم يجوز استدلالا

بقوله تعالى وما ارسلناك الا كلمة للناس ولعل الغرق بين حرف
 الجر والاضافة ان حرف الجر مقدر للفعل كالهبة و
 التضعيف فكانت من تمام الفعل وبعض حروف فاذا قلت
 ذهبت راكبة من كذا كذا قلت ذهبت راكبة من كذا
 فالجر ونحوه بحسب الحقيقة ليس مجزوا واما بحسب بعض
 عن ملة الاستدلال فيجعل كافة حالا عن الكاف والتارة
 للمبالغة وبعضهم يجعلها صفة المصدر اي رسالة كافية و
 بعضهم يجعلها مصدر كالكاذبة والعافية والكل تكلف
 وتعسف وكل واحد على مية اي صفة سواء كان الدال
 مشتقا او مجزوا صح ان يقع حالا من غير ان يكون الجازم
 بالمشقة لان المقصود من الحال بيان الهيئة وهو حاصل
 ومزارة على بهر هو النجاة حيث شرطوا الاشتقاق
 الحار وتكلفوا في تأويل الجازم بالمشقة ومع مزا
 فانه شك ان الاغلب في الحال الاشتقاق مثل سر او رطب
 في قولهم سر البئر وهو ما يقع فيه تحريضه رطب منه رطب
 وهو ما فيه خدش ووه ضربه فيهما مع كونهما مجزوين حالا
 لدلالة التماس على صفة البئر والذاتية ولا حاجة الى تأويل
 البئر بالبئر والرطب بالرطب من البئر النخل اذا صار
 فاعلى ببرا ورطب اذا صار رطبا والعامل في رطب الرطب

باتفاق النجاة ووربها ايضا عند تحقيقهم وتقدم بسرا على
 اسم التفضيل مع ضعفه في العدد لان اذا تعلق
 واحد سالان باعتبارين مختلفين يلزم ان يلى كل منهما
 متعلقه وبسرة تعلق بالشار اليه من حيث
 ان مفضل ومضة الوثبة وان لم تكن معتبة في
 الابعاد ضارة في الطيب كنه لما كان الضير بالنسبة
 لا المظهر مقامة او بجواب ان يلى والرطوبة تعلق
 من حيث ان مفضل عليه وموضوع منه فيجب ان يلى
 فالرضي واما الضير المستكن في الفعل فانه وان كان مفضدا
 لكنه لما لم يظهر كان كالعدم ومع هذا فانه
 باسبابان يقال وان لم يسمع زيد اسكن قائما منه فاعدا
 واما بعضهم الا ان العاقل في سر اسم الاشارة الى
 ان السرا كونه سرا او من السرا لا يصح لان يمكن ان يكون
 السرا في السر لا يسمع فله يتقيد الاشارة بحالة السرا
 ولان يصح حيث وقع موقع اسم الاشارة اسم لا يصح انما
 فيه نحو تميز نجي سرا اطيبي رطبا وتكون اي الحار جرد
 لدلائلها على الهبة كما لمفردة فصحت ان وقعت حالها
 ولكن يجب ان يكون الجرد الحالب خيرة محتمة للصدق
 واكدب لان الحار بمنزلة للر عن في الحار واجرا واما على

كالعدم اقيم المظهر

في قوة الحكم بها عليه والحمد الانشائية لا تصح ان يحكم بها على
 ولما كانت الجرد مستقلة في الافادة لا تقتضى ارتباطا بغيرها
 والحار يبطى بغير فائدة وقعت الحار جرد لا بد لها من رابط
 تربطها الا صاحبها وهي الضير والواو والحمد الحار بالاسم
 او فعليه والفعلية اما ان يكون فعلها مضارع مثبتا او
 مضارعا منقيا او ماضيا مثبتا او ماضيا منقيا فمستحقة
 تحصيل فالاسمية اي الجرد الاسمية الحالبة ملتبسة بالواو
 والضير مع القوة الاسمية في الاستقلال فاسب ان يكون
 الرابط فيها في غاية القوة نحو جئت وان راكبت وجئت
 وانت راكبت وجراد زيد وعلو راكبت او بالواو وسر
 لانها تدري الربط في اول الامر فانه في مثل قولهم وكن
 نبيا وادم بين الماد والطين وهذا اي الربط بالواو وسر
 او بها مع الضير انما يكون في الحار المنقلة واما في المؤكدة
 فله تجوز الواو تقول هو الحق لا شبهة فيه وكنت لان الواو
 لا تدخل بين المؤكدة والمؤكد لشد اتصال بينهما او بالضير
 وسره على ضعف لان الضير لا يجب ان يقع في الابدان
 فله يترى الربط في اول الامر نحو كلمته فوه لا في فبه
 من الواو على الاصح والمضارع مثبت اي الجرد الفعلية
 التي يكون الفعل فيها مضارعا مثبتا ملتبسة بالضير وسره

ترفعان الابهام عن الوصف المذكورة او مقدرة صفتان
 لذات الشاة لا تقسيم التميز فالمذكورة نحو رطل زيتا والمقدرة
 نحو طاب زبون فانه في قوة قولنا طاب شاة مشوب
 الابهام ونفسا برفع الابهام عن ذلك الشيء والمقدرة في الاول
 اي القسم الاول من التميز وهو ما يرفع الابهام عن ذاة المذكورة
 برفع عن مقدرة يعنى ما يقابل الجدة ونسبها والمضاف مقدر
 صفة وهو ما يقدر به الشيء اي يعرف بقدره ويبين غالبا اي في
 غالب المواضع واكثر اي رفع الابهام مطلقا متحقق في ضمن
 من الرفع الخاص في اكثر المواضع وذلك لان الابهام فيه اكثر
 من غير المقدار والمقدار اما متحقق في ضمن عدة نحو عشرون
 حصى وسبعة اكر تميز العدد وبيان في باب اسما العدد و
 اقا في غيره اي غير العدد كالوزن نحو رطل زيتا فان الرطل نصف
 الطين ونحو منوان سمناء وكالكثير نحو قفيزان برا وكالزراع
 نحو زراع ثوبا وكالمقياس نحو على التمرة مثلها زبرا والمبراة
 بالمقادير في هذه الصور نحو المقدرات لان قولك عندي
 عشرون درهما ورطل زيتا وزراع ثوبا وعلى التمرة مثلها زبرا
 المراد بها المعدودة والوزن والمزروع والمقياس لا غير
 وانما اقتصر المص على الامثلة الثلاثة لانه كان مطلقا نظرا
 للتبعية عما يتم به المقدر وهو التنوين كما في رطل زيتا او النون

كما في منوان سمناء والاضافة كما في على التمرة مثلها زبرا ولم يرد
 لم يستوف اقسام المقادير وكثير بعضها وحق تمام الاسم ان يكون
 على سائر لا يمكن اضافة معها والاسم يستحق الاضافة مع
 التنوين ونون التثنية والجمع ومع الاضافة لان المضاف
 لا يضاف ثانية فانه اسم هذه الاشياء مشابة الفعل انه
 بالفاعل وصار يكثر فانا في شاة التميز الابهام بعده المفعول لقوة
 بعد تمام الاسم كما ان المفعول نحو ان يقع بعد تمام الكلام ثم ان
 ذلك الاسم التام قبله لم يشابهه الفعل التام بقاؤه ومنه
 الاشياء انما قامت مقام الفاعل لكونها في اثر الاسم كما كان
 الفاعل عقيب الفعل لا يرى ان لام التعريف الدالة على اتمام الاسم
 وان كان يتم بها الاسم فلا يضاف معها لا يتصل بالثنية في
 بقا عندي الرافعة تحذف في قوله اي التميز وان كان الاسم التام
 مشى او مجموعا ان كان التميز بحسبها وهو ما يشابه ابرأه و
 يقع مجرعا عن التاء على القليل والكثير قد ساجدة التثنية
 وجمع كالماء والنمر والزيت والضرب تحذف في رجل
 وفوس الا ان يقصد الانواع اي ما فوق النوع الواحد فيشمل
 المشي ايضا لانه لا يبرز لفظ الجنس مقدر اعلم باقده بد من ان
 يشي او يجمع وقيل في تخصيص قصد الانواع بالاستثناء نظر الاله
 كما جازان بقا طاب زيدا بخليتين للنوع جازان بقا زيدا بخليتين

طاب

يشبه الحدة والتميز في يصلح ان يكون لما انتصب عنه
 ومطابقة وحديث لا فرق في التميز بين الحدة وما ضاهاها
 فهذه ان المثالان في قوة اربعة امثلة فكما قال طاب زيو
 زيو طبيب نقى واما بقوله وبوة ودا وعل عطف
 على نفس واما بحسب المعنى فهو ظاهر الا ان كل من المثالين
 المذكورين غير مختص بالخير فهو بحسب الحقيقة اورد لكل من
 التميز الواقع في الحدة او ما ضاهاها ختم امثلة فانها غير
 اضافية فاضى بالمنتصب عنه والذات عن غير اضافية فهو متعلق
 بالمنتصب عنه والاب عن اضافية فتحمل لهما والابوة عن
 اضافية والعلم عن عرض غير اضافية وكل منهما متعلق بالمنتصب
 عنه اورد اضافية عطف على قوله في حدة او ما ضاهاها مثل
 اعجبني طبيب نقى وترك ذلك الظاهر التميز اة ولا يخفى عليه واما
 وابوة ودا وعل اورد من هذه الامثلة على وفق ما سبق
 وزاد عليه قوله وفيه دره فارس اشارة الى ان التميز قد يكون
 صفة مشبهة وايضا لما اورد صاحب المفصل مثالا
 لتمييز المفردة ان يكون الضمير في مبهما كضمير رجله ويكون
 فارس تميزا عنه اراد ان ينسب على انه يصلح ان يكون تميزا عن
 نسبة على ان يكون الضمير مفعولا والاباهام يكون في تميز
 الذوات البسيطة والذات في الاصل اللين وفيه حكمة في قوله فارس

تعلق

لغيره في قوله فارس والفارس اسم فاعل من الفهم اسم بالفتح
 مصدر ففهم بالضم اي حذق في امر اللين واما الفارس بالهمزة
 في التميز ثم ان كان اي التميز بعد ما لم يكن لضاف المنتصب
 عنه اسما لا صفة يصح جعلها المنتصب عنه والمراد بجعل
 اطاره وعلب والتعبية عنه كما ان يكون ذلك التميز تارة
 اي المنتصب بان يكون تميزا برفع الابهام عنه وتارة متعلق
 بان يكون تميزا برفع الابهام عن متعلق وذلك بحسب الغايات و
 الاحوال مثل ابا و طاب زيد ابا فانه يصح ان يجعل عبارة عن زيد
 فانه ان يكون تارة تميزا عن زيد ابا و السند الطيب باعتبار
 انه الوعد ووجاه ان يكون تارة تميزا عن متعلق باعتبار ان الطيب
 مسند لا متعلق وهو ابوه والاى وان لم يكن التميز بعد ما لم يكن
 لضاف المنتصب عنه اسما يصح جعلها المنتصب عنه فهو متعلق
 خاصة نحو طاب زيد ابوة وعلما واما فان متزه الاسماء ليست
 لضاف المنتصب عنه ولا يصح جعلها بالنعبة في متعلق زيد و
 هو الذوات المفردة اعني الشئ المنسوب الى زيد فيطابق التميز فيهما
 اي فيما جاز ان يكون لما انتصب عنه سواء كان لضافا او محملا
 له ومتعلق وفيه تعين متعلق ما قصد من وحدة التميز او التثنية
 او جمعيت سواء كانت مواءمة ما انتصب عنه مثل طاب زيد
 ابا والزيد ان ابوين والزيدون اباة او مدغم في نفس مثل يكون

طاب زيد ابا اذا اردت ابا فقط وطاب زيد ابوين اذا اردت
ابا وجدا وطاب زيد ابا اذا اردت ابا واجدا الى فاعلم كل من
التقديرين اذا قصد وحدة التسمية او د مفعول او اذا قصد التثنية
او د تثنية واذا قصد جمعيتها او د جمعا فان صيغة المفعول
لا يصلح ان يطلق على المثنى والمجموع الا اذا كان التسمية جنسا يقع
على القليل والكثير فانه اذا قصد التثنية او جمعيتها لا بد ان يثنى
ذلك الجنس او يجمع بل يكون ان يؤخذ مفعول الصيغة اطلاقا وعلى
القليل والكثير فلا حاجة الى التثنية وجمع نحو طاب زيد علما والزيد
علما والزيدون علما الا ان يقصد بالتسمية الذي هو الجنس الانواع
من حيث امتيازاتها التسمية فانه لا يخرج من تثنية او جمعيتها
نحو طاب الزيدان عليهما والزيدون علما اذا اراد ان متعلق
الطيب من كل من الزيدين او الزيدين نوع اخر من العلم فان صيغة
المفعول لا تفيد ذلك المعنى وان كان التسمية صيغة مشتقة مثل
ذرة فارس او لا بها نحو ذرة زيد جدا فان معناه كما مر
في الجمل ان كانت الصيغة صيغة له اي لما انصبحت للمتعلق
لان الصيغة تستدعي موصوفا والمذكور او لا بالموصوفية فانه
قيل طاب زيد والدا كان الوالد زيدا ولا يكتمل ان يكون والده
مخفيا الاسم نحو ابا وطبق الو او بمعنى مع والطبق مصدر
بمعنى المطابقة اي كانت الصيغة صيغة له مع مطابقتها اياه

او طابقه اياها ويجوز ان يكون بمعنى اسم الفاعل والو والعطف
على خبر كانت اي كانت صفة او مطابقة اياه والمراد بالظن
الاتفاق في الافراد والتثنية والجمع والتذكير والتانيث كقولنا
الضيرة واحتملت اي الصفة المذكورة الحارضية المستقيمة المعنى
على الحار نحو طاب زيد فارس اي من حيث انه فارس او حار كونه فارسا
كأن زيادة من فيها نحو تارة من فارس وقولهم غز من قائل يؤيد
التسمية لان من تارة في التسمية لا في الحار وايضا المقصود من ذلك بالقرينة
لاحال الوولية اذ قد يدح حار الوولية بغير ما من الصفات ولا
يتقدم التسمية على ما اذا كان السماقا بالاتفاق فانه يفرغ عندي
من عشرين ولا زيدا رطل لان عاملا ح اسم جامد ضعيف
العمل مشتق للفعل مشتقا براهنة ضعيفة كما ذكرناه فانه يعنى ان يعمل
بما قيد ولا يصح اي اصح لهذا صلب ان لا يتقدم اي التسمية على ما هو
عامل فيه من الفعل الصريح او الغير الصريح لكونه من حيث المعنى
فاعلا للفعل نحو طاب زيد ابا اي طاب ابوه او فاعلا
اذا جعلته لازما نحو في الارض عيوننا اي عيوننا عيونها او اذا جعله
متعديا نحو امتدء الاناء ماء اي امتدء الماء والفاعل لا يتقدم على
الفعل فكذلك اما موصوفا فاعل وموصوفا بموصوفين والماء في
قولهم امتدء الاناء ماء من حيث المعنى فاعل للفعل المذكور
من غير حاجة الى جعله متعديا لان المتكلم لما قصد السهولة لا المتعة

مفعول

لا بعض متعلقات الاناء ولو على سبيل التجوز وقدره وقع الابهام فيه
 لا جرم بمنزلة بولده ماء فهو في معنى امتداد ماء الاناء فالماذ فاعل
 معنوه ذلك بعينه مثل قولك زرع زبد تجارة فان التجارة تميز
 برفع الابهام عن شئ منسوب الازيد وهو التجارة فالفاعل
 في قصدك تقوى التجارة لازيد وان كان السند الزمخ البه حقيقة والابا
 مجازا واهم من ان يرفع ما يورث على قاعدتهم المشهوره وهي ان التميز
 عن النسبة اقا فاعل في المعنى او مفعول من التميز في هذا المنار
 امثله لا فاعل ولا مفعول فلا يطرئ تلك القاعدة خذ - فالماذ لا و
 الميزة فانها يجوز ان تقدم التميز على الفعل الصريح وعلى السمي الفاعل
 والمفعول نظرا الى القوة العاقل من خلف - الصفة المشبهة واسم
 التفضيل والمصدر وما فيه معنى الفعل لضعفها في العمل وتسمى
 في هذا التجوز بقول الشاعر *يا فواقا حنيني بالفرق بيني وبينك* *يا فواقا حنيني بالفرق بيني وبينك*
 نفسا بالوافق تطيب على تقدير تانيث الضمير في تطيب فانه
 ح يكون في كانه ضمير ان للذكر وبعبارة ضمنية تطيب الاسمي
 ويكون نقا تميزا عن نسبة تطيب اليه مقدر ما عليه واقا
 على تقدير تذكير الضمير كانه للحيث ونفسا تميزا عن نسبة كانه اليه
 اي وما كانه للحيث نقا يطيب فلا تمسك وما قبل يحتمل ان
 تحفل البيت على تقدير تانيث الضمير على ما هو الوجه بان يكون تانيث
 الضمير اجمع الالحبيب باعتبار النفس في المعنى وما كانه نفس

في قوله
 يا فواقا حنيني
 بالفرق بيني وبينك
 يا فواقا حنيني
 بالفرق بيني وبينك
 يا فواقا حنيني
 بالفرق بيني وبينك
 يا فواقا حنيني
 بالفرق بيني وبينك

الحبيب تطيب فتكلف وتعصف غير قاصح في التمسك المستثنى
 اي يطلق عليه لفظ المستثنى في اصطلاح النحاة على فسمين
 ولما كان معلومين من هذا الوجه الغير المحتاج الى التوفيق كافيه
 في توكيد الاسمين وتعرف كل واحد منهما لان لكل واحد
 منهما احكاما خاصة لا يمكن اخراؤها عليه الا بعد معرفته
 ففصل متصل ومنقطع فاصل متصل هو المخرج الى الاسم الذي يخرج
 واحتيز به عن غير المخرج كجزيات المستثنى المنقطع من متعلق
 جزيات ما جازا احد الازيد الواحدة او مثل التميز في العبد
 الانصاف سواء كان ذلك المتعدد لفظا اي ملفوظا نحو جازا
 القوم الازيد او تقديره اي مقدر نحو جازا الازيد اي جازا
 احد الازيد بالاعين الصفة واخوانها واحتيز به عن نحو جازا القوم
 الازيد وما جازا القوم لكن زيد جازا والمستثنى المنقطع هو
 المذكور بعد ما اي بعد الا واخوانها غير مخرج عن متعدد وانما
 به عن جزيات المستثنى المتصل فاصل متثنى الذي لم يكن
 واحدا في المتعدد قبل الاستثناء منقطع سواء كان من جنس
 قولك جازا القوم الازيد امثلية بالقوم اجماعا خالية
 عن زيد او لم يكن نحو جازا القوم الاحمارا ومتى الى المستثنى
 مطلقا حيث علم ولا يوجب نص في توكيد كانه عرفت وثانيا
 ينقطع من تعريف تسمية عن المذكور بعد الا واخوانها سواء

مصدر الفعل المتقدم والاسم الفاعل منه والابعض مطابق
 من المستثنى منه والتقدير جاء في القوم عدا وخذ - مجيئهم
 او الى من منهم او بعض منهم زيد او عدا في محل ليكونا شبهة بالان
 من الاصل في باب الاستثناء في الاكثر اي النصب
 بهما انما هو في اكثر الاستعمالات لانهما
 فعلا - ن ماضيان كما عرفت وقد اجتزأ الجز بهما على انهما حرفا
 جر فالسبيل لم اقل خذ - فاف جواز الجز بهما الا ان النصب
 بهما اكثر واخذ - واما عدا اي المستثنى منصوب ايضا وجوبا اذا
 كان بعد ما خذ - او بعد ما عدا لان ما فيهما مصدرية مختصة
 بالافعال نحو جاء في القوم ما خذ - زيدا وما عدا عدا والتقدير خذ زيدا
 وعدا عدا وبالنصب على الظرفية بتقدير مضاف الى وقت خلو
 مع او خلو مجيئهم من زيد ووقت مجاوزتهم او مجاوزة مجيئهم
 عدا او على الحالية بمحل المصدر بعن اسم الفاعل اي جاوا اخلا
 بعضهم او مجيئهم من زيد او مجاوز بعضهم او مجيئهم عدا وعن
 الاختلاف في اجاز الجز بهما على ما فيهما زائدة ولعل من الميثبت
 عند المصنف ولم يعتد به ولله الم يقبل في الاكثر وكذا المستثنى منصوب
 بعد ليس نحو جاء في القوم ليس زيدا او بعد لا يكون نحو سجدوا ملكك
 لا يكون بشر او انما يكون النصب واجبا بعد ما لانها من الافعال
 الناقصة الناصبة للجز ويلزم اضممار اسمها في باب الاستثناء

النصب على الحالية ولم يظهر مجيئهم

في الدنيا ما الدنيا

وموضيها راجع الى اسم الفاعل من الفعل المذكور او الابعض من
 المستثنى منه مطلقا وهي في التركيب في محل النصب على الحالية
 واعلم ان لا يستعمل هذه الافعال الا في المستثنى المتصل بفعل المفعول
 ولا ينصرف فيها لانها قائمة مقام الاووية لا ينصرف فيها ويجوز
 فيه اي في المستثنى النصب على الاستثناء وتحت البدل عن
 المستثنى منه فيما بعد الاحال من الضمير المحرور اي حاركون المستثنى
 واقعا في محل يكون متأخرا عن الاحترار اي اذا كان بعد سائر
 الاداة الاستثنائية مثل عدا وخذ - وغيرهما في كل - م غير موجب
 احترار عدا اذا وقع في كل - م موجب فانه منصوب وجوبا كما
 والحال ان قد ذكر المستثنى منه احترار عدا الم بذكر المستثنى منه
 فانه يحجب عن حسب العوامل وفي بعض النسخ ذكر المستثنى
 بغير واو على ان صفة الكا - م غير موجب اي كل - م غير موجب في
 المستثنى منه ولم يشرط ان لا يكون منقطعا ولا مقدر على المستثنى منه
 لان حكمهما قد علم فيما سبق فاكفينا ذلك نحو ما فعلوه الا فليعلم ان رفع
 على البدلية والا فليعلم بالنصب على الاستثناء ونحو ما مر به
 الا زيدا بالجز على البدلية والازيد بالنصب على الاستثناء واما ان
 احد الازيد بالنصب اما بطريق البدلية وهو المختار او بطريق الاستثناء
 وهو جار غير مختار وانما اختار البديل في هذه الصور لان النصب
 على الاستثناء انما هو بسبب التشبيه بالافعال لا لاصاله وبواسطة

فاعراب البدل بالاصالة وبغير واسطة او يعرب اي المستثنى عن حسب
 العواصل اي بما يقتضيه العواصل من الرفع والنصب والجر اذا
 كان المستثنى منه غير مذكور ويختص ذلك المستثنى باسم المفرد
 لا فاعل له العاقل عن المستثنى منه فاعلم ان بالرفع المفرد عن
 كماله ان بالمشتركة والمشاركة في ونحو الال ان المستثنى واقع في
 غير الكلام المطلوب وان شرطه ان لا يكون له قيد فائدة صحيحة مثل
 ما ضرب من الازيد ان يصح ان لا يضرب المتكلم احد الازيد بخلافه فخصه
 الازيد لا يصح ان يضرب كل احد المتكلم الازيد الا ان يستقيم المعنى
 بان يكون العلم مما يصح ان يثبت على سبيل العموم نحو قوله كل
 حيوان يتحرك فلكه لا يثبت عند المضغ الا التمسح او يكون
 هناك قرينة ان الال ان اطرا بالمتكلم من بعض معين يدخل
 فيه المستثنى قطعا مفرقات الازيد كذا اي وقعت القراءة كل يوم
 الازيد كذا الظهور انه لا يريد المتكلم جميع ايام الدنيا بل يريد ايام الاربعة
 او الشهر او مثل ذلك ولما قل ان يقول كما لا يستقيم المعنى على تقدير
 عموم المستثنى منه في الموجب في بعض الصور فاما لا يستقيم المعنى
 على تقدير عموم المستثنى منه في غير الموجب ايضا فاما الازيد فينبغي
 ان يشترط في غير الموجب ايضا استقامة المعنى وايضا لا يصح مثل قراءة
 الازيد كذا الا بعد تخصيص اليوم بايام الاسبوع مثلا فيجوز مثل
 عند التخصيص في مثل ضرب من الازيد بان يختص المستثنى من بكل واحد

من المستثنى من الموصوفين
 من المستثنى من الموصوفين
 من المستثنى من الموصوفين

من جماعة مخصوصين ان كان هناك قرينة فلا فرق بين
 الصورتين في كون كل واحد منهما جائزة مع القرينة وغير جائزة
 بدونها واجيب بان المعنى هو الغالب والغالب في الارجاب
 عدم استقامة المعنى على العموم وفي النوع كذا ان
 جميع افراد الجنس في النفي وتعلق الفعل به او مخالفة واحد
 اياه في ذلك مما يكتفي ويغيب واما الاشتراك في تعلق الفعل به او
 مخالفة واحد اياه فاما يثبت كما في المشار المذكور واما الفرق بين
 قولك قرأة الازيد كذا وضرب من الازيد ليس الا بظهور قرينة
 ان الال على بعض معين من المستثنى منه مقطوع خوله فيه في الاول
 وعدم ظهوره في الثاني فلو قام في الثاني قرينة ظاهرة الدلالة
 على بعض معين كما اذا قيل من ضربك من القوم اي القوم الداخل
 فيهم زيد فقد ضرب من الازيد فاما ان ذلك ايضا مما يستقيم
 فيه المعنى لكن الغالب عدم وجدان قرينة كذلك في المعنى
 فالغالب فيه عدم استقامة المعنى ومن ثم ان من اجل ان
 المخرج لا يكون في الموجب الا ان يستقيم المعنى لم يخرج مازال زيد
 الا عاما اذ معناه مازال ثبت لان النفي اثبات فيكون المعنى ثبت
 زيدا اما على جميع الصفات الاعلى صف العلم فليس يستقيم وقال
 الشارح الرضوي يمكن ان يحصل الصفات على ما يمكن ان يكون
 زيد علمي لا يلائم وقص وبتثنية من جملة العلم او يمكن ذلك

مخصوصة

على اللفظ في نفي صفة العلم كالكف قلت امكن ان يحصل فيه
 جميع الصفات الا صفة العلم وعلى مدين التقديرين يندرج
 في صورة الاستقامة ولا يخفى على المتفطن انه يمكن بمثل هذه
 التاويلات ادخا جميع المواد الاربابية عند الاستثناء
 في صورة الاستقامة كما يقبل مثله في قولك ضرب من الازيد ان المراد
 كل من يتصور منه الضرب من معارفك او المقصود منه المبدأ
 في غلق المجتعيين على ضربك واذ انعذر البديل من حيث حمل
 على اللفظ اي لفظ المستثنى منه فلهذا الموضع اي على موضع
 المستثنى منه لا على لفظ عمدا بالمتخير على قدر الامكان مثلها
 جاء من احد الازيد في بديل مرفوع محمول على موضع
 لا محذور محمول على لفظ ومثل الاحدية في الدار الامر وهو
 محمول على محل احد اللفظ ومثل ما زيد شيا الاشياء لا يعجز
 اي لا يعجز في مرفوع محمول على محل شيا لا منصوب محمول
 على لفظ وقوله لا يعجز ليس في كثير من النسخ وعلى ما وقع في
 بعض النسخ هو صفة شيا المستثنى قبل انما وصفه بالاشياء يلزم
 استثناء الاشياء عن نف ولا يخفى ان جعل المستثنى من شيا
 اعني من ان يزيد عليه صفة غير الشياء او لا يخص المستثنى بالاشياء
 يزيد عليه صفة غير الاشياء لكان ادق والطف وانما انعذر البديل
 على اللفظ في الصورة الاولى لان من الاستوائية لا نزاع اتفاقا بعد

اعني مما يزيد

الالباب اي بعد ما صار الكلام مثبتا لا انتقاض النفي بالانها ان كان
 النفي ولا يفر بعد الانتقاض فلو ابدل على اللفظ وقبل ما جاء من
 احد الازيد بالمر لكان في قوة قولن جاء من زيد فلم يزد
 من في الالباب وذلك غير جائز وفي الصورتين الاخريين لان
 لو ابدل المستثنى على اللفظ وقبل لا احد فيها الامر وبالنسبة لان فتح
 شبيهة بالمركة الاعرابية لانها حصلت بكلمة لا في هو كان نصب المحصول
 بالعاصم فلا بد من تقدير حقيقة او حكما لتعمل في هذا العمل
 وكذا في قوله ما زيد شيا الاشياء لو حمل المستثنى على لفظ المستثنى منه
 لا بد من تقدير ما كذلك لتعمل فيهما ولا لا تفردان حقيقة اذ
 لم يكن البديل لا يتكبر العاصم او حكما اذ لا يكتفي به قوله على المبدل
 واعتبر سرية حكمه اليه فانه في قوة التقدير حل كونها عاملتين في المستثنى
 المحمول على البديل بعده الى بعد الالباب يعني بعد ما صار الكلام مثبتا
 لا انتقاض النفي بالانها اي ما ولا عملت للنفي وقد انتقض النفي بالا وحيث
 تعذر في فائين الصورتين البديل على اللفظ حمل على المحل فهو مرفوع
 على ان محمول على محل احد وهو الرفع بالابتداء وشي على ان محمول
 على محل شيا وهو الرفع بالجزئية فان قلت لا حذر في هذا المثل محذور
 من الاعراب محذور في بيت وهو نصب بكلمة لا او محمل بعيد وهو
 رفعه بالابتداء فلم اعبر واحمد على محل البعيد لا التوبيخ قلت
 لان محذور التوبيخ انما هو لعل لا فيه قطع النفي وقد انتقض بالا بخلاف

صفة الجيد فانه لا دخل له في تقديره فليس يدرى شيئا
 مع ان النقص في التقدير ايضا بالانها لا ليس عمدا للفعالية
 لا في هذه النقص معن النقص في علمه بل في الامر القاصد في اي
 ليس لاجل ان لا جمل ذلك الامر وهو الفعالية ومن ثم اي ومن
 اجل ان عمل ليس للفعالية لا في التقدير وعمل ما ولا بالعكس جاز ليس
 زيد الا قايما باعمال ليس في قايما وان النقص فيها بالابقاء فعملها
 وامتنع ما زيد الا قايما باعمال في قايما لان عملها في انما هو للتقوى
 قد انقص التقوى بالالمستثنى منقوض اي مجرور بعد غيره وسوى
 مع السبب وضمها مع القصر وسواء بفتح السين وكسرها مع
 المستثنى مضاف اليه وبعد حاش في الاكثر تكونها حرف ج
 في اكثر السعيا لانهم واجاز بعضهم النصب على انها فعل متعد
 فاعلم مضموم ومعنا فابترئ المستثنى عما نسب الالمستثنى منه نحو
 ضرب القوم عن واحاش زيد الى اه الله عن ضرب عمر وواعراب
 غير فيه اي الاستثناء دون الصفة اذ ملوح باعراب موصوفه
 كاعراب المستثنى بالاعى التفضيل المذكور فيما سبق فكان لما
 انجز المستثنى لا حاشا في النقل اليه اعراب غيره اي كماله في الاصل
 صفة لانهما على انهما مبنى باعتبار قيام المعنى المتعارفين بها
 فالاصل فيها ان تقع صفة كما تقول جاء رجل غير زيد ولا شريك
 على هذا الوجه كغيره من العيوب كمنها حمت على الا واستعملت

قوله ويغيره اه قوله غير منه اه
 على قوله حذف الظرف تقديره
 ولفظ صفة وهو جليل
 على الآخر بعد غير مكنى او
 الصواب ان يرفع صفة على

مثلها في الاستثناء على خلافه فالاصل في ذلك لا شيء اكل
 منها في مقابلة ما بعد ما قبلها كما حلت الاعليم اي على كل غير
 في الصفة لكن لا عمل الاعليم في الصفة غالب الا كانت اي التابعة
 بجمع اي واقعة بعد متعده فوجب ان يكون موصوفها مذكورا
 لا مقدرا كما قد يكون مقدر او في مثل ما جاء ما غير زيد وبعد ما كان
 مذكورا يكون متعده التوافق حاكمها صفة حالها اداة الاستثناء
 اذ لا بد لها في الاستثناء من المستثنى منه متعده اذ لا تقول في الصفة
 جاء لرجل الا زيد والمتعده اعم من ان يكون جمعا لفظا كرجل
 او تقدير القوم ورمط وان يكون مثله فيدخل فيه نحو جاني
 رجلا ن الا زيد فنكون اي متكررا يعرف بالله م حيث يرايه
 العهد والاستفراق فيعلم التناول قطعا على تقدير الاستفراق
 وعلى تقدير ان يشار به الجماعة يكون زيد منهم قد يتعذر الاستثناء
 المتصل وعدم التناول قطعا على تقدير ان يشار به لاجماعة لم يكن
 زيد منهم قد يتعذر المنقطع غير محصور والموصوفون انما
 الجنس المستوفى نحو ما جاء لرجل او رجل واقفا بعض من معلوم
 العدد نحو على عشرة درهم او عشرة واما الشرط ان يكون
 غير محصور لانه ان كان محصورا على احد الوجهين وجب دخول
 ما بعد الا فيه فله يتعذر الاستثناء نحو كل رجل الا زيدا جاءني
 ولما على عشرة الارصا واما بصر عند وجود هذه الشرايط

اذ

اما حمل الاعلى غير العذر الاستثناء عند وجود ما فيضطر الاجمل
 على غير واما قلنا في صدور هذا الكلام ان الاعلى لا يحمل على الصفة
 غالباً فقد قدّرنا به بقولنا غالباً لا قد يتعذر الاستثناء في المحصور
 نحو جاءه مائة رجل الا زيد وقد لا يتعذر الاستثناء في غير المحصور
 نحو جاءه رجل الا واحداً او الاربعاء او الاحرار او كلن لما كان
 ذلك تام لم يلتفت المصنف اليه في بيان هذه القاعدة نحو قوله
 لكان لو كان فيهما اى في السماء والارض الهمة جمع اله ولا دلالة
 فيها على عدم محصور الا الله اى غير الله لفسدت اى لمخرجنا عن
 الانضمام فالأية صفة لانها تابعة لمجمع منكوب غير محصور الهمة
 ويتعذر الاستثناء لعدم دخول الله في الهمة فيبقى فلم يتحقق شرط
 صحة الاستثناء وفي الآية مانع اخر عن حمل الاعلى الاستثناء وهو
 انه لو كانت عليه صار المعنى لو كان فيهما الهمة مستثنى عنها الله لفسدت
 ومنه لا يدل الا ان الله ليس فيهما الهمة مستثنى عنها الله وبهذا لا
 يثبت واحد اثنى لكان يجوز ان يكون ح فيهما الهمة غير مستثنى
 عنها الله بخلاف ما اذا كانت للصفة بمعنى غير فانه يدل على ان
 ليس فيهما الهمة غير الله وان لم يكن فيهما الهمة غير الله يجب ان لا يتعد
 الالهة لان التعدي يستلزم المقابلة وضعف حمل الاعلى غير في غير
 اى في غير مجمع منكوب غير محصور صحة الاستثناء وح ومنه يجب
 سبويه جواز وقوع الاصف مع صحة الاستثناء وقال يجوز في قوله

وتعذر

ما انما احد الازيد ان يكون الازيد صفة وعليه اكثر المتأخرين متمسكاً
 بقوله وكل اخ مفارقة اخوه لغيرك الا ان فقدان قوله قدان صفة
 لكل اخ لا استثناء منه والاوجب ان يقال ان قوله قدان بالنصب وحمل
 المصنف ذلك على الشذوذة وقار في البيت الشذوذة ان اخر ان احدهما
 وصف كلي ومن المضاف اليه والمشمور وصف المضاف اليه اذ ملوهم
 وكل لا فادة الشمول فقط وثانيهما الفصل بالبين الصفة والموصوف
 وهو قبل واعراب سوى وسواء النصب على الظرف اى بناء على
 ظرفيتها لانك اذا قلت جاءك القوم سوى او سواء زيد فكانت
 قلت مكان زيد على المذهب الاصح وهو منسب بسبويه فيهما
 عنده لازم الظرفية وعند الكوفيين يجوز خرجهما عن الظرفية
 والصرف فيهما رفعاً ونصباً وجرّاً غير متمسكين بقول الله
 ولم يبق سوى العذر ان يتأيد كما انوا وزعم الاخفش ان سواء
 اذا اخرجوه عن الظرفية اى تصبوه الشكك الرفع فيقولون
 جاءك سواءك وفي الدار سواءك ومثل هذا في استنكار الرفع
 في ما غلب النصب على الظرفية في قوله لكان لقطع ببيتكم بالنصب
 خبر كان واخوانها وسنعه في قسم الفعل هو المستبعد دخولها
 اى دخول كان واحدى اخوانها والمراة بعدية المستند لدخولها
 ان يكون السناد لا السمة واقفا بعد دخولها على السمة وخبرها ولا ان
 ان ذلك لما يتصور بعد تقرر الهم ولا لغيره فالسناد الواقع بين اجزاء

فالا سناد

الجزء المقدم على قوله لا يكون بعده خوله بل يكون قبله ينقض
التعريف مثل كان زيد يضرب ابوه ولا يمثل كان زيدا بوجه قائم
بان يقارن صدق على ضرب وقام في منذين المثالين المعرفتين وليس
من افراد المعرفة ويمكن ان يقال في جواب هذا النقص ان
المراد دخولها ورواها للعل في وردت عليه كما سبقت الاشارة
اليه في خبران واخواتها مثل كان زيد قائما وامره اى امره خبر كان
واخواتها كما مر خبر المبتدأ في اقسامه واحكامه وبشرائطها
ما سبق في بحث المبتدأ والجزء وكنه يتقدم على اسمها حاركون
معروف حقيقة او حكما كالنكرة المخصصة لا يخلو في اسمها وخبرها
في الاعراب فلا يلتبس احد ما بالآخر وذلك ان كان الاعراب فيها
او في احد من لفظي نحو كان المطلق زيدا او كان مضافا بغير
المبتدأ والجزء فان الاعراب فيهما لا يصلح للقرينة لاتفاقهما فيه بل
لابد من قرينة رافعة للتبس وكذا اذا انتفى الاعراب في اسم كان
وخبرها جميعا ولا قرينة مناك لا يجوز تقديم الجزء نحو كان الفرس
مذاوقا يحذف عامدا اى عاملا كان وهو كان لا خبر كان و
اخواتها لا لا يحذف من هذا لا فاعلا الا كان وانما اختصت
بهذا الحذف كونه استعمالها في مثل الناس مجزئون باعمالهم
ان خبرا في وان شرافا في ويجوز في مثلها اى في مثل هذه القوة
ومعنى ان يجيء بعد ان التثنية فانه بعده اسم اربعة او جرة نصب

الاول ورفع المثال وهو اقربها نحو ان خبر الجزاء اى ان كان عند
خبر الجزاء وانه خبر ونصبها نحو ان خبر الجزاء معتران كان عند
خبر افكان جزاء وانه خبرا ورفعها نحو ان خبر الجزاء اى ان كان عند
خبر الجزاء وانه خبر وعكس الاول نحو ان خبر الجزاء اى ان كان عند خبر
فكان جزاء وانه خبر وقوة هذه الوجوه وضعفها بحسب
الحذف وكثرة ويجب الحذف اى حذف عامدا بغير كان فمثل
اقانت منطلقا انطلقت اى لان كنت منطلقا انطلقت
فاصل اقانت لان كنت حذف الله م قياسا ثم حذف
كلمة كان اختصارا فاقا تقاب الضمير المتصل منقصة وزيد
لفظا ما بعد ان في موضع كان عوضا عنها وانتمت النون
في الميم وابتدأ الجزاء على حاله فصار اقانت منطلقا انطلقت
ومذاوقا تقدير فتح الهزة واقا على تقدير كسبوا فالتقدير ان كنت
منطلقا انطلقت فعمل به ما عمل بالاول من غير فرق الاحذف الله
ان لا لام فيه واقطر المص على الاول لانه الشهر اسم ان واخواتها وسترها
في الجزاء هو المسمى اليه بعد حوله اى حوله ان او احدي
اخواتها مثل ان زيدا قائم وظاعف من معتر البعثة والاول
فيما سبق ان دفع النقص من هذا التعريف مهننا ايضا بمثل ابوه
في ان زيد ابوه قائم المنصوب به الذي التقى بنفس اى بنفس صفته الجزاء
وحكم وانما لم يقل اسم لانه ليس كل ولا كثره من المنصوبات

قد يصح جعل مطلقا من المنصوبات لا حقيقة ولا مجازا بل
 المنصوب منه اقل مما عدها فلا بد من التقييد بالمنصوب
 به بخلاف ما عدها من المنصوبات فان بعضها وان لم يكن كل
 من المنصوبات لكن اكثره منها فاعطى لكثر حكم الكل فعد الكل
 منها يجوز ولا يجوز ان يقال اسم لا هو المنصوب به لفظا كالمضارع
 ونسبه او محذوف كما هو مبني من على الفتح واقاما لموصوفه
 فليس اسمها لعدم عملها فيه هو المستند اليه بعد دخولها خرج
 بمنزلة ابوه في الغلام من رجل ابوه قام طاعف ومدة القدر
 كاف في حد اسمها مطلقا لانه لما اراه حد المنصوب منه
 زاد عليه قوله بليها اي بلي المستند اليه لفظا لا اي يقع بعده بد-
 فاصد نكرة مضافا او مشبها بـ اي بالمضاف في تعلقه بشئ
 موصوف تمام موصوفه احوال مترادفة من الضمير المجرور في اليه
 او الاول منه او من الضمير المجرور في دخولها وما يفرق من الضمير المرفوع
 في بليها مثل لا غلام من رجل مثاليها بكرة مضافا وفي بعض
 النسخ لا غلام من رجل ظريف فيها وقد عرفت في المرفوعة
 تحقيق قوله فيها ولا غلام من رجل مثاليها بكرة مشبها
 بالمضاف وقوله بليها على النسخ المشهورة من تنمة المنالين
 كلهم بما فان كان اي المستند اليه بعد دخولها بغير واقع على الاحوال
 المذكورة بل كان مفردا بانتفاء الشرط الاخر فقط وهو كونه مضافا

او مشبها بـ اي بليها بكرة غير مضاف ولا مشبها بـ اي بليها
 قوله هو مبني على ما ينصب به فانه لو كان مفردا معرفة او مضافا
 محذوفه لكان وقوله على ما ينصب به اي على ما كان ينصب به
 الموقر قبل دخول لا عليه وهو الفتح في الموقر نحو لا رجل في الدار
 الكثر في جمع الموقر السالم به تنوين نحو لا مسلما في الدار
 والياء المفتوح ما قبله في المشتبه والمكسور ما قبله في مجموع
 المذكور السالم نحو لا مسلمين لك ولا مسلمين لك ويعني بالظن
 ما ليس بمضاف ولا مضارع له فيدخل في المشتبه والمجموع
 والما قبله تضمنه معز من اذ معز لا رجل في الدار لا من رجل
 فيها لا جواب لمن يقول من من رجل في الدار حقيقة او تقدير
 فحذف من تخفيفا وانما ينصب به ليكون البناء على
 حركة او حرف السكت في النكرة في الاصل قبل البناء ولم يثن المضاف
 والمضارع له لان الاضافة ترجح جانب الاسمية فيصير الاسم
 لا ما يستحق في الاصل اعني الاعراب وان كان اي المستند اليه بعد
 دخولها معرفة بانتفاء شرط النكارة او مفصلا بينه وبين
 ذلك المستند اليه وبين لا بانتفاء شرط الانصاع سبيل منع
 الخلو سواء كان مع انتفاء شرط كونه مضافا او مشبها بـ او لا
 ومضى نحو لا زيد في الدار ولا عمرو ولا غلام زيد في الدار ولا
 ولا في الدار رجل ولا امرأة ولا في الدار غلام من رجل ولا امرأة ولا في الدار

في الواحد
 في المجموع

شك في

زيد ولا عمرو ولا في الدار غلام زيد ولا عمرو وجب في جميع
 هذه الصور الست الرفع على الابداء اما في المعرفة فله متاع
 نفوذ في الثانية للجنس فيها واما في المفصول فلضعف عن
 التام مع الفصل والتكرير اي وجب تكميل اسم كل مطلقا
 لا بمعنى انا في المعرفة فليكون كالعوض عما في التكميل من معنى
 قول الاحاد وفي التكرير يكون مطابقا لما هو جواب له من مثل
 قول السائل في الدار رجل ام امرأة وهذا التعديل جار في المعرفة
 اي في معرفة اي هذه قضية ولا ابا حسن اي هذه القضية
 هذا جواب دخل مقدر على قوله وان كان معرفة وجب الرفع
 والتكرير فان لم يرفع معرفة لان ابا حسن كنية على رضى الله
 ولا رفع فيه ولا تكرير بل هو منصوب غير مكرر فاجاب عنه
 متاول بالتكرير اما بتقدير المثل اي ولا مثل الا حسن لها
 فان مثل لو غدر في الابهام لا يتعرف بلاضافة الى المعرفة او بغير
 بقبض بين الحق والباطل لاشتمالها على رضى الله الصفة فكذلك
 قيل لا فصل لها ويقوى هذا القول ايضا حسن بحذف اللام
 لان الظاهر ان تنوينه للتكرير ولا مثل لاحول ولا قوة الابانة
 اي في كونه في لا سبيل العطف وكان عقيب كل منهما مكررة
 بدو فصل يجوز خمسة اوجه بحسب اللفظ لا بحسب التوجيه فانها
 بحسب التوجيه تزييد عليها الاول فتم اي لاحول ولا قوة الابانة

الادب

على ان يكون لا في كل منهما للجنس ولا قوة عطف على لاحول
 عطف مؤخر على مؤخر وخبره محذوف اي لاحول ولا قوة موجوز
 الابانة او عطف خبر على خبر اي لاحول الابانة ولا قوة الابانة
 محذوف خبر خبر الاول الاستغناء عنه بخبر الخبر الثانية والاشارة
 الاول ونصب الشارة اي لاحول ولا قوة الابانة اما فتح الاول
 فلا من لا الاول للجنس واما نصب الشارة فلا من لا الثانية
 مزيدة لتأكيد التنوين والشارة معطوف على الاول فيكون منصوبا
 حمدا على لفظ طشابه حركته حركة الاعراب ويجوز ان يقدّر
 لهما خبر واحد وان يقدّر لكل منهما خبر على حمدة والثالثة فتح الاول
 ورفع الشارة نحو لاحول ولا قوة الابانة اما فتح الاول فلا من لا
 الاول للجنس واما رفع الشارة فلا من لا زيادة والشارة معطوف
 على محل الاول لا من رفعه بالابتداء عطف مؤخر على مؤخر بان يقدّر
 لهما خبر واحد او عطف خبر على خبر بان يقدّر لكل منهما خبر
 الرابع رفعهما بالابتداء نحو لاحول ولا قوة الابانة لا جواب
 قولهم اغير الله حول وقوة في الرفع فيهما مطابقة للسؤال
 ويجوز الامر ان مهمنا ايضا واللام من روع الاول على ان لا معنى
 ليس عاضف فان عمل لا بمعنى ليس فليس وفتح الشارة نحو لاحول
 ولا قوة الابانة على ان يكون لا للجنس وفتح الشارة وفتح
 رفع الاول بان يجوز ان يكون رفعه لا لغيره بل لتكريره لا لكونه لا بمعنى

الافتتاح

فان قيل كيف يجوز
 عطف المعرب على المبني
 مع ان العطف في حكم
 المعطوف عليه فالجواب
 ان اعراب لاحول رتبة
 محذوفة المعرب من حيث
 ان بناءه على حرف كونه
 عطف المعرب على المبني

ليس لان شرط صحة الغاية التشراف فقط وقد حصل منه ما ولا
 دخل فيها توافق الاسمين بعد قاء الاعراب فمن هذا على التوجيه
 الاول متعين لعطف جمل على جمل اي لا حوز الالباب ولا قوة
 الالباب والالباب ان يكون قوله الالباب منصوبا ورفوعا وعلى
 التوجيه الثاني يتحمل ان يكون من قبيل عطف مفعول على مفعول او
 عطف جملة على جملة كما لا يخفى واذا خلت الهمزة على لا
 التي لغو الجنس لا تغير العمل اي عمل لا اي تأثير في مدخولها
 اعرابا وبناء لان العامل لا يتغير عمل له دخول كلمة الاستفهام
 ومعناها اي معنى الهمزة الداخلة على التثنية للجنس اما الاستفهام
 حقيق فتقول الارجل في الدار مستغفرا واما العرض مثل الاثرون
 عزى ولم يذكر سببها ان حال العرض كمال قبل الهمزة بل ذكره
 السيرة وتبع البروز والمضادة في ذلك الاثر كسبي وقيل هذا
 خطأ لانها اذا كانت من حروف الاعراب مثل ان ولو ومن
 حروف التخصيص فيجب ان تصاب الاسم بعد ما نحو الازديك
 واما التثنية نحو الالاء اثرت حيث لا يربحى ما واما قول الارجل
 جزالة غير افرزة عند الخليل ليست لادخل عليها حرف
 الاستفهام كنه حرف موضوع للتخصيص برأسه فكأنه قال
 الازديك رجلة بعنه مد ترويض رجلة ولذلك نصب
 وتون ومن عند يونس لا التثنية خلت عليها الهمزة الاستفهام بمعن

غرضاً كان

التمهة فكان القياس الارجل وكنت تون لضرورة الشعر ونعت
 اسم لا المبتدأ لانعت اسمها الموعود اخر از عن لا غلام ثم رجل
 ظرف الاول بالرفع صفة النعت اي لا المبتدأ وما بعده اخر از
 عن مثل لارجل ظرف كثرتم في النار مفعول احال من خبر مبتدئ والفعال
 فيه مبتدئ اخر از عن مثل لارجل حسن الوجه يلب حال بعد حال
 او صفة مفعول اخر از عن المفعول نحو لارجل في ظرف وفي هذا
 القيد يفرغ عن الاول مبتدئ على الفتح حمدا على المنعوت لمكان
 الانحاء بينهما ولا انصار وتوجيه النعت اليه اي الالباب حقيقة
 والمبتدئ في قوله ونعت المبتدأ اشارة الى مبتدئ على الفتح بالانصار
 لا بالبعية فانه المذكور سابقا فلهذا اذا كثر المبتدئ وبنى
 على الفتح ثم جئ بنعت لا يجوز بناؤه مثل لا فاك ما باردة اصبع ان يصدق عليه
 ان نعت المبتدئ الاول مفعول ابيه فان باردة افر من المبتدأ نعت
 للتابع المتبوع كما هو الظاهر ولو جعل نعتا للتبوع فليس
 مما يليه لوسط التابع بينهما ومعرّب لان الاصل في التوا
 تبعيتها للمتبوعاتها والاعراب دون البناء ففما حمله
 على محله البعيد ونصب حمدا على اللفظ او على محل القريب
 مثل لارجل ظرف بالفتح وطر يف بالرفع وطر يف بالنصب
 والاى وان يكن النعت كذلك قال اعراب اي تحكى
 الاعراب لا يغيره ففما حمله على المحل البعيد ونصب حمدا على

بع
 محتملة النعت
 او محتملة الاعراب

اللفظ او المحل القريب وقد مرّت امثلة في بيان فوايد
 القيود والعطف على اسم المبنى اذا كان المعطوف
 تكملة له لا في المعطوف فانه اذا كان المعطوف موصفا
 وجب رفعه نحو لا غلام مكرم كذا والفرس واذا كان لا مكملا
 في المعطوف فحكمه ما علم في قوله لا حول ولا قوة فيما سبق بان
 يحمل على اللفظ اي على لفظ اسم المبنى ويجعل منصوبا وان
 يحمل على المحل ويجعل مرفوعا جائزا ولا يجوز فيه البناء لمكان
 الفصل بالعاطف ولم يجعل في حكم المتصل لمظنة الفصل
 بـ لا المؤكدة اذ المعطوف على المنفي يزداد فيه لا كغيره نحو
 لا حول ولا قوة مثل لا اب وابنا في قولك لا عرو ولا اب
 وابنا مثل مروان وابنه اذ هو بالمجد اريد وتأتي
 وسائل التوابع لانص عنهم فيها لكن ينبغي ان يكون حكمها
 حكم توابع المنادي كذا ذكره الاندلسي ومثل لا اباء ولا
 غلام اي كل تركيب يكون فيه بعد اسم لا التي تنفي ليس
 لام الاضافة واجرى على ذلك الاسم احكام الاضافة من
 اثبات الالف في جواب وحذف النون من نحو غلام بين
 جائز يعني ان الاصل في مثل مدين التركيبين ان يقال لا اب
 ولا غلام بين فيكون اسم لا مبنيا على ما نصب والجار
 مع المجرور خبرا لا وقد جاء على قلة مثل لا اباء ولا غلام على

في قوله لا اباء ولا غلام
 على قلة من الالف في جواب
 وحذف النون من نحو غلام
 بين

فيهما

بزيادة الالف في مثل اب واسقاط النون في مثل غلام بين
 كما في حال الاضافة فتشبه بالاي لا اسم لانه مدين التركيبين
 مع انه ليس بمضاف ولا نسبة بالمضاف واجم اذا احكام
 المضاف اليه باثبات الالف وحذف النون فيكون
 معربا وذلك التشبيه انما هو لثابت اركته اي ثركته اسم
 لاجل ان يضاف باظهار الالف بينه وبين ما يضاف اليه
 اي المضاف في اصل معناه اي معز المضاف من حيث
 هو مضاف بعز معز الاضافة وهو الاختصاص او المعز
 ان مثل لا اباء ولا غلام على جانه تشبيه بالاي مثل مدين
 التركيبين حيث لا اضافة فيه بالمضاف اي بتركيب
 يشتمل على الاضافة لمشاركته اي ثركته مثل مدين
 التركيبين له اي هذا الشتمل على الاضافة في اصل معناه اي معز
 ما يشتمل على الاضافة وهو الاختصاص الا ان بين اختصاصه
 نفاه وانما ان الاختصاص المفهوم من التركيب الاضافي
 اتم مما يفهم من غيره ومن ثمة اي ومن اجل ان جواز مثل
 مدين التركيبين انما هو لتشبيهه بالمضاف بالمضاف
 في معز الاختصاص فان الاختصاص المفهوم من اضافة
 الالف الى الشيء انما هو باقوله ومذا الاختصاص غير
 ثابت للاب بالنسبة الى الدار فلا يصح اضافته

لم يجز تركيب لا اباء اي
 في الدال لعدم الاختصاص

لا الدار فكيف يشبهه كيب لا اباها بنه كيب يضاف
فيه الاب لا الدار لك اذ كيب في اصل معناه وليس
اي مثل مدين التركيب بمضاف حقيقة لفظة المعز
المرة المفاد بها على تقديم الاضافة وهو غير ثبوت جنس
الاب او الغدا بين لم يجمع الضمير بالاستقراء من غير
احتياج الى تقديم خبر وهذا المعز في تقديم الاضافة
اما اولاه من معز هذا التركيب على تقديم الاضافة لا اياه
ولا غدا به وهذا لا يتم الا بتقديم خبر اي لا اياه موجود ولا
غدا به موجود انما اياه ثانيا فلا من المراد ثبوت جنس
الاب او غدا به من لا في الوجود عن اية المعلوم او عن
غدا به المعلوم من خلة فالسيبويه والخليل وجمهور النحاة
النحاة وانما خص سيبويه بهذا الخلف لان العدة
فيما بينهم اولان المقصود بيان الخلف في تعيين المخالفين
فقد صلب سيبويه والخليل وجمهور النحاة ان مثل هذا
التركيب مضاف حقيقة باعتبار المعز والحقاق الاسم
بين المضاف والمضاف اليه تأكيد لا م المقدرة وحكم
المطلوع لا عرفت ويحذف اسم لا حذف كثيرا
في مثل لا عليك اي لا باس عليك ولا يحذف الا مع
وجود الخبر لانه يكون اجحافا وقولهم لا كزيد ان جعلنا

الكاف اسما جاز ان يكون كزيد اسم لا والخبر محذوف
اي لا مثله موجود وجاز ان يكون خبره اي لا اسد مثل زيد
وان جعلناه حرفا فالاسم محذوف اي لا اسد كزيد خبرا
ولا المشبهتين في النفي والدخول في الجملة الاسمية
بليس هو المسمى بعد خولهما اي خولا ولا ومني
اي خبرية خبرها ولا وكذا السمية السهم عالمها لغة جوازية
وخص الخبرية بالذكر لان اعمالها وجعل اسمها وخبرها
اسما وخبرها انما يظن باعتبار الخبر فيجعل الخبر خبرها
انما موزونة اصل الجواز واما بنو تميم فيث لا يردون
لان اعمالها لا يجعلون الخبر خبرها ولا الاسم اسمها بل
مما يستداه خبره على ما كان عليه قبل خولها عليها ولغة
اصل الجواز من جاء عليها التنزيل قال الله تعالى هذا
بشر او ما من اسمها بهم واذا زيدت ان مع ما نحوها
ان زيد قائم قيل انما خصصت بالذكر لانها لا تنزه مع
لا في استعمالهم ومي زيادة عند البصريين وناقية
مؤكدة عند الكوفيين او انقص النفي بالانحوا ما زيد الاقام
او تقدم الخبر على الاسم نحو ما قام زيد بطل العمل اي عمل مع
كل واحد من هذه الامور الثلاثة اما اذا زيدت ان فدية
فان قيل ضعيف على ان ليس فلما فصل بينها وبين معمولها

ونقول عاملة
ماولا لغة جازية

نواف المتن ولا شرح
ولا مائة

اليه بالاضافة اللفظية لكن الظاهر من كلامه المص في المتن
والنصر في شرحه ان التقسيم الاضافة المعنوية واللفظية
انما هو للاضافة بتقديم حرف الجر كنه لم يبين تقدير الحرف
فيها لان المتن ولا في شرحه ولم ينقل عنه شيء فيه من سائر
مشتقاته وقد تكلف بعضهم في اضافة الصفة للمفعول
مثل ضارب زيد بتقديم لام لتقوية العمل اي ضارب لزيد
اضافة الالف عليها مثل حسن الوجه بتقديم من البتانية
فان ذكر الوجه في قوله ان جادا زيدا حسن الوجه بمنزلة
التمية فان في استاءه لزيد ايها قافان لا يعلم انه اي شيء
منه حسن فانه ذكر الوجه فكانه قال من حيث الوجه
فان قلت هذا في الحقيقة تخصيص فله يصح ان يقال ان
الاضافة اللفظية لا تغيد الا تخفيفا في اللفظ قلنا كانت
هذا التخصيص واقعا قبل الاضافة فله يكون مما تفيد
الاضافة فليست فائدة الاضافة الا التخفيف في اللفظ
ومعنى اي الاضافة بتقديم حرف الجر معنوية اي منسوبة
الى المعنى لانها تفيد معنى في المضافين او تخصيصا
ولفظية اي منسوبة الى اللفظ فقط دون المعنى لعدم
سماها اليه فالمعنوية على ما ان يكون المضاف فيها غير منسوبة
كاسم الفاعل والمفعول والصفة المشبهة مضافة الى المفعول

فاعلا او مفعولا قبل الاضافة سواء لم يكن صفة كغلام
زيد او كانت صفة ولكن غير مضافة الى المفعول بل الى الفاعل
كمصارح مصر وكريم البلد واحتمل عن ضارب زيد
وحسن الوجه ومعنى اي الاضافة المعنوية بحكم الاستواء
اقام بعض الامة قديما في المضاف اليه عدا جئت المضاف
وظرفه اي لا يكون صاقا على المضاف وغيره ولا ظرفا له
مفعولا م زيد فان زيد اليه جئت للغلام صاغا فاعليه
ولا ظرفه فاضافة الغلام اليه بمعنى الغلام م اي غلام م لزيد
واقام بعض من البيانية في جنس المضاف الصاغا
عليه وعلى غيره بشرط ان يكون المضاف اليه صاغا فاعليه
غير المضاف اليه فيكون بينهما عموم وخصوص من وجه
واقام بعض في ظرفه اي في ظرف المضاف والحاصل
ان المضاف اليه اقام مابين للمضاف ورح ان كان
ظرفا فلاضافة بمعنى في والا فمهي بمعنى الغلام واقام
كلية السد واقام مطلقا كاحد اليوم فلاضافة
في التقديم من مستغنى واقام اخص مطلقا كيوم الاحد وعلم
الفقه وشيخه الاواك فاضافة ح اي بمعنى الغلام واقام
اخص من وجه فان كان المضاف اليه اصلا للمضاف
فلاضافة فيه بمعنى من والا فمهي اي بمعنى الغلام فاضافة

خاتم الاضافة بمعز من و اضافة خاتم بمعز الـم كما
 نقول فضة خاتمك خير من فضة خاتمي واعلم انه لا يلزم فيها
 هو بمعز الـم ان يصح التصريح بها بل يكفي افاة الاختصاص
 الذي هو مدلول الـم فتعوك يوم الاحد وعلم الفقه وشجر
 الاراك بمعز الـم ولا يصح اظهار الـم فيه وبهذا الاص
 ير تقع الاشكال عن كثير من مواضع الاضافة الـمية ولا يحتاج
 في الاشكال البعيدة مثل كل رجل وكل واحد وموا
 كون الاضافة بمعز في قليل في استعمالهم ورة ما اكثر
 النجاة الا الاضافة بمعز الـم فان معز ضرب اليوم ضرب
 اختصاص اليوم بمدة سنة الوقوع فيه فان قلت
 فمعز هذا يمكن رة الاضافة بمعز من ايضا للاضافة
 بمعز الـم لا اختصاص الواقع بين المبتين والمبتين
 قلت نعم لكن لما كانت الاضافة بمعز في قليله رة وما
 الا الاضافة بمعز الـم تقليدا لـم وامام الاضافة
 بمعز من فهي كثيرة في كلامهم فلا ولا بها ان تجعل
 على حدة نحو غلام زيد مثالا لـم صا فة بمعز الـم اي
 غلام لزيد وخاتم فضة مثالا لـم صا فة بمعز من اي خاتم
 من فضة وضرب اليوم مثالا لـم صا فة بمعز في اي ضرب
 واقع في اليوم وتفيد اي الاضافة المعنوية تعريفا اي تعريف

هذا هو المعنى الذي مر عليه في كلامهم
 في الاضافة بمعز من و اضافة خاتم بمعز الـم
 فان قلت فمعز الـم ان يصح التصريح بها بل يكفي افاة الاختصاص
 الذي هو مدلول الـم فتعوك يوم الاحد وعلم الفقه وشجر
 الاراك بمعز الـم ولا يصح اظهار الـم فيه وبهذا الاص
 ير تقع الاشكال عن كثير من مواضع الاضافة الـمية ولا يحتاج
 في الاشكال البعيدة مثل كل رجل وكل واحد وموا
 كون الاضافة بمعز في قليل في استعمالهم ورة ما اكثر
 النجاة الا الاضافة بمعز الـم فان معز ضرب اليوم ضرب
 اختصاص اليوم بمدة سنة الوقوع فيه فان قلت
 فمعز هذا يمكن رة الاضافة بمعز من ايضا للاضافة
 بمعز الـم لا اختصاص الواقع بين المبتين والمبتين
 قلت نعم لكن لما كانت الاضافة بمعز في قليله رة وما
 الا الاضافة بمعز الـم تقليدا لـم وامام الاضافة
 بمعز من فهي كثيرة في كلامهم فلا ولا بها ان تجعل
 على حدة نحو غلام زيد مثالا لـم صا فة بمعز الـم اي
 غلام لزيد وخاتم فضة مثالا لـم صا فة بمعز من اي خاتم
 من فضة وضرب اليوم مثالا لـم صا فة بمعز في اي ضرب
 واقع في اليوم وتفيد اي الاضافة المعنوية تعريفا اي تعريف

المضاف مع المضاف اليه المعروفة لان الـمية التوكيدية
 في الاضافة المعنوية موضوعية للدلالة على معلومية
 المضاف لان نسبة الامر المعين تستلزم معلومية
 المنسوب اليه ومعروفة فان ذلك غير لازم كما لا يخفى
 فان قلت قد يقال جاز غلام زيد من غير اشارة الى
 واحد معين فلا يكون مبدء التركيب الاضافة موضوعية
 لمعلومية المضاف قلنا ذلك كما ان الموقف بالـم
 في اصل الوضع لمعين ثم قد يستعمل به اشارة الى
 معين كما في قوله ولقد اتمر على اللبم يميني وذلك على
 خلاف وضعه وليس بحري هذا الحكم في نحو غيره ومثله
 اضافة لا تفيد التعريف وان كان مانع المضاف اليه
 المعروفة لتوغلها في الابهام الا ان يكون للمضاف اليه ضمير
 واحد يعبر به بغيرية فتعوك عليك بالكرة غير ان يكون
 وكذلك اذا كان للمضاف اليه مثل الشتره ثلثه
 في شئ من الاشياء كالعلم والشجاعة فقليل له جاز
 مثلك كما يعرف اذا قصد الذي يماثل في الشئ القلة
 وتفيد الاضافة المعنوية تخصيصا اي تخصيص المضاف
 مع المضاف اليه النكرة نحو غلام رجل لان التخصيص
 تفصيل النكرة ولا شك ان القلام قبل اضافة الـم رجل

المر فاضيت ثم قلت لا يعجز

اضيف غير الـم
 وافيد الوصف
 وهو بالكرة

مثال مماثل المضاف
 نحو اتمت الش فغني شتر
 الى حبيب

او حكم مثل حواج بيت الله وحذف ثوبين التنشيط
 والجمع مثل ضارب باريد وضاربوا زيد واقال لفظ المضاعف
 اليه فقط بحذف الضمير واستناده في الصفة كالقائم
 الغلام كان اصله القائم غلامه حذف الضمير غلامه
 والستر في القائم واخيف القائم اليه للتخفيف في المضاف
 اليه فقط واقال في المضاف والمضاف اليه معا نحو زيد
 قائم الغلام اصله قائم غلامه فالتخفيف في المضاف
 بحذف التنوين وفي المضاف اليه بحذف الضمير والستر
 في الصفة ومن ثمة اي ومن جهة وجوب افادة
 الاضافة اللفظية التخفيف وانتفاء كل واحد من
 التعريف والتخصيص جاز في تركيب مرتب برجل
 حسن الوجه باضافة صفة الاسمولها وجعلها صفة
 للفتنة من جهة انهما لم تعد تعريفيا جاز هذا التركيب
 وامتنع تركيب مرتب بزيد حسن الوجه فلو افادة
 التعريف لم يجر الاول للزم وكون المعرفة صفة للفتنة
 ويجوز الثاني لكون المعرفة اذن صفة للمعرفة والمعرفة
 ان المبتدأ اليه ثمة وهو مجموع امور ثلثة وجوز
 افادة الاضافة اللفظية التخفيف وانتفاء التعريف
 وانتفاء التخصيص مستلزم جواز التركيب الاول

عافان

وامتناع الثاني ولا يلزم من ذلك ان يكون لكل واحد
 من تلك الامور ثلث في ذلك الاستدلال بل يجوز
 ان يكون باعتبار بعضها فلهذا لا دخل في ذلك
 الاستدلال لان انتفاء التخصيص ومن جهة انها تفيد
 تخفيفا جاز في تركيب الضارب زيد والضاربون زيد
 التخفيف بحذف النون وامتنع الضارب زيد
 لعدم التخفيف لان تنوين الضارب انما سقط للاحق
 واللام لا لا ضافية ولا لشك ان لا دخل في هذا النوع
 لانتفاء التعريف ولا لانتفاء التخصيص بل يكفي فيه
 وجوب التخفيف فقط وعلى هذا كان الاشبه بتقديم
 هذا الفرع لكنه اخبره لكثرة لواحقه فلهذا قالوا
 فانه يجوز تركيب الضارب زيد اقلا لا زويد ثم ان
 دخول لام التعريف انما هو بعد الاضافة فحصل التخفيف
 بحذف التنوين بسبب الاضافة ثم تترك باللام
 واجاب المصنف في شرحه بانه غير مستقيم لان القول
 ببناء اللام المتقدمة حجة على الاضافة بجره وادعاء
 مخالف للظاهرة واقبالا وقع في شرحه الاشبه من
 قوله الواجب المائة الرهبان وعبد فان قوله
 وعبد فان بجره معطوف على المائة وضارب المعز باعتبار

من تلك الامور ثلث في ذلك الاستدلال بل يجوز ان يكون باعتبار بعضها فلهذا لا دخل في ذلك الاستدلال لان انتفاء التخصيص ومن جهة انها تفيد تخفيفا جاز في تركيب الضارب زيد والضاربون زيد

العطف الواجب عبداً فهو باب الضارب زيد
 فكما لا يتنعكز كـ حيث أرب بعض البلغار لا يتنعكز
 من أفا جاب عنه بقوله وضعف الواجب المائية الهجان
 وبعد ما يعز أن من القور ضعيف لا يقوى في الفصاحة
 بحيث يستدل بما عرفت من امتناع مثل الضارب
 زيد لعدم الفاعلة في الألفاظ فله يخفى أن فيه شوب
 مصابة على المطلوب اللهم أن يقال المراد به أنه ضعيف
 في الاستدلال لا في اللفظ فيجوز أن لا يتحمل نصب
 حملاً على المحل أو على أنه مفعول مع أولاً قد يتحمل في
 المعطوف عليه كما في رب شاة وسخنة حيث
 جاز من التركيب ولم يجز تخلفها به بخار رب
 على سخلتها بدون العطف والبيت تنبأه الواجب
 المائية الهجان وبعد ما عود ابنه جى خلفها أطفالها أي
 مدو حـ الواجب المائية الهجان أي البيض من النوق
 يستوى فيه لمع والواحد صفة للمائة أو بدر عنها أو
 من قبيل الثلثة الأثواب كما ملونه ملب الكوفيين
 وبعد ما أي ربيها شبيهة بالبعد لقيامه بحق حذرها
 أو بعد ما حقيقة فاضافة لا زلـ به عوداً بالذال
 المعجمة جمع عايد أي حديثات التبايح حارس المائية يرنى

في المطوف بالانحلال

في المطوف بالانحلال
 في المطوف بالانحلال
 في المطوف بالانحلال

بالزاد المعجمة والجيم على صيغة المعلوم المذكور أي يوق
 وفاعله ضمير العبد وأطفالها منصوب على المفعولية
 أو على صيغة الجاهل الموقوت وأطفالها مرفوع على أنه
 مفعولاً لم يسم فاعله وحقيقة الأمر لا يتكشف إلا بعد
 معرفة حركة حرف الروي من القضية وأما أنه قال
 على الضارب الرجز والضاربك فاجاب المصنف
 بقوله وأما جاز الضارب الرجل غير كان القياس
 محذور جوازه لا تنفاد التخفيف له والسنون كمن جاز
 حملاً على الوجه المتعارف من الوجه وهو جرم الوجه
 بالاضافة وفيه وجهان آخران دفعهما الفاعلية
 ونصبه على التشبيه بالمفعول ووجه المحل أشبه كما في
 كون المضاف صفة والمضاف إليه جنة معرفين بالذات
 وهذا الأشبه أك مفعول بين الضارب زيد و
 الجوه من فقياسه على قياس مع الفارق
 الضاربك مع أن القياس عدم جوازه كما عرفت
 وكذا أشبه وهو الضارب والضارب وغيرهما فيس قراي
 في قول من قار بعز سبيوة وأتبع أي الضاربك
 الضاربك مضاف من قراي في مضاف
 الكاف منصوب المحل على المفعولية والسنون محذوف

في الضاربك عز أنما جاز

لا اتصال الضمير لالا - ضافة فانه لا يحتاج في جوازها الى حمل
 حملا - اي المحمولية على ضاربك فاحذفها عن المفعول
 له والفعل المعتل براعنا جاز وبياض انهم اذا وصلوا
 السماء الفا عيسى والمفعولين مجزوع عن اللام بمفعولها
 وكانت مضمرة متصلة الترموا الاضافة
 ولم ينظر والا تحقق تخفيف فقالوا ضاربك وان لم
 يحصل التخفيف بالاضافة بل نفس اتصال الضمير
 ثم لما لم يعتبر والتخفيف في ضاربك وجوزوه
 بدونه حملوا الضاربك عليه لانها من باب واحد
 حيث كان كل منهما اسما فالا مضافا لامضمرة متصل
 محذوف تنوينه قبل الاضافة لالا - ضافة ولم يحملوا
 الضارب زيدا عليه لانها ليس من باب واحد والذيل
 على ان سقوط التنوين في ضاربك لا اتصال الكاف
 لالا - ضافة انها لو سقطت للا - ضافة لكان ينبغي
 ان يتصور في كسر اولها وجه يكون الضمير منصوبا
 بالمفعولية ثم يضاف ويقال ضاربك كما يتصور
 ضارب زيدا ثم يضاف ويقال ضارب زيدا ولن يتصور
 ضاربك فعلم انها سقطت لا اتصال الكاف لالا - ضافة
 ويقال ان يقول لم لا يجوز ان يكون اصل ضاربك ضارب

اياك بالمنفصل بالفصل بالتنوين ثم لما اضيف حذف
 التنوين فصار ضمير المنفصل متصلا - فصار ضاربك
 وحصل التخفيف جدا ثم حمل الضاربك عليه لانها
 من باب واحد حيث كان كل منهما اسما فالا مضافا
 لامضمرة متصل من غير اعتبار حذف تنوينها قبل الاضافة
 لالا - ضافة ولم يحملوا الضارب زيدا عليه لانها ليس
 من باب واحد والعلم ان حملنا قوله وضعف الواو اب
 المائة الهجان وعبدنا وقوله الضارب الرجل والضاربك
 حملا على نظيرهما على الاجوبة عن الستة لالات الفراء على
 جواز الضارب زيدا عن جانب المص على موافقة
 بعض الشارحين وكذا ان تجعل كل واحدة منهما
 اشارة الى مسند على حدتها مناسبة للحكم بالمتناع
 الضارب زيدا فضعف الواو اب المائة الهجان
 وعبدنا انه ضعف عطوف المحبة عن اللام على المحبة
 المضاف اليه صفة مصدرية باللام لانه بتوسط العطوف
 يصير مثل الضارب زيدا كما عرف وانما لم يحكم عليه بالانسان
 بل بالضعف لانه قد يحمل المعطوف ولا يحمل المعطوف
 عليه وح يدفع ما فيه من شائبة المصارحة على

المطلوب على التقدير الاول وارجاع كل من الصورتين
الاخريتين الى مسئلة ظاهره ويقتضى الزيادة
في الاستدلال بهما ولا يضاف موصوف الى صفة
مع بقاء المعنى المفاد بالتركيب الوصفية بحاله لان لكل
من مثير التركيب الوصف والاضافة معنى اخر لا يقوم
احدهما مقام الاخر وهما المعنى بعينه لا يضاف صفة
لا موصوفها فانه يقال سجد الجاع مع بعض السجود الجاع
وجرد قطيفة بمعنى قطيفة جرد خذ فالكيفية فان سجد
الجاع عندهم بمعنى السجود الجاع وجرد قطيفة بمعنى
قطيفة جرد من غير وقا ويرد على القاعدة الاولى وهو قوله
ولا يضاف موصوف الى صفة مثل سجد الجاع وجانب
الغدا وصلوة الاولى وبقت الحق فان في كل واحد من هذه
التركيب اضيف موصوف الى صفة فان الجاع مع صفة السجود
والغدا لصفة الجاع والاولة لصفة الصلوة والمقتضى لصفة
البقعة وقد اضيف اليها موصوفها واجيب بان مثل
هذه التركيب متاورد في سجد الجاع متاورد في سجد
الوقت الجاع وكذا يحمل معنيين احدهما ان يكون
الوقت مقدرا لا نظم الكلام ويكون المسجد مضافا اليه

والجاع صفة للوقت فيندفع الابهام بوجهين فان الجاع
ليس مضافا اليه ولا صفة للضاف وثانيهما ان يكون
الوقت محذوفا والجاع قائما مقامه فيطوي عليه فيكون
بمنزلة الصفات الغائبة فيضاف المسجد اليه فيندفع
الابهام بوجه واحد وهو ان الجاع ليس صفة للضاف
اليه وعلى هذا القياس صلوة الاولى وبقت الحق متاورد
وبصلوة الساعة الاولى وبقت الحق المتاورد على الاستدلال
المذكورين لكن هذا التاويل لا يتم في جانب الغدا فانه
لا شك ان المقصود توصيف الجاع بالغربة لا توصيف
بمكان فهو جاع بهما اللهم الا ان يقال هناك مكانا جرد
وكل المكان الذي اضيف اليه الجاع هو الجرد والاضافة
بيانته والمكان الذي اعتبر الجاع بالنسبة اليه هو الكل
فستقيم المعنى ويرد على القاعدة الثانية وهو قوله ولا يضاف
الموصوفها مثل جرد قطيفة واخذ وق شيا فان اصلها
قطيفة جرد وثواب اخذ وق قدمت الصفة على الموصوف
واضيفت اليه واجيب عنه بان متاورد بانهم حذفوا
قطيفة من قولهم قطيفة جرد حتى صار كانه اسم غير صفة
فلما قصدوا تخصيصه لكونه صالحا لان يكون قطيفة
وغيره مثل خاتم فيكون صالحا لان يكون فضة وغيره فاضافوه

الاجنب الذي يختص به كما اضافوا خاتم الالفه فليس
اضافته اليها من حيث انه صفة لها بل من حيث انه جنس
بهم اضيف اليها للتخصيص وعلى هذا القياس اخذوا
ثبات ولا يضاف اسم مماثل الى مثابه للمضاف اليه
في العموم والخصوص اذ كانت المضاف اليه سواء كانا
مترادفين ككثير واسيد في الاعيان والجنس وجنيس
ومنع في المعاد والاحداث او غير مترادفين بل متساويين
في الصدق كالانسان والناطق لعدم الفائدة في ذكر المضاف
اليه فانك اذا قلت رايت ليلث اسد لا تغيد الا ما تغيده
رايت ليلث بدون ذكر الاسد واصله اليلث اليه فيكون
ذكر الاسد واصله اليلث لغوا لا فائدة فيه بخلاف
اضافة العام الى الخاص في مثل كل الدرافم وعين الشيء
فانه اي المضاف منهما يختص اي يصير خاصا بسبب اضافته
الى المضاف اليه ولا يبق على عمومته سواء افادت الاضافة
التعريف او التخصيص وانهم عين العين عن الشيء اذا كانت
اللام فيه للبعد ظاهرة واما اذا كان للجنس فغيره باخفاء
وبمعنى قولهم ولا يضاف اسم مماثل للمضاف اليه في العموم
والخصوص قولهم سجدت فان سجد او كذا السمان ليس
واحد ككثير واسد منع انه اضيف احد هما الى الاخر

واجب بانه متساويان يحمل احدهما على المدلول والاخر
على اللفظ فانك اذا قلت جازنا سعيد كذا قلت
جاءنا مدلول هذا اللفظ ولم يقولوا كذا سعيد لان قصد
بالاضافة التوضيح والتعريف او وضع من الاسم غالبا واذا
اضيف الاسم الصحيح وهو في عرف النحاة مابس في
اخره حرف علة او المحقق به وهو ما في اخره ياء او واو
ما قبلها ساكن وانما كان محققا بالصحيح لان حرف العلة
بعد السكون لا ينقل عليها الحركة لمعارضته خفة السكون
ينقل الحركة ولان حرف العلة بعد السكون مثلهما بعد السكون
في الوقوع بعد استراحة اللسان فكما لا ينقل عليها الحركة
بعد السكون بعد الاستراحة وكذا بعد السكون الابداء المتكلم
كغيره للنسب مثل ثوب وادى في الصحيح وظهرو
ودلوى في المحقق به والياء مفتوحة او ساكنة وقد اختلف
في انهما الاصل والصحيح انه الفتح اذ الاصل في الكلمة
التي على حرف واحد هو الحركة لانه يلزم الابتداء بالساكن
حقيقته او كحل والاصل فيما ينبئ عن الحركة الفتح والسكون
انما هو عارض للتخفيف فان كان في اخره على اخر الامة
المضاف الابداء المتكلم الف تنبت اي الالف في اللغة الفصحى
لعدم موجب الالف بغير نحو نصاي ورخاي وملكيل

فيقال هذا حم وحمك ورأيت حم وحمك ومرت
 بحم وحمك ومثل حيث بالهمزة فيقال هذا حم وحموك
 ورأيت حم وحمك ومرت بحم وحمك ومثل
 ولو بالواو فيقال هذا حم وحموك ورأيت حم وحموك
 ومرت بحم وحموك ومثل عصب بالالف هذا حم و
 حمك ورأيت حم وحمك ومرت بحم وحمك
 مطلقا أي مجيء حم مثل هذه الأسماء الأربعة مطلقا غير
 مقيد بحال الأفراد والاضافة بل بجيء هذه الوجوه في
 كل من حالة الأفراد والاضافة وجاء من مثل يد مطلقا
 أي في الأفراد والاضافة فيقال هذا من ورأيت هذا و
 مرت به من هذا منك ورأيت منك ومرت به منك
 وفيه ولا يضاف لا مضمر لانه وضع وضمه لا الوصف بالاسماء
 الاجناس والضمير بالاسم جنس وقد اضيف اليه على
 سبيل التوضيح كقولك ان عمنا يعرف في الفضل من الناس
 ذوة وتو قيل لا يضاف لا غير اسم الجنس لكان اشمل وكان
 غرض المضمر بالذم لانه كان لبعض تلك الاسماء حكم خاص
 عند اضافة الأياد المتكلم ففهم اضافة الا المضمر مطلقا لغير
 الاختصاص بحكم باعتبار اضافة اليه ولا يقطع أي ذو عن
 الاضافة لان جعله وضمه لا الاسماء الاجناس ليس

جواز

وكن
 الاسم
 والوصف
 والوصف

الآباء ضافة اليها التوابع وهو جمع تابع منقول من الوصفية
 لا الاسمية والفاعل بالاسم يجمع على فاعل كما كان على
 الكواصل والمراة بها توابع المرفوعات والمنصوبات والمجوزات
 التي هي من قسم الاسم فله ينقض حديثا بخروج نحو ان ان
 وضرب ضرب لعدم كونها من افراد المحدود كل ثان اي متاخر
 من لو حظ مع سابقه كان في المرتبة الثانية منه قد خفي
 تابع الثاني والثالث فصاعدا ملتبس بالاسم سابقه اي
 بجنس اعراب سابقه بحيث يكون اعرابه من جنس اعراب
 سابقه نائش كانه من جهة واحدة شخصية مثل جاءنا
 زيد العالم فان العالم اذا هو حظ مع زيد كان في المرتبة الثانية
 منه والاعراب من جنس اعرابه وهو الرفع والرفع في كل منهما
 ناش من جهة واحدة شخصية هي فاعلية زيد العالم لان
 المعنى المنسوب لزيد في قصد المتكلم منسوبة اليه مع تابعه لانه
 مطلقا فقولك كل ثان ينشئ التوابع وخبر البند وخبر ثان وان
 واخواتهما وثان لا مفعول بابر ظننت واعطيت وقولك يا اعراب
 سابقه يخرج الكل الا خبر البند وثان لا مفعول ظننت واعطيت
 وقولك من جهة واحدة يخرج هذه الاشياء لان العامل للبند
 والو وان كان هو الابتداء اعني النجوة عن العوامل اللفظية
 لا لانه ولكن هذا العن من حيث ان يقض مسددا اليه

غير التوابع

صادر عاملاً في المبدأ ومن حيث انه يقتضي مسداً صار عاملاً
 في اللفظ ليس ارتفاعاً من جهة واحدة وكذا ظننت من
 حيث انه يقتضي مظهرين في مظهرين في مفعوليه فليس
 انتصاباً من جهة واحدة وكذلك اعطيت من حيث
 انه يقتضي اخذاً وماء خوة اعمل في مفعوليه فليس انتصاباً
 من جهة واحدة واعلم ان الاعراب المعبر في هذا التعريف
 بالنسبة الى الله حقيق والسابق انهم من ان يكون لفظاً
 او تقدير يا او محلي حقيقة او حكماً لا يبرح نحو جاداً مفعولاً
 الرجز ويا زيدا العاقل ولا راجل ظريفاً ثم ان لفظة كل منها
 ليست في موقعها لان التعريف انما يكون للجنس والجنس
 لا افراد وبالاخرى في المجرود بالحقيقة الراجع والحد من خور
 كل و هو ان بالمراسل بقدر من جهة واحدة كذا لا يحمل
 كل عليه اذ صدق المجرود على كل افراد الحد فيكون
 مانعاً والظاهر انحصار المجرود فيها لعدم ذكر غير ما فيكون
 جامعاً فيحصل حد جامع و مانع يكون جمعة ومنعاً كالنحو
 عليه النعت تابع جنس مثلاً للتوابع كلها وقوله يدل على
 معن في متبوعه اي يدل بهيئة تركيبه مع متبوعه على حصول
 معن في متبوعه مطلقاً اي لانه مطلق غير مفيدة بخصوصية
 مادة من المواد احرز من سائر التوابع ولا بد عليه البدر

قد علم ان النعت تابع جنس مثلاً للتوابع كلها وقوله يدل على
 معن في متبوعه اي يدل بهيئة تركيبه مع متبوعه على حصول
 معن في متبوعه مطلقاً اي لانه مطلق غير مفيدة بخصوصية
 مادة من المواد احرز من سائر التوابع ولا بد عليه البدر

في مثل قولك اعجبني زيد علم او المعطوف في مثل قولك
 اعجبني زيد وعلم ولا ان كيد في مثل قولك جاءه القوم كلهم
 لدلالة كلهم على معن السمول في القوم فان دلالة التوابع
 في هذه الامثلة على حصول معن المتبوع انما هي بخصوصية
 موادها فلو جردت عن هذه المواد كما يقال اعجبني فلان
 او اعجبني زيد وفلان او جلا زيد نفسه لا تجد لها دلالة
 على معن في متبوعها بخلاف الصفة فان الهيئة التركيبية بين
 الصفة والوصف تدل على حصول معن في متبوعه في اي مادة
 كانت وفائدة اي فائدة النعت غالباً تخصيص في النكرة
 كرجل عالم او توضيح في المعرفة كزيد الظريف وقد يكون
 لوجه الشك من غير قصد تخصيص وتوضيح نحو بسم الله الرحمن الرحيم
 او لوجه الذم نحو اعوذ بالله من الشيطان الرجيم او لوجه التأكيد
 مثل نعت واحد اذ الوحدة تفهم من النادر في نعت فاكنت
 بالواحدة ولما كان غالب مواد الصفات المشتقات توهم
 كنه من النحويين ان الاشتقاق شرط في النعت حتى تؤولوا غير
 المشتق بالمشتق ولم يكن مذام ضياعاً للمصداق بقوله
 ولا فصل اي لافرق بين ان يكون النعت مشتقاً او غيره في
 صحة وقوعهما نعتاً اذا كان وضعه اي وضع غير المشتق
 لغرض المعن اي لغرض الدلالة على المعن الواقع في المتبوع

في مثل قولك اعجبني زيد علم او المعطوف في مثل قولك
 اعجبني زيد وعلم ولا ان كيد في مثل قولك جاءه القوم كلهم
 لدلالة كلهم على معن السمول في القوم فان دلالة التوابع
 في هذه الامثلة على حصول معن المتبوع انما هي بخصوصية
 موادها فلو جردت عن هذه المواد كما يقال اعجبني فلان
 او اعجبني زيد وفلان او جلا زيد نفسه لا تجد لها دلالة

عموما في جميع الاستعمالات مثل تيمم وحي مال فان التيمم
 يدل على ان لذات قاسية لا قبله تيمم وحي مال
 يدل على ان ذائقا صاحب مال او خصوصا اي بعض الاستعمالات
 بان يدل في بعض المواضع على حصول لذات قارح يجوز
 ان يقع نفاذ في بعض المواضع لا يدل على ذلك ولا يصح
 جعله نفيًا مثل مررت برجل اي رجل اي رجل كما قيل في
 الرجولية فاي رجل باعتبار دلالة مثل هذا التركيب
 على كمال الرجولية يصح ان يقع نفاذ في مثل اي رجل
 عندك لا يدل على هذا المعنى فلا يصح ان يقع نفاذ
 ومثل مررت بهذا الرجل فان هذا يدل على ذائقة
 والرجل على ذات معينة وخصوصية الذات المعينة
 بمنزلة معرفة حاصل في الذات المهمة فلهذا صح ان يقع
 الرجل صفة لهذا وفي المواضع الاخرى لا يدل على هذا
 المعنى لا يصح ان يقع صفة وذهب بعضهم الى ان الرجل
 يدل عن اسم الاشارة وبعضهم الى انه عطف بيان
 ومثل مررت بزيد هذا اي بزيد المتار اليه فهذا هو هذا
 الموضع يدل على معرفة حاصل في ذات زيد فوقع صفة له
 وفي المواضع الاخرى التي لا يدل فيها على هذا المعنى لا يصح
 ان يقع صفة وتوصف التركة لا المعرفة بالجل الجبرية التركة

بل لا بد من
 وجود هذا
 في قوله

في حكم التركة لان الدلالة على معنى في متبوعه كما توجد في المفرد
 كذلك في الجملة الجزئية والناقصة بالجزئية لان الانشائية
 لا تقع صفة الابتناء بل بعد كما اذا قلت جاءه رجل اضربه
 اي مقول في حق اضربه اي مستحق لان يؤمر بضربه ويلزم فيها
 الضمير الرجوع لالتك التركة للربط نحو جاءه رجل ابوه قائم
 واذا لم يكن فيها الضمير الربط تكون اجنبية بالنسبة الى الموصوف
 فلا يصح ان تقع صفة له مثل جاءه رجل زيد عالم ويوصف
 بحال الموصوف اي بحال قائم في نحو مررت برجل حسن الحسن
 حال الرجل وصفته وبحال متعلقه اي متعلق الموصوف يعني
 بصفة اعتبارية تحصل بسبب متعلقه نحو مررت برجل
 حسن غلامه اذا كون الرجل حسن الغلام معناه في وان
 كان اعتباريا فالاول اي التعلق بحال الموصوف يتبع اي
 الموصوف في غنى امور يوجد منها في كل تركيب اربعة
 في الاعراب رفع ونصب وجر والتعريف والتكبر والافاد
 والتثنية والجمع والتذكير والتانيث الا اذا كان صفة
 يستوي فيها الموانث والمذكر كقوله بمعرفة فاعل نحو رجل
 صبورا او فعيل بمعرفة مفعول كرجل جريح وامرأة جريح
 او كان صفة مؤنثة تجرى على المذكر كعلة منه والتانيث اي
 التثنية بحال متعلق الموصوف تنبع في الجملة الاورد

في قوله

في قوله صبورا

الرفع والنصب والجر والتعريف والتكثير ويوجد منها في كل
تركيب اثنين وفي البوائج من تلك الامور العشرة ^{الاول} وهو
ايضا خمسة الافراد والتثنية والجمع والتذكير والانثى
كالفعل ^{لشبهه} يعين ينظر لافاعله فان كان مفردا او مثنى
او جموعا فاعله كما في قوله الفعل وان كان مذكرا او مؤنثا حقيقيا
بله فصل طابق وجوبا كما يطابق الفعل فاعله في التذكير وان
وان كان فاعله مؤنثا غير حقيقى او حقيقيا مفصلا لا يذكر او
يؤنث جواز القول مررت برجل فاعله غلامه مثل يقعد
غلامه وبرجلين فاعله غلامه مثل يقعد غلامه فاعله وبرجل
فاعله غلامهم مثل يقعد غلامهم ومررت بامرأة قائم ابوها
مثل يقوم ابوها وبرجل قائم جاريت مثل يقوم جاريت وبرجل
معورا ومعورة امة او قائم او قائمة في الدار جاريت مثل
يقوم او تقوم في الدار جاريت فان قلت امة انظر الحق
النظر وجدت الاول وهو الوصف بحال الموصوف ايضا في
الجنة الباقية كالفعل لان فاعله الضمير المستكن في الدارج
الموصوف والفعل اذا السند الضمير المحقق الالف في التثنية
والواو في الجمع المذكر العاقل والنون في جمع المؤنث السالم
ويؤنث في الواحد المؤنث ولذلك قلت برجل ضارب
وبرجلين ضاربين وبرجلا ضاربا وبامرأة ضاربة وبامرتين

ضاربين وبسوء ضاربات كما تقول في الفعل بضره وبضرته
ويضربون وتضرب وتضربان وتضربين فلم يخص الله هذا
الحكم قلنا المقصود الاصل في هذا المقام بيان نسبة الموصوفين
الى الموصوف بالتبعية وعدمها ولما كان الوصف الاول
يتبع في الامور العشرة وكان لا يخرج من حيثية الفعل في
الجنة الباقية من هذه التبعية لما عرفت اكتفى فيه بالحكم عليه
بالتبعية بخلاف الوصف الثاني فانه لما حكم عليه بالتبعية في
الجنة الاول لم يكتف فيه بالحكم بعدم التبعية فانه غير مضبوط بين
ظاهرة عدم تبعية له بكونه كالفعل بالنسبة الا ظاهرا بعد
يبين حاله عند عدم التبعية ومن ثم اي ومن اجل كونه اي كونه
الوصف الثاني في الجنة الباقية كالفعل حسن قام رجل فاعله
غلامه كما حسن يقعد غلامه وحسن ايضا قاعدة غلامه لان
الفعل مؤنث غير حقيقى كما حسن يقعد غلامه وصف قام
رجل فاعله غلامه لانه منزهة يقعدون غلامه والحق عليه
المشتر والمجموع في الفعل السند الا ظاهرا مما ضعف ويجوز
من غير حسن ولا ضعف فتعود غلامه وان كان تعود جمعا
ايضا كقاعدة دون لأكث اذا كثرت الاسماء المشابهة للفعل خرج
لفظ عن موازنة الفعل ومناسبة لان الفعل لا يكون فلم يكن فتعود
غلامه مثل يقعدون غلامه الذي اجتمع فيه فاعله لان الا ان يخرج

الواسع من الاسمية الالهية او يجعل المظهر بدلًا عن المضمرة ويجعل
 الفعل خبرًا مقدمًا على المبتدأ والمضمرة لا يوصف لان المضمرة
 المتكلم والمخاطب اعرف المعارف واوضحها فله حاجته لهما لا
 التوضيح وتحمل عليهما صفة الغائب وعلى الوصف الموضح الوصف
 المادح والذام وغيره مما طرد الباب ولا يوصف به لان ليس
 في الضمير معنى الوصفية وهو الدلالة على قيام معنى بالذات لا يبدل
 على الذات لا على قيام معنى بها وكان لم يقع في بعض النسخ
 قوله ولا يوصف به وهذا العذر الشارح الضمير وقال لم يذكر
 المص ان لا يوصف بالضمير لانه يبين ذلك بقوله والموصوف
 اخص اوصاف او الموصوف المعرفة الشد اختصاصا
 بالتعريف والمعلومية من الصفة بعين اعرف منهما لان المقصود
 الاصل فيجب ان يكون اكمل من الصفة في التعريف ماؤ
 لها لانه لو لم يكن اكمل منهما فله اقل من ان لا يكون ادون منها و
 المنقول عن سيبويه وعليه جمهور النحاة ان اعرفها المضمرة ثم
 الاعلام ثم اسم الاشارة ثم المعرفة باللام والموصولة
 فيبينهما ما واث ومن ثم اي ومن اجل ان الموصوف اخص
 اوصاف ولم يوصف واللام مالا يثبت اي بذي اللام الاخر
 او الموصولة فانه ايضا مماثل لذي اللام لما عرفت ان بينهما
 من المساوات في التعريف نحو جاء ذا الرجل الفاضل والرجل الذي

كل
 ر
 د
 ب
 ش
 ن

كان عندك اسم او بالمضاف الاشد اي مثل الموقف للام
 بـ واسطة نحو جاء ذا الرجل صاحب الفرس او واسطة بـ
 جاء ذا الرجل صاحب الجاهم الفرس لان تعريف المضاف فساد
 والتعريف المضاف اليه او انقص منه على المذهب في الواقع بين
 سيبويه وغيره بخلافه في سائر المعارف فانها اخضت من ذي
 اللام فلو وقع الاخص نفع لغية اخض فهو محمول على البدر عند
 صاحب هذا المذهب والذات المزمومة وصف باب هذا اي باب
 اسم الاشارة بذي اللام مثل مرت بهذا الرجل مع ان القول
 يقتضي جواز وصف بذي اللام والموصول والمضاف لا
 احدهما لانهما يقع في هذا الباب بحسب اصل الوضع
 المقصود لبيان الجنس فانه اذا اريد رفعه لا يتصور بمثل لانهما
 ولا يلبق بالمضاف للسبب التعريف من المضاف اليه لانه كالاشارة
 في السؤا والسؤال من المحتاج الفقير فتعين ذو اللام لتعينه في
 نفسه وحمل الموصول عليه لانه مع صلة مثل ذو اللام مثل
 مرت بهذا الذي كرم اي الكرم ومن ثم اي ومن اجل ان التزم
 وصف باب هذا بذي اللام لرفع الابهام ببيان الجنس
 ضعف مرت بهذا الابيض لانه لا يبين به جنس لانهما لان
 الابيض عالم لا يختص بجنس ومن جنس وحسن
 بهذا العالم لانه يبين به ان المشار اليه ان بل رجل العطف

بحث العطف

بعض المعطوف بالحرف تابع مقصود اي قصد بنسبة الاشياء
او نسبة شيء اليه بالنسبة الواقعة في الكلام فقولنا بالنسبة
متعلق بالقصد المفهوم من المقصود مع متبوعه اي كما يكون
مع مقصود تلك النسبة يكون متبوعه اي مقصود افعالها
جاء ما زيد وكم وفقر وتابع لانه معطوف على ما زيد قصد نسبة
الحجج اليه نسبة الحجج الواقعة في الكلام وكما ان نسبة الحجج
اليه مقصودة كذلك نسبة الازيد الذي هو متبوعه اي
مقصودة فقولنا مقصودة بالنسبة احتمل ان يكون المراد من التتابع
لانها في مقصودة بل المقصود متبوعا لها وقوله مع متبوعه
احتمل ان يكون المراد لانه المقصود ومن متبوعه قبل يخرج بقوله
مع متبوعه المعطوف به بل ولكن ولم واقفا واولا المقصود
بالنسبة معها احد الاصلين من التابع والمتبوع لا كلاهما
واجب بان المراد يكون المتبوع مقصودا بالنسبة ان لا
يذكر لنوطية ذكر التابع ويكون التابع مقصودا بالنسبة ان
لا يكون كالنوع على المتبوع من غير الاستقلال به ولا شك ان
المعطوف والمعطوف عليه تلك الحروف الستة مقصودان
بالنسبة معا بهذا المعنى ولما تم الحد بما ذكره جمعا ومنعاً
ادخلنا زيادة التوضيح بقوله بتوسط بينه اي بين ذلك
التابع وبين متبوعه احد الحروف العشرة وسبب تفضيلها

في قسم الحروف ان شاء الله تعالى مثل قام زيد وكم وفقر
بتوسط بينه وبين متبوعه احد الحروف العشرة لان الحروف
تدبر بتوسط بين الصفات مثل جاءني زيد العالم والشاعر والديب
الداخله عليها حرف العطف كالشاعر والديب لهما جريان كانت
احدهما كونهما صفة لزيد تابعة له بتسمية المعطوف عليه واضربها كونهما صفة
على الصفة المتقدمة تابعا لهما ويصدق على هذا الصفة من جريانها الاول
انها تابعة لانها صفة لزيد بتوسط بينهما وبين زيد حرف العطف
لان توسط حرف العطف بين شيئين لا يلزم ان يكون العطف
الشيء على الاول فلو لم يكن قوله مقصودا بالنسبة مع متبوعه لدخل هذه
الصفة من جريانها الاول في قوله المعطوف وهي من هذه الاية ليست معطوفا
فلم يبق مانعا وقيل قد تجوز انه محتمل في وقوع الواو بين الموصوف
والصفة لتأكيد الموصوف للموصوف في مواضع عديدة من الكشاف وحكم النص
في شرح المفصل في مباحث الاستغناء ان قوله تعالى ولها من دون في قوله
وما احصى من قمية الاول لها من دون صفة العنصرية فلو اكتفى بقوله تابع
بتوسط لدخل فيه مثل هذه الصفة ونقل عن النص انه في حال الكافية
ان مثل جاءني زيد العالم والسائل تابع بتوسط بينه وبين متبوعه احد الحروف
العشرة وليس يعطف على التحقيق وانما هو باق على ما كان عليه في الوصفية
لما تحسن دخول العاطف لنوع من الشبه بالمعطوف لما بينهما من الغايات
فلو حذفت العطف كذلك لدخل فيه بعض الصفات مع انه ليس بمعطوف

وقال بعضهم فيه نظر لان الحروف المتوسطة بينهما عاطفة لدلالة التماسها على
على ما قال عليه في غير ما من الجمع والتمتع وغير ذلك مع جعلها في غير عاطف
في الصفات وعاطفة في غير ما ان كتاب امر بعيد من غير ضرورة داعية اليه
واذا عطف على الضميمة المرفوعة المنصوب واللام والمتمتع بالزكان او متمتع
للمنفصل كانه بمنفصل او لانه عطف عليه وذلك لان المنفصل المرفوع كالزكان
مما اتصل به لفظا من حيث انه متصل لا يجوز انفصاله ومعنى من حيث انه
فاعل والفاعل كالجزء من الفعل فلو عطف عليه بلان كانه كان كما
لو عطف على بعض حروف الكلمة فأكده او لا بمنفصل لانه بذلك يظهر
ان ذلك المنفصل وان كان كالجزء منفصل من حيث الحقيقة بدليل
جواز افراده مما اتصل به بتأكيده فيحصل الرفع والاستقلال فلا يجوز ان يكون
العطف على هذا التاكيد لان المعطوف في حكم المعطوف عليه فكان يلزم ان يكون
هذا المعطوف ايضا تأكيدا وهو باطل فان كان الضميمة منفصلا نحو ما ضربت
الا انت وزيد لم يكن كالجزء لفظا وكذا ان كان متصلا منصوبا نحو ما ضربت
وزيد لم يكن كالجزء لفظا وكذا معنى فلا حاجة فيها الى التاكيد بمنفصل نحو ضربت
انا وزيد وزيد ضرب ما هو وغلالة ان يقع فصل بين الضميمة المرفوعة والمنفصل
وبين ما عطف عليه فيجوز ان يكون التاكيد لانه قد قال الكلام بوجود
المنفصل فمن الاختصاص ان يكون التاكيد سواء كان الفصل قبل المعطوف
نحو ضربت اليوم وزيدا وبعده كقولك ما اشركت ولا اباؤنا ولا زائدا بعد
حرف العطف لتأكيد النفي وانما قال يجوز ان يكون التاكيد بالمنفصل

بالمنفصل مع المنفصل قوله فكيف يغير ما هم والغاوان وقد لا يكون ذلك الامر
متساويا بل هذا او اعلم ان من ذهب البصر بين ان التاكيد بالمنفصل
هو الاول ويجوز ان العطف بالتاكيد وفصل لكن على غير الكوفيين
يجوز بل اقبله واذا عطف على الضميمة المرفوعة والضميمة الحرفية كان او اسما
لان اتصال الضميمة المرفوعة ونجاسة استند من اتصال الفاعل المتصل بالان
وان لم يكن ضميمة متصلا جاز انفصاله والجموع لا ينفصل من حارة فكيف
العطف عليه اذ يكون كالعطف على بعض حروف الكلمة وليس له وجود
ضميمة منفصل كما يجب في الضمائر حتى يؤكد به او لا ثم يعطف عليه كما فعل
في المرفوع المتصل وفي استعارة المرفوع له مذلة ولا يكتفى بالفصل
لان الفصل لا يثبت له الا في جواز ترك التاكيد بالمنفصل للاختصاص فيجوز
لا يمكن التاكيد بالمنفصل لعدم ولا يتصور له انه فكيف يكتفى به فلم يبق الا
اعادة العامل الاول نحو ضربت بك وبزيد المال بيني وبين زيد و
والمعطوف هو الجموع ورو العامل مكررة بالاول والثاني كالعدم
مع بدليل قولهم بيني وبينك اذ يعني لا يضاف الا الى المتعدد وقيل
جاءه بالثاني كافي الحرف التزايد في كفي بالله وهذا الذي ذكرناه اعني
لنوم اعادة الجاز في حال السعة والاختيار من ذهب البصر بين ويجوز
عندهم تركها انظر ارا واجاز الكوفيين ترك الاعادة في حال السعة
مستلزمين بالشعار فان قيل كيف جاز تأكيده المرفوع المتصل
في نحو جئني كل يوم والابدال منه نحو جئني جئت من غير ان تقدم التاكيد

بالمفصل وجاز ايضا تأكيد الضمير المحمور في نحو مرت بك نفسك
والابدال منه نحو اعجبت بك جاكث من غير اعادة الجار ولم يحذف العطف في المجرور
الابعد التأكيد بالمفصل وفي الثاني الامع اعادة الجار قلنا التأكيد
عائنا المؤكدة والبديل في الاغلب اما الكل المتبوع او بعضه او متعلقه
والغالب قليل نادور فيهما لئلا ياجتنب تنوعها ولا منفصلين
عنه لعدم تحلل فاصل بينهما وبين متبوعهما فلا حاجة في ربطهما
الى متبوعهما الى تحصيل مناسبة زائدة بخلاف العطف فان العطف
يفايه العطف عليه ويتحلل بينهما العاطف فلا بد فيه من تحصيل
مناسبة بينهما بتأكيد المتصل بالمفصل في المرفوع وباعادة الجار
في المجرور ليخرج المتصل المرفوع عن حرفة الانفصال ويناسب المعطوف
عليه بتأكيد بالمفصل وقوى مناسبة الجمع وبالفصل الجار اليه
كما في المعطوف عليه والمعطوف في حكم المعطوف عليه فيما يجوز
ويستغنى من الاحوال العارضة نظرا الى ما قبله بشرط ان لا يكون
ما يقتضيه متنفذا في المعطوف وانما قلنا في الاحوال العارضة لا نظرا
الى ما قبله احتمل من الاحوال العارضة له من حيث نفسه كالاعراب
والبناء والشعير والظلمة والافراد والتثنية والجمع فان المعطوف
فيها ليس في حكم المعطوف عليه وانما قلنا يشترط ان لا يكون ما
ما يقتضيه متنفذا في المعطوف احتمل من الاحوال العارضة له من حيث نفسه كالاعراب
والبناء والشعير والظلمة والافراد والتثنية والجمع فان المعطوف
فيها ليس في حكم المعطوف عليه وانما قلنا يشترط ان لا يكون ما

12
من حيث تجرده عن اللام فان ما يقتضيه تجرده عن اللام وهو اجتماع اللام
وحرف النداء وهو معطوف في المعطوف وانما تجررت شاة وسخلة بها
فتقدير التنكير بقصد عدم التعيين اي ربت شاة وسخلة لها او مجموع
على نكرة الضمير كرتة رجلا على الشدة وادى ربت شاة وسخلة شاة وكذا
المعطوف في حكم المعطوف عليه في احوال عارضة له بالنظر الى نفسه
وغيره ان كان المعطوف مثل المعطوف عليه فلذا وجب بنا المعطوف
في يازيد وعمر ولان ضمته زيد بالنظر الى حرف النداء والى كونه مفردا معرفة
في نفسه وعمر ومثل زيد في كونه مفردا معرفة وامتنع بناؤه في نحو يازيد وعمر
فان عبد الله ليس مثل زيد فان زيد مفرد معرفة وعبد الله مضاف ومن ثم
اي من اجل ان المعطوف في حكم المعطوف عليه فيما يجوز ويمنع كما في قوله
ما زيد بقاء او قائما ولا ذهاب عن الرفع في ذهابه او في لونه
او خفضه لكان معطوفا على قائم فيكون خبرا عن زيد وهو متنع على قوله عن الضمير
الواقع في المعطوف عليه العايد الى الاسم فتعين الرفع على ان يكون خبرا مقدما
لمبتدأ هو عمر ويكون من قبيل عطف الجملة على الجملة ولا مانع منه ولما كان
لغايه ان يقول هذه القاعدة منتقضة بقولهم الذي يطير فيضرب زيد الربابة
فان يطير فيضرب يعود الى الموصول فيقتضي المعطوف عليه ليس فيه ذلك الضمير
فاجاب عنه بقوله وانما جاز الذي يطير فيضرب زيد الربابة لانها لا
انما في هذا التركيب فاد السببه اي ناد لها سببه الى السببه بان يكون
مخاها السببه لا العطف على ما لم يقتض على تلك القاعدة او يكون

معناه النسبية مع العطف لكننا جعلنا الجملتين كجملتين واحدة فيكتفي بالربط في الاول والمعنى
 الذي يطير فيضرب زيد الزباب ويضمهم من النسبية الاولى للشأنية فاللفظ الذي يطير فيضرب
 زيد الزباب ويمكن ان يتقدّم فيه ضمير الذي يطير فيضرب زيد الزباب **واذا عطف**
 ان اذ وقع العطف بنا على وجود عاملين بان عطف اسمان على معولهما بالاضافة والحد
 وقال بعض النحويين الباب لا يظهر عندك ان العطف هنا محمول على معنى المفعول الى
 اكمال الاسمين نحو العالمين بان يكون معوليهما واكثره الشارح جازما ان المعنى
 على معول العالمين وانما قال على معول العالمين لان معول واحد واحد
 فانه جائز انفاقا نحو ضرب زيد بضمه واوهمه ووخالدا وعلى اكثره
 من اثنين فانه لا خلاف في امتناعه مختلفين اي غير متحديين بان يكون
 الثاني غير الاول وذلك لدفع وجه من يتوهم ان مثل ضرب ضرب
 زيد بضمه واوهمه خالدا من هذا الباب مع انه ليس منه لعدم تعدد المعال
 فيه اذ العامل هو الاول والثاني تأكيد له وذلك العطف كما وقع
 في قولهم ما كل سودا اقمرة ولا بيضا شحمة وفي قول الشارح
 اكل امرئ خبسين امرءا ونازوقا بالبل نازقا وهذا وان كان
 بحسب الظاهر جائزا لكنه لم يحسم عند الجوز بحسب الحقيقة لان الحرف الواحد
 لم يقدر ان يقوم مقام عاملين مختلفين خلافا للفظ او فانه يجوز هذا
 العطف بحسب الحقيقة كما جاز بحسب الصورة ولا يقال في الامثلة الواردة
 عليها ولا يقتصر على صورة السماع بل يعمها وغيره باوهمه جواز ذلك
 العطف مع خلاف اللفظ او جاز في جميع المواضع عند الجوز الا في نحو في الدار

زيد والحجرة عمرو وان في الدار زيد والحجرة عمرو يعني الا في الصورة تقديم
 الجوز وروا غير المرفوع او المرفوع والمنسوب لجبهة في كلامهم وانضم الجوز
 على صورة السماع لان ما خالف النيبس يقتصر على مورد السماع
 خلافا لسيبويه فانه لا يجوز هذا العطف بحسب الحقيقة في هذه الصورة
 ايضا بل يحتمل ما على حذف المضاف وابتداء المضاف اليه على اعرابه
 نحو زيدون عرض الحجرة الدنيا والله يدعى الاخرة بجملة الاخرة
 كما جاء في بعض القراءات اي عرض الاخرة **التاكيد** **باب** **في** **نقطة** **امر** **المتبوع**
 اي حاله وشانه عند السامع يعني كمال حاله ثابثا مقدره عند السامع في النسبة
 اي في كونه منسوب او منسوب اليه فيثبت عنده ويحقق ان المنسوب
 او المنسوب اليه في هذه النسبة مع المتبوع في الماضي وذلك انما يقع
 ضرر الفعل عن السامع او لدفع ظنه بالمتكلم الفاعل وذلك الذي يكون
 بتكثير اللفظ نحو ضرب زيد زيدا او وضع ظن السامع به يجوز انما في النسبة
 نحو قولك زيد قاتل قاتيل وقتل القاتل السامع ان يربط بالقتل الضرب
 الشديد فيجب ج ايضا تكثير اللفظ حتى لا يبقى شك في ارادة المعنى
 الحقيقي او المنسوب اليه فانه ربما نسب الفعل الى الشئ والمعاد نسبة
 الى بعض متعلقه كما في ج الامية اللص اي فتح غلامه فيجب ج تكثير النسبة
 اليه لفظا نحو ضرب زيد زيدا اي ضرب بولا من يقوم مقامه وتكثيره
 مع نحو ضرب زيد نفسه او عينه او في الشئ الذي اي التاكيد بقرينة
 المتبوع في النسبة بالتفصيل الذي ذكرناه او في الشئ الذي المتبوع

اخر اوده دفن الظن السام يجوز الا في نفس النسب اليه بل في شموله
 لا اوده فانه كثير انما نسب الفعل الى جميع افعاله المنسوب اليه مع انه
 النسبة الى بعضها فيندفع هذا الوجه بذكر كل واجمع واخواته وكلها
 وتكثرهم والبر بغيرهم ونحوها في هذا هو الغرض من جميع الفاظ التاكيد
 واذا عرفت هذا فنقول اخرج المعنى الصفة والعطف والبدل
 عن حدة التاكيد بقوله بغيره اسم المتبوع اما البدل والعطف فظاهرا
 خروجهما واما الصفة فلان وصفها للدلالة على معنى في متبوعها
 وافادتها توضيح متبوعها في بعض المواضع ليست بالوضع واما عطف
 البيان فهو توضيح متبوعه فهو تفرع اسم متبوعه وحقيقة لكن في النسبة
 والشمول هذا حاصل ما ذكره المصنف في شرحه وهو ان التاكيد لفظي
 اي منسوب الى اللفظ حصوله من تكثير اللفظ ومعناه اي منسوب
 الى المعنى حصوله من تكثير ملاحظة المعنى فاللفظ من تكثير اللفظ الاول
 اي تكثير اللفظ الاول ومواده حقيقة نحو جادني زيد زيدا وحكي خوضرت
 انت وضربت انما فان ذلك في حكم تكثير اللفظ وان كان مخالفا
 للاول لفظا اذ الضرورة داعية الى المعنى لانه لا يجوز تكثيره متصلا
 ويحكي اي التكرير مطلب لا التكرير الذي هو التاكيد الاصطلاحي
 في الالفاظ كلها اسما او فعلا او حرفا او جملا او مركبا تقييدية او غير
 ذلك ولا يبعد ارجاع التفسير الى التاكيد اللفظي الاصطلاحي وتخصيص
 الالفاظ بالاستعمال ويكون المقصود والفرض من هذا التفسير عدم اختصاص

يعني تركيبي
 توصيفي
 اضافي

في التفسير

بالالفاظ محصورة كالتاكيد المعنوي مختص بالالفاظ محصورة اي محصورة
 محصورة ونفسه وعينه وكلها وكلها واجمع والكثرة والجمع والجمع بالجمع
 المرحلة وقيل بالجمع وقيل بالجمع وقيل بالجمع وقيل بالجمع وقيل بالجمع
 الاخر او مثل حسن بسين وقيل كنع مشق من حول كنع اي نام
 وادبوع بالمرحلة من بضع العرف اي سال وبالجملة من بضع اي روى
 وانبع من التبع وهو طول العنق مع شدة مفردة ويكون مستنبط مناسبات
 خفية بين هذه المعاني ومعناها ان التاكيد بالتأني الصادق فالاول لان
 اي النفس والعين بئان اي يقعان على الواحد والجمع والمجموع والمذكر
 والمؤنث باختلاف صيغتها اذ او ثنية وجمع واختلاف صيغتها
 العائد الى المتبوع المؤكدة تقول نفس المذكر الواحد نفسه في المؤنث الا
 انفسها باية اذ صيغة الجمع في ثنية المذكر والمؤنث وعن بعض العرب
 نفساها وجمعها انفسهم في جمع المذكر العاقل انفسهم في جمع المؤنث
 العاقل وغير العاقل من المذكر والثاني في تسمية النفس والعين او لغيره
 كالقمر بن ستمين لث ثانيا للمعنى كلها للمذكر وكلها للمؤنث والبيان
 بعد التثنية المذكورة لقيمة المعنى مفردا كان او جمعا باختلاف الصيغ العائدة
 الى المتبوع المؤكدة في كل نحو قرأت الكتاب كلمة وكلها في الصيغة كلها
 وكلها في نحو انشئت العبد كلهم وكلها في نحو ظفرت النساء وكلها في و
 واختلاف الصيغ كلها في الباقي وهي اجمع والكثرة والجمع والجمع
 بالمرحلة او بالجملة تقول اجمع في المذكر الواحد وجمع في المؤنث

او الواحدة او الجمع بتاويل الجماعة واجمعون في جميع المذكورة وتجمع في جميع
 المؤنث وكذا الكس كغناء اكتفون كنع واتبع يتبعوا ابتغون تتبعوا ابصع
 بصعوا ابصعون بصع ولا يركب كبحل واجمع الاذواجر او مفر اذا كان اوجها
 في الحكمة والاجتماع المحققان الاضحية ولا حاجة الى ذكر الامر لان الحكم
 مالم يلزم اخر اوجه مجمعة ولم تصر اجزاء لا يجمع تأكيد بكل واجمع ويجب
 ان يكون تلك الاجزاء بحيث يصح افتراءها كاجزاء القوم
 او حكمها كاجزاء العبد ليكون في التأكيد بكل واجمع فائدة مثل كبرت
 القوم كلهم واشتهرت العبد كله فان العبد قد يجمع في الاشتراك
 فيجوز تأكيد بكل ليعني الشمول بخلاف جازي ككلمة لعدم صحة افتراء
 اجزاءه لاحتيا ولا حكم في حكم المجازي واذا اكد الضمير المرفوع المنفصل
 بارزا كان او مستكئا بالنفس والعين اي اذا اريد تأكيد بهما
 اكد ذلك الضمير او لا بالمنفصل ثم بالنفس والعين مثل ضربت انت
 نفسك ففك كك تأكيد للشأن الضمير بعد تأكيد به بالمنفصل هو انت
 اذ لو لا ذلك لالتبس التأكيد بالفاعل اذا وقع تأكيد للممكن
 في اكرم مني بقوله وهو يقال زيد اكرم مني نفسي لا بالنفس الذي هو
 التأكيد بالفاعل ولما وقع الالتباس في هذه الصورة اجري بقية
 الياء عليه وانما قيد الضمير بالمرفوع يجوز تأكيد الضمير المنصوب
 والمجرور بالنفس والعين بلا تأكيد بهما بالمنفصل نحو ضربتك
 نفسك ومرت بك نفسك لعدم الالتباس وبالتأكيد لجواز

في قوله ضربت انت نفسك

تأكيد المرفوع المنفصل بالنفس والعين بلا تأكيد به بالمنفصل نحو انت
 نفسك قائم لعدم الالتباس وانما قيد بالنفس والعين لجواز تأكيد
 المرفوع المنفصل بكل واجمعين بلا تأكيد به القوم جازي كلهم اجمعون
 لعدم الالتباس التأكيد بالفاعل لان كلا واجمعين يبيان العوامل
 فليلا بخلاف النفس والعين فانها يبينان كشيء او كنع واخواته
 يعني اتبع واصبح ابتاع بفتح الهمزة على ما هو المشهور لا يجمع يعني يستعمل
 بهذه الكلمات الثلاث بتبعية لا بالاصالة لكونه اقل منها على المقصود
 وهو الجمعية فلا يتقدم يعني كنع واخواته عليه اي على اجمع الوجوه
 معه وذكره اي ذكر كنع مع اخواته دون ذكر اجمع لضعف
 لعدم ظهور دلالتها على معنى الجمعية وللمردم ذكرها من شأنه التبعية
 بدون الاصل **البدل تابع مقصود بانسب الى المتبوع** اي يقصد النسبة
 اليه بنسبة ما نسب الى المتبوع دون اي دون المتبوع اي لا يكون
 النسبة الى المتبوع مقصودة ابتداء بنسبة ما نسب اليه
 بل يكون النسبة اليه توطئة وتبريد للنسبة الى التابع سواء كان
 ما نسب اليه سندا او غيره مثل جازي زيد اخوك وضربت زيدا
 اخاك واحترز بقوله مقصودة بانسب الى المتبوع عن النفث
 والتأكيد وعطف البيان لا لانه ليس مقصودة بانسب اليه
 بل المتبوع مقصودة به وبقوله دونه احترز عن العطف بحرف
 فان المتبوع فيه مقصود بانسب اليه مع التابع ولا يصح ان يحد

على المعطوف ببل لان متبوعه مقصود ابتداء ثم بداله فاحضر عنده
وقصد المعطوف فكلما هما مقصودان بشيء فان قيل مع هذا الحد
لا يتناول البديل الذي بعد الاصل ما قام احدا لا يزيد ابدال من احد
وليس نسبة ما ينسب اليه من عدم القيام مقصوده بالنسبة الى زيد
بل النسبة المقصودة بنسبة ما ينسب اليه احد نسبة القيام الى زيد
قلت ما نسب الى المتبوع هنا القيام فانه نسب اليه فقيام ونسبة
القيام بعينه الى التابع مقصودة ولكن اثباتا فيصدق الى زيدا انه
تابع مقصود بنسبة ما ينسب الى المتبوع فان النسبة الماخوذة
في الحد اعم من ان يكون بطريق الاثبات او النفي ويمكن ان يقصد
بنسبة الى شئ نفي نسبة الى شئ اخر اثباتا ويكون الاول
توطئة للثاني وهو الى البديل انواع اربعة بدل الكل اي بدل هو كل
المبدال منه وبدل البعض اي بدل هو بعض المبدال منه فالاضافة
فيهما مثلا في خاتم فضة وبدل الاشتمال اي بدل مسبب عن الاشتمال
عن اشتمال احد المبديلين على الآخر اما اشتمال البديل على المبدال
منه نحو سلب زيد توبه او بالعكس نحو يسألوك عن الشهادتين
الحرام قتال فيه وبدل الغلط اي بدل مسبب عن الغلط فالاضافة
في الآخر بين من فيسبب الاضافة المسبب لما السبب لادنى مسبة
فالاول اي بدل الكل مدلوله الاول يعني متحدان ذاتا لان
من هو باهما ليكونا متساويين في جواب زيد اخوك فزيد اخوك

واخوك وان اختلفا فهو ما فرهما متحدان ذاتا قال الشرح
الرضي وانا الى الآن لم يظهر لي فرق جلي بين بدل الكل من الكل وبين
العطف البيان بل لا اري عطف البيان الا ابدال الكل وما قالوا
من ان الفرق بينهما ان البديل هو المقصود بالنسبة دون متبوعه
بجواب عطف البيان فانه بيان والبيان فرع المبين فيكون
المقصود هو الاول فالجواب ان لا تسم ان المقصود في بدل
الكل نحو هو الثاني فقط ولا في سائر الابدال الا الغلط وقال
بعض المحققين في جوابه الظاهر انهم لم يريدوا انه ليس مقصود بالنسبة
اصلا بل ارادوا انه ليس مقصودا اصلية والحاصل ان مثل قوله
جاءني اخوك زيدان قصدت فيه الاستناد الى الاول وجئت
بالثاني ثمة له توضيحي فالثاني عطف بيان وان قصدت فيه
الاستناد الى الثاني وجئت بالاول توطئة له بمبالغة في الاستناد
فالثاني بدل ورجح يكون التوضيح الحاصل به مقصودا تبعا والمقصود
اصالة هو الاستناد اليه بعد التوطئة فالفرق ظاهرا في اي بدل
البعض جزوة اي جزء المبدال منه فوضعت زيدا راسه والثالث
اي بدل الاشتمال بينه وبين الاول اي المبدال منه ملازمة
حيث توجب النسبة ما الى المتبوع النسبة الى اللابسته من اجل ان
المتبوع زيد على حيث لم يمتد اذا لم يكن زيد معينا باعينا وصفاته
لا باعتبار ذاته ويضمن نسبة الاعجاب الى زيد نسبة الى الصفه

من صفاته اجمالا وكذا في سلب زيد ثوبه بخلاف ضربت زيدا حماره
وضربت زيدا غلامه لان نسبة الضرب الى زيد تامة ولا يلزم في ضرب
اعتبار غير زيد فيكون من باب بدل الغلط بغيره اي تكون تلك
الملازمة بغير كون البديل كحل المبدل منه او جزءه فيدخل فيه ما اذا
كان المبدل منه جزء من البديل ويكون ابدال منه بناء على هذه
الملازمة نحو نظمت الى القم فلكه والمنقشة بان القم ليس
جزء من فلكه بل هو مركزه لاجزائه منه مناقشة في المثال ويمكن
ان يورد في المثال مثل ما رايته درجة الكسب بوجه فانه لا مجال لهذه
المناقشة فيه فان البرج عبارة عن مجموع الدرجات وانما لم يجعل
هذه البديل قسما خاصا ولم يتم بديل الكل من البعض لقلته
وندرته بل قيل لعدم وقوعه في كلام العرب فان هذه الاشياء
مصنوعة والبرج اي بدل الغلط ان قصد ان تكون بان قصد
انت اليه الى البديل من غير اعتبار ملازمة بينهما بعد ان خلطت
بغيره اي بغير البديل وهو المبدل منه ويكون اي البديل والمبدل منه
مؤقتين نحو ضربت زيدا اخاك وكلمت بين نحو جاني رجل غلامك
او مختلفين نحو بالناصية ناصية كاذبة وجاني رجل غلام زيد
واذا كان البديل نكرة فبذلك من معرفة فالنكت اي لغت البديل
النكرة واجب لئلا يكون المقصود انقضى من غير المقصود من كل
وجه فانواعه بصفة تكون كايها لافيه نقص الشكارة مثل

بالناصية ناصية كاذبة ويكونان ظاهرين نحو جاني زيد اخوك
ومضمين نحو ان زيدون لغيتهم اياهم ومختلفين نحو اخوك ضربه زيد
واخوك ضرب زيد الاباء ولا يبدل ظاهر من مضمين بدل الكل الا من
الغائب لان المضمين المشكك والمنى طلب اقوى واخص دلالة من الظاهر
فلو ابدل الظاهر منها بدل الكل يلزم ان يكون المقصود انقضى من غير
المقصود مع كون مدلوليهما واحدا بخلاف بدل البعض والاشتمال
والغلط فان المانع فيها مفقود اذ ليس مدلول الثاني فيها مدلول
الاول فيقال اشبهت بك نفسك واجتنبت عليك واجتنبت كعملك
وضربتك الحمار وضربتني الحمار **عطف البيان** تارة مثل جميع النواحي
غير صفة احترت زيد عن الصفة بوضع مبتدئة احترت زيد عن البديل والعطف
بالحروف والتاكيد ولا يلزم من ذلك ان يكون عطف البيان
اوضح من مبتدئة بل ينبغي ان يحصل من اجتماعها ايضاح لم يحصل
من احدهما على الاقل اذ فيصح ان يكون الاول اوضح من الثاني
مثل اقم بالله ابو حفص عمر بما يوحى حفص كنية امير المؤمنين عمر بن
الخطاب رضي الله عنه وعمر عطف بيان له وقصته انه الى عمر بن
عمر بن الخطاب رضي الله عنه ان اصل بعيد واتى على ناقة فبهزأ
عجفا ونقبا واستعمل فظنه كاذبا فلم يحل فانطلق الا على فحل
بغيره ثم استقبل البطي ووجع يقول وهو يمشي خلف بغيره قسم
بالله ابو حفص عمر ما ان بها نقب لافيه اخفقه له اللهم ان كان فجر

وعنه مقبل من اعلى الواو فيجعل او قال اغفر له اللهم ان كان في قول
 اللهم صدق صدق حتى التيقا فاخذ بيد فقال صنع عن راحلتك
 فوضع فاذا هي نقيب عجا فحمل على بعيره وزوده وكساه وفصله اي
 فخره من البدل لفظا اي من حيث الاحكام اللفظية ووقع في مثل
 ابن التارك البكرى بشم فان قولك بشم ان جعل عطف بيان للبكرى
 جاز وان جعل بدلا منه لم يحل لان البدل في حكم تكثير العامل فيكون التقدير
 انا ابن التارك بشم وهو غير جائز كما ذكر في سبق في الضارب زيد
 واخيه عليه الطيم ترقية وقولنا وعليه الطيم الشافي مفعول التارك
 ان جعلناه بمعنى المصير والافو حال وقوله ترقية حال من الطيم
 ان كان خاله خلا عليه وان كان مبتدأ فهو حال من الضمير المستكن
 عليه وقوله وقولنا جمع واقع حال من ترقية اي واقع قوله ترقية
 لا يراق روحه لان الانسان مادام به رقيق فان الطيم لا يقربه واما
 الضرف المعنوي بينهما فحينئذ بين في سبق والمراد انا ابن التارك البكرى
 بشم كل ما كان عطف بيان للمعربة باللام الذي اضيف اليه الصفة المعربة
 باللام نحو الضارب الرجل زيد ويحتمل ان يراد به ما هو اعم من هذا
 البنية اي كل ما خالف حكمه اذا كان عطف بيان حكمه اذا كان
 بدلا فيتناول صورة النداء ايضا فانك تقول يا غلام زيد وزيد
 بالتثنية مرفوعا جملا على اللفظ ومنصوبا جملا على المحل اذا جعلته
 عطف بيان يا غلام زيد بالضم اذا جعلته بدلا والمعنى الاول الظاهر

اقيد المبنى اي الاسم المبنى وبهذا الحد لا يصح الا ان يكون يعرف ما بينه وبين
 على الاطلاق ولا يعرف الاسم المبنى اذ لو لم يعرفها لكان تعريف المبنى
 بالمبنى لانه ذكر في حد المبنى لفظ المبنى ما ناسب ان يسمى ناسب
 مبنى الاصل وهو الحرف والفعل الماضي والامر والمند والمشارية التفضية
 في تعريف المعرب هو بهذه المناسبة ولحقه فصل صاحب المفصل
 بهذه المناسبة بانها اما تتضمن الاسم معنى المبنى الاصل مثل ابرن
 فانه يتضمن معنى بئر الاستحمام او شجرة له كالمبهرات فانها تشبه
 الحروف في الاحتياج الى الصلوة او الصفة او غيرهما او قومه موقوع
 كنهه ان فانه واقع موقع انشراح او شاكله للواقع موقوع كفي راو وقومه
 موقع ما شبره كالمند والمضموم فانه واقع موقع كاف الخطاب
 المشابه للحرف في خواصك او اضافته اليه كقوله تعالى من عذاب يؤمضه
 فحين فاعل او مرفوع غير مكتوب مع غيره على وجه تحقيق عامل فعل
 بهذا المضاف من المركبات الاضافية المعروفة كغلام زيد وغلام
 عمر وغلام بكر مبنى والمضاف اليه معرب ولما كان المبنى مقابلا
 للمعرب واعتبر فيه الامر ان التكرار وعدم المشابهة بمبنى
 الاصل كان المبنى ما انتفى فيه مجموع الامرين ايا بانتهائهما معا
 او بانتفاء واحد منهما فقط فكلية او بهرنا بمعنى اختلفوا واما اختلف
 فيه ترتيب ذكر المشابهة والتكرار في تعريف المعرب والمبنى فغير
 وتأخير التكرار التقدم بالمعروفة او بوجودي لشرفه والنهاية اي الغاية المبنى

الاضافا

من حيث حركات او اخره وسكونها عند البصر بين ضم وفتح وكسر
الحركات الثلاث ووقف للسكون واما الكوفيين فيذكرون القاب
المبني في المعرب وبالعكس والمراد ان الحركات السكت البناءية
لا يعتبر عنها البصريون الاثر منه القاب لان هذه القاب لا يعتبر بها
الاخرى لانهم كثيرا يطلقونها على الحركات اللاحقة ايضا كما مر في صدر
الكتاب حيث قال بالضم رفعا وفتح نصبا وكسرة جرها غير انما
كما يقال الراوي في جبل مثلا مفتوحة والجيم مضمومة وحكمة اي حكم المبني وان
على بناءه ان لا يختلف آخره اي آخر المبني لكن لا مطلقا بل لاختلاف
العوامل اذ قد يختلف آخره لاختلاف العوامل نحو من الرجل ومن
امرأة ومن زيد ومنى اي المبني والتأنيث باعتبار الجنس المصنف
واسماء الاسماء والموصولات والحركات والكنايات واسماء
الافعال والاصوات بالرفع عطف على اسماء الافعال لافعال
لتصديده بحسب الاصوات فيما بعد بالاصوات لا بالاسماء والاصوات
وبعض الظروف وانما قال بعض الظروف لاجتماعها بستة بنيت
بل بعضها فمفردة ثمانية ابواب في بيان الاسماء البنيت ولا بد لكل
واحد منها من علامة البناء ولان في الاسماء الاعراب واذا كان مبتدئا
على الحركة فلا بد عند ذلك من علامتين اخريين احديهما علامة البناء
على الحركة فان اصل البناء السكون والآخرى للحركة المعنوية احرها
لم اخيرت دون الباقيين المضمرة ما وضع لتكلم من حيث انه متكلم

يكل من نفسه او نحو ذلك من حيث انه من حيث انما يطلب يتوجه اليه الخطابة
وقيل المراد المتكلم يتكلم به او نحو ذلك من حيث انما يطلب يتوجه اليه الخطابة
يتكلم به وانت لمن يخاطب به ويخرج بهذا القيد لفظ المتكلم والمخاطب
فلا اسماء الظاهرة كلها موضوعات للغايب مطلقا او غايب تقدم ذكره
ويخرج بهذا القيد الاسماء الظاهرة وان كانت موضوعات للغايب
اذ ليس تقدم ذكر الغايب شرط فيها لفظا او معنى او حكم
اراد بالتقديم اللفظي ما يكون المقدم محفوظا اما تقدم ما حقيقيا
مثل ضرب زيد علامة التقديم مثل ضرب غلامه زيد وبالقديم المعنوي
ان يكون المقدم مذكورا من حيث المعنى لا من حيث اللفظ وذلك
اما مفهوم من لفظه بعينه كقوله تعالى لو هو اقرب للتقوى فان
مرجع الضمير هو العدل المفهوم من قوله لو افكاه مقدم من حيث
او من سياق الكلام كقوله تعالى لا يؤيه لانه لا تقدم ذكر الميراث دل
على ان ثمة مورثا فكان تقدم ذكره معنى واما تقدم الحكم فانما جاء
في ضميمة الشان والقصة لانه انما جئ به من غير ان يتقدم ذكر قصده
التعظيم القصة بذكر ما مبرهته لتعظيم وقهرها في النفس ثم تفسرها
فيكون ذلك الموعود ذكره او لا مفسرا وصار كانه في حكم العايد
الى الحديث المتقدم المعروف ببيتك وبين مخاطبتك وكذا الحال في
ضمير نعم رجلا زيد ورثه رجلا وهو اي المضمرة بالنظر الى ما قيل تسما
متصله منفصل فالمتصل المستقل بنفسه غير محتاج الى كلمة اخرى

المعنى

تشتي عشرة كلمة لثمانية عشر معنى يكون جملتها بسنتين كلمة تسعين
معنى وبينوا التكلل الامور عللا ومناسبات لا تقطع الكلام بذكر ما قاله
المفصل خاصة في المنصوب والمجرور المتصلان يستمر لانها فضلة
والمرجوع فاعل وهو كنه الفعل فحوزوا في باب الضارم التي وضوها
للاختصار استنار الفاعل فاكثفوا اللفظ الفعل كما حذف في اخر الكلمة
المشبهة شيئا ويكون فيما بقى دليل على ما القى على ما مضى في الترخيم
ولكن بهذه الاستنار ليس في جميع الصيغ بل في الفعل الماضي للغائب
الواحد المذكور اذ لم يكن سندا الى الظاهر فحوز يضر بـ وكلوا حدة
المؤنث الغائبة اذ لم تكن سندا الى الظاهر فحوز يضر بـ فان التاء
علامة التأنيث لا الضمير المرفوع واللام يجمع مع الفاعل الظاهر
في ضربت وفي الفعل المضارع المستكمل مطلق سواء كان مشي أو مجموعا
او واحدا او فوق الواحد مذكرا او مؤنثا فحوز يضر بـ ونضرب وكلوا حدة
المخاطب المذكر فحوز يضر بـ الضرب الواحد الغائب والغائبة اذ لم يكن سندا
الى الظاهر فحوز يضر بـ وهذا ضرب وفي الصفة مطلقا سواء كان اسم فاعل
او مفعول او صفة مشبهة او فعل التفضيل وسواء كان مفردا او مشي أو مجموعا
مذكرا او مؤنثا اذ لم يكن سندا الى الظاهر فحوز يضر بـ فحوز يضر بـ فحوز يضر بـ
وحده ضاربة والزيدان ضاربان والزيدون ضاربون والزيدات ضاربات
ولست الالف في ضاربان والواو في ضاربون بغير لانهما قبلان بباء التثنية والواو
والضاربان لا يتغير عن حالها الا بان يتغير عاملها والعامل هنا ليس عامل الضمير

هو حاصل في اسم الفاعل والضمير فاعل له والضمير باق على ما كان عليه في الرفع
فلو كانت ضاربان لا يتغير الا يرى ان الياء في ضميرين والنون في ضميرين
والواو في ضميرين والالف يضر بان لا يتغير فيهما اي الالف والواو
في الصفة حرف التثنية والجمع وليس بضميرين بضميرين ولا بسبع اي
لا يجوز الضمير المنفصل من فاعل كان او منصوبا لاجل شي لا تستغنى عن الفصل
اي لاجل تفرقة لان وضع الضاربان للاختصار والمفصل احضر فيمكن
لا يسوغ الانفصال وذلك اي تفرقة المفصل بالتقديم اي تقديم الضمير
على عامله لانه اذ تقدم على عامله لا يمكن ان يتصل به اذ الاتصال انما يكون
بآخر العامل او بالفصل الواقع لغرض لا يحصل الالة اذ الفصل ينافي الاتصال
وتركه يفتوت الغرض او بالحذف اي حذف عامله لانه اذ حذف عامله
لا يوجد ما يتصل به او يكون العامل اي عامله معنويا لا متصلا اتصال
اللفظ بالمعنى او يكون عامله حرفا والضمير الممول له مرفوع اذ الضمير المرفوع
لا يتصل بالحرف لانه خلاف لغتهم بخلاف المنصوب كخاشي وانكث
او يكون اي كون الضمير سندا اليه اي الى ذلك الضمير صفة جرت على غير
بهي لانه اي تلك الصفة كانية له فانه لو لم ينفصل الضمير عن هذه الصفة
لزم الالتباس ببعض الصور كما اذا قلت زيد عمر وضارب هو فانه لو قيل زيد وضارب
التي على السامع ان الضارب زيد وعمر هو فانه لا بد من الالة اقرب الى الضمير
المستتر كذا في ما اذا قيل ضارب هو فانه لا انفصال الضمير على هذا الظاهر يعلم ان مرجه
ما هو فاعل الظاهر وهو زيد والالاحاجة اليه واذ وقع الالتباس بدون الانفصال

في بعض الصور حمل عليه مالا يتيسر به دون فيه لاطم والبسب وانما
قال من يري له لا يري له فان الكسب من العاقل وغيره كما هو الظاهر
ليكون اشتغال اقتصادا على ما هو الاصل مثل اياك ضربت مثال التقديم
الفاعل وما ضربك الالف مثال الفصل لغرض وهو التخصيص وسأول
والشتم مثال الحذف العامل اي اتق نفسك والشتم وانما زيد مثال
كون العامل معنويا وما انت فاما مثال كون العامل حرفا ومهند
زيد ضاربته يتي مثال الضمير الذي اسند اليه صفة جرت على غير من لمجي
فانه اسند اليه الضاربة بجارية على زيد حيث وقعت خبر له وهو صفة
لهند حيث قام الضرب بها وانما يصح ذلك اذا كان هي فاعمل الالف
والالفان داخل في صورة الفصل لغرض التاكيد ولكنه تأكيد لازم لافعال
بدليل نحن الزيدون ضاربوهم نحن وروي عن النخشي ضاربهم
نحن وعلى هذا يكون فاعلا كما قال واختار بالتمثيل صورة لا لبس
فيها ليشب الحكم في صورة الالبس بالطريق الاولى واذا اجمع الضمير
وليس احدهما مفعولا احترزا عن نحو اكلت منك اذ المفعول كان مجزعا
الفعل فكانه لم يتحقق الفصل بين الفعل والضمير الثاني في اصلاح
اتصال فان كان على تقدير اجتماعها وعدم كون احدهما مفعولا
اي احد الضميرين اعرف من الآخر احترزا عما اذا نساها يا نحو
اخطاها اياه حيث يجب الاتصال في الثاني للتميز عن تقدم احد
المتساويين فيما هو كالجملة الواحدة من غير ترجيح وقدمته اي احد

151
احد الضميرين الذي هو اعرف من الآخر احترزا عما اذا كان الاعرف مفعولا
نحو اعطيتك اياك فيلزم انفصال التقدير الحكم في تاخير الاعرف ولا يلزم
طعن في قول القائل بايراده على خلاف الاصل وعلى سبيل تجويز الاتصال
ايضا نحو اعطيتك فلان لاني راى الاقرب اني ان شئت اوردته متصل
اعطيتك باعتبار عدم الاعتداد بالفصل بما هو متصل وان شئت اوردته منفصلا
نحو اعطيتك اياه باعتبار الاعتداد بالفصل بما يفصله وان كان متصلا بوجوب
ضربك فانه اجمع فيه ضمير ان ليس احدهما مفعولا بل الاول بالاضافة
ونصب الثاني بالمفعولية وقدم الاعرف الذي هو ضمير المتكلم فلك
الوصل عدم الاعتداد بالفصل بالمفصل ذلك الفصل نحو ضربني اياك
للاعتداد بالفصل والاي وان لم يكن احدهما اعرف او يكون ولكن
ما قدمته فهو اي الضمير الثاني على كل من التقديم بين مفصل لا غير اما
على التقديم الاول ليلا يلزم الترجيح في تقديم احد المتساويين على الآخر
فيما هو كالجملة الواحدة بلا ترجيح واقا على تقدير التناهي الحكم اعظم تقديم
الانفصال على الاقوال فيما هو كالجملة الواحدة نحو اعطيتك اياه مثال كما لم يكن احدهما
اعرف لكونهما ضميرين غائبين او اعطيتك اياك مثال لما يكون احدهما اعرف وهو
ضمير المتكلم لكن ما قدمته والحق بايراده كما ان احدهما كان واخرها اذا كان
ضمير الاتصال كما تقول كان زيد قائما وكنت اياه لانه كان في الاصل خبر مبتدأ
وجب ان يكون خبر المبتدأ اعظم منفصلا لان عامله مفعول ويجوز ان يكون ضميرا
متصلا ايضا نحو كان زيد قائما وكنت لانه نسبة بالمفعول وضمير المفعول في

في مثل ضربه واجبة الاتصال فني تشبيه المفعول ان لم يكن واجبا للاتصال فلا أثر
من ان يكون جازبا للاتصال لكن الاتصال كما لان رعاية الاصل اولى
من رعاية المثل بهمة بالمفعول والاكثر في الاستعمال انفصال الضمير بعد لولا
لكون ما بعد لولا مبتداء محذوف الخبر تقول لولا انت الى اخره بمعنى لولا ان
لولا انما لولا انتم لولا انت لولا انما لولا انتن لولا صول لولا هما لولا هم
لولا هي لولا هما لولا هي لولا انا لولا نحن وكان الا وفق بما سبق ان
يقول لولا انا لولا نحن الى اخره ما لكن غير الاسلوب تشبيها انه ليس
بضم وري وكذلك الاكثر في الاستعمال انفصال الضمير المرفوع بعد عسى
لكون ما بعد عسى فاعلا وتقول عسى الى اخره ما وجاد في بعض اللغات
لولاك وعساك الى اخره ما فذهب الالفش الى ان الكاف بعد لولا
ضمير مجرور موقع المرفوع فان الضمير قديم بعضها موقع بعض كما تقول ما انا
كانت فانت في هذا المقام مع انه ضمير مرفوع وقع موقع المجرور وذهب سيبويه
الى ان لولا في هذا المقام حرف الجر فالكاف ضمير مجرور واقع في موقعه فالالفش
نصرف ما بعد لولا وسبويه في نفسه واتاعساك فذهب الالفش
الى انه ضمير منصوب واقع موقع المرفوع وسبويه الى ان عسى عمل على الفعل تنباها
في المعنى فهنا ايضا الالفش تعريف في الضمير سبويه في العامل ونون الوقاية
مع الياء اى ياء التوكيد لازمة في الماضي افا لجملة تلك الياء ونفي آخر الماضي على غير
المتخصص بالاسم التي هي آخر الجملة ولهذا سميت نون الوقاية نحو ضربني وكذلك
نون الوقاية لازمة في المضارع لكن لا مطاوع بل حال كونه مخرجا عن نون الاسم

اى عن نون هى الاعراب نحو قصر بنى السقي آخر المضارع ايضا من تلك الكسرة
 بخلاف كسرة قصر بين الازنه فى الوسط كحى وبخلاف كسرة لم يكن الذين كعروا
 وقيل الحى لعروضها وانت مع النون اللاحقة الكانية فيه اى فى المضارع
 ومع لدن وان واخواتها يفتح ان وكات ولكن وليت ولعل مخيرتين
 الايتان بنون الوقاية للمخاطبة على الحركات البنائية فى غير لدن وعلى
 السكون ولون وبين تركها تحذف عن اجتماع النونات ولو حكما كما
 فى لعل لعرب اللام من النون فى المخرج وحلها على اخواتها كفى ليت ويحذف
 طوق نون الوقاية فى ليت من بين اخوات ان لعدم مانع فى ذاتها
 والحل على اخواتها خلاف الاصل وفى من وعن وقط وقد وهما بمعنى
 حسب للمخاطبة على السكون اللام الذى هو الاصل فى البناء مع قلته
 الحروف وعكسها اى عكس ليت لعل فى الاختيار فى المختار فيها ك
 النون لتقل التضعيف وكثرة الحروف ويوسط بين المبتداء والخبر
 قبل العواجل مثل زيد هو القائم وبعدنا اى بعد العواجل نحو كنت
 انت الترتيب صيغة مرفوعة ولم يقل ضمير مرفوع لكان الاختلاف فى كونه
 ضمير منفصل مطابق للمبتداء افراد او ثنية وجمعا وتذكير او اثينا
 وتكلى وخطابا وغلبة تسمى بهذا المرفوع فضلا وذلك المتوسط ليفصل
 ذلك المرفوع المتوسط بين كونه اى كونه الجزئية وجمعا فيما يصلح
 لهام التبع فى دخل فيه بالانفصاح وذلك عند اختلاف الاعراب
 وكون المبتداء ضمير او غيره ذلك بالحل على صورة اللبس والتمط

أي شرط الفصل بذلك المرفوع أن يكون الجزع معرفة لأن الفصل
أما يحتاج إليه فيها أو أفعل من كذا إلحاقه بالمعرفة لاستلزام اللام
مثل كان زيد هو أفضل من عمر ووافقه على مثال أفعل من بعد
دخول العوامل دون المعرفة ودون الجزع قبل العوامل لاستقرارها
عن المثال كغيرهما ولا موضع له أي للفصل من الاعراب عند التحليل
لأنه عند حرف على صيغة الضمير وعند بعضهم لم ينته لا يقتضيه من
للاعراب ولا عامل لكن التحليل يستبعد القاء الاسم فذهب إلى حرمة
وبعض العرب يجعل مبتدأ أي يستعمل بحيث يحكم النجاة بكونه مبتدأ
والألف العرب لا يعرف المبتدأ والجزع ما بعده خبره فقولنا خبره أما مرفوع
على أنه خبر والجملة حال أو منصوب عطوف على ثاني مفعولي الجملة وأما قوله
من العرب جعله مبتدأ وبرع ما بعده في مثل كنت أنت الذي قبلت
زيد هو المطلق وفي بعض النسخ المتن مبتدأ ما بعده خبره بدون الواو
وحرف الرفع متعين ويتقدم قبل الجملة وإيراده لفظة قبل التأكيد
التقدم لأنه تقدم الضمير على مفعوليه وهو لا يبعد أن يقال معنى
الكلام ويقع مقدما من غير سبق مرجع وذلك بحسب المفهوم اعلم من أن
قبل الجملة أو لا فلا ذلك قيده بقوله قبل الجملة أي قبل هذه الجنس
من الكلام ضمير غائب يسمى ضمير الشأن إذا كان مذكورا للمطابقة لأن
الضمير راجع إليه وضمير القصة إذا كان مؤنثا وحينئذ تانيته إذا كان
إذا كان المؤنث فيها مؤنثا ليحصل النسبة فيفسر ذلك الضمير الغائب

لا بهامة بالجملة المذكورة بعده أي بهذه الحصة من الجنس المذكور في الظاهر
أن قوله يسمى ضمير الشأن والقصة معرفة بيان للواقع ليس حاضرا في بيان
القاعدة فانه لا دخل للقصة في هذا الحكم فانه ثابت سواء وقع بهذه التسمية
أو لا وأيضا يلزم استدراك قوله يفسر بالجملة بعده فعل هذا العلم بحل التقديم
على ما ذكره انتقضى القاعدة بقولنا الشأن هو زيد قائم على أن يكون هو
مبتدأ راجع إلى الشأن وزيد قائم خبره فانه يصدق عليه أنه ضمير غائب
مقدم الجملة يفسر بالجملة بعده فانه باعتبار رجوعه إلى الشأن لا يخرج عن
الابهام بالكلية بل غاية نفع جملة زيد قائم كما لا يخفى ويكون ضمير الشأن
أو القصة متصلا أو منفصلا وإذا كانت متصلا يكون مستتمرا أو بارزا
على حسب العوامل فإن كان عاملا معنويا بأن يكون مبتدأ كان متصلا
وإن كان لفظيا يصلح الاستدراك الضمير كان مستتمرا أو البارزا مثل زيد قائم
مثال المنفصل وكان زيد قائم مثال المتصل المستتمر وأنه زيد قائم مثال
المتصل البارز وحذفه عن اللفظ باجتماعه لانسباؤه مستمرا حال كونه منصوبا
ضعيف أي جائز مع ضعف بخلاف ما إذا كان مرفوعا فانه لا يجوز أصلا لكنه
عدة أجازوه فلكونه على صورة انفصال وأما ضعفه فلأنه حذف ضمير
مؤنث بلا دليل عليه لأن الكلام مستقل مثله أن من يدخل الكفينة يوجأ
يلق فيها جازا وظباء الأفعى أن المفتوحة إذا خففت فانه أي حذف
بجمله الأضمار بها مع كونه منصوبا لأن كقولنا تعاد أخوه دعويهم أن الحمد
لله رب العالمين وذلك لأنه قد خففت أن وإن لتقبل ما بالتشديد

من انواع اسماء الإشارة يعني المفرد المذكر والمؤنث ومثنىها وجمعها
وهي ستة راجعة الى خمسة لاشتراك جمعها وانما قلنا من انواع اسماء
الإشارة لان افراد المفرد المؤنث تنفع الى ستة فيكون الحاصل من
انضرب خمسة وعشرين وهي اي تلك الخمسة والعشرين من ذلك المذكر
يعني ذلك اذا اشترت الى مذكر ومثا طلب مذكر ام ذكر اذا اشترت الى مذكر
وخطبت مذكر من وذلك اذا اشترت الى مذكر وخطبت الى مذكر من وعلى
هذا القياس ذاك ذاك اذا اشترت الى مذكر من وخطبت مذكر
الى ذاك ذاك ذاك ذاك اذا اشترت الى مذكر من وخطبت الى مؤنثات
وكذلك الباقي يعني تاك الى تاكن وتيك الى تيكن وتانك وتيكك
الى تاكنن وتيككن واو تاك بالمتد واو تاك بالقص الى او لاكن
واو لاكن واو لاكن ففقد اوردته الترخيصة والماكن وفي الصحاح
لا تغفل ذيك فانه خطأ ويقال ذالك القريب وذلك للبعيد وذلك للمتنو
واخر المتنو لان التنو لا يتحقق الا بعد تحقق الطرفين ولما راي
للمصنف اشتغال كل من هذه الكلمات الثلاث مقام الاخرين
منها لم يخذ هذا الفرق من هذا الى غير فقال ويقال وتلك
وتانك وذلك حال كونها بين الاخرين مشددين واو لاكن
باللام اي هذه الكلمات الاربع مثل كلمة ذلك المذكورة افادة البعد
ولا يبعد ان يجعل ذلك إشارة الى الكلمة ذلك المذكورة بقا وانما كان
وذلك وتانك مخففين واو لاكن بغير اللام المتنو وانما هو

وهنا بضم الهاء وتخفيف النون وسبق الهاء وتشديد النون وهو
الاكثر وجاء كسر الهاء ايضا فلما كان الحقيقى خاصة لا يستعمل
في غير الامايزا على سبيل التشبيه وانما عداها من الاسماء الإشارة
فقد يستعمل في المكان وغيره **الموصول** اي الموصول للمعدود والمنتهى
في اصطلاح النحاة ما لا يتم جزاءه اسم لا يتم من حيث جزئية في لا يكون
جزءا تاما ان كان جزءا غير تاما او لا يصير جزءا تاما ان كان يتم من الاصل
النافضة والمراد بالجزء التام ما لا يحتاج في كونه جزءا او لا يتم الى
المركب او لا الى النضمام امر اخر معه كالمبتدأ والخبر والفاعل والمفعول
وغيرها وانما في كونه جزءا تاما لانه اذا كان مجموع الموصول
والصلة جزءا من المركب يكون الموصول وحده ايضا جزءا لكن لا جزئيا
تاما او لا بالصلة وعادة والمراد بالصلة معناه اللغوي لا الاصطلاحي
فانه الاصطلاحي عبارة عن جملة مذكورة بعد الموصول شاملة على غير
عابدها فمعرفة ما موقوف على معرفة الموصول فلو حترف الموصول بها
لنرم الدور والقرينة على ان المراد بها معناه اللغوي الاصطلاحي
قوله وعادة فانه لو اراد به معنى الاصطلاحي لكان هذا
القول مستدركا لانه لا يخرج مثل اذ اوجبت وليس لها صلة
اصطلاحية ولما قل ان يقول يمكن ان يعرف الصلة بما لا يتوقف
معرفة على معرفة الموصول بان يقال الصلة جملة متصلة باسم
لا يتم جزءا لامع هذه الجملة شاملة على عابدها ليدفع هذا الجوز ان يكون

المراد بالصلة معناها الاصطلاحي واللازم الدور وذكره العايد مع انه
ما خوذ في مفهوم الصلة الاصطلاحية تخرج بما علم ضمنا جالفة في الاثر
عن مثل اذا وجبت وثا كانت الصلة بمعنى ان لم يحسب المفهوم ان يكون
خبرية او غير خبرية ولا يكون بحسب الواقع الاخبارية والعايد انهم من
ان يكون ضمير او غيره واذ كان الضمير ان يكون للموصول او غيره
والواجب ان يكون ضمير للموصول بغير ما يقول وصلته ان صلة ما لا يتم
جزء الابلصلة جملة خبرية او ما في معناها كاسم الفاعل والمفعول والعايد
ضمير لا غير ضمير له اي للموصول لا غير وصلة الالف واللام اسم فاعل
او مفعول لان اللام للموصول له تشبيه اللام الحرفية فجعلت صلته ما كان
جملة من مفرد صورة مثلا بالحققة والتشبيه جميعا وهي للموصول الذي
للمفرد المذكور والتي للمفرد المؤنث والذان مثنى المذكور واللتان مثنى
المؤنث ويكون بالالف في حال الرفع والياء في حال النصب والجر
والاولى على وزن فعلا لجمع المذكور والمؤنث الا انه في جمع المذكور الشهور واللات
كاللآتين لجمع المذكور واللام في بالهمزة والياء واللام بالهمزة المكسورة
فقط واللام بالياء فقط مكسورة او ساكنة اجزاء للموصول مجرى
الوقف لجمع المذكور والمؤنث الا انها في جمع المؤنث اشهر واللام في اللواتي
لجمع المؤنث وصاد في اللواتي اللات بخلاف الياء وابقاء لاكثر قطع اللات
وفي اللواتي اللواتي بخلاف اللواتي معا وما يعني الذي فيها لا يفكر
غالب الخوف اما خبرته وجاد فيما يفكر في السماء وحاسنا ما ومن

ايضا بمعناه فيمن يعقل ويسوى فيهما المفرد والمثنى والمجوع والمذكر والمؤنث
واي بمعنى الذي نحو ضرب ايتهم في الدار اي ضرب في الدار واية بمعنى
التي نحو ضرب ايتهم في الدار وذا الطائفة اي النسوبة الى بني طلي
لاختصاص مجيها موصولة بلغتهم بمعنى الذي والتي قال الشاعر وبير
ذو حشرت وذو طوبت ان التي حشرت والى طوبتها وذا بعد ما كان كناية
للاستتمام نحو ماذا صنعت اي ما الذي صنعت والالف واللام اي مجيها
بمعنى الذي او التي امر المثنى او المجوع والعايد للمفعول الى العايد الذي لا يتم
الموصول لانه اذا كان مفعولا لا يجوز حذوه اذ لم يمنع مانع لانه فضلة
الا اذا كان فاعلا لكونه عمدة نحو قول تعالى انه يبسط الذر في لمن يشاء
ويقدر اي لمن يشاء اعلم ان النجاة وضوعا بالاسمونة باب الاخبار
بالذي او ما يقوم مقامه ومقصودهم من وضعه تحريدا للمتقلم فيما تعلم
في هذا الفن من المسائل وتذكيره اياها فانهم اذا قالوا لا جبر عن
الاسم الغلاني في الجملة الغلانية بالذي بعد بيانهم طريقة الاخبارية
لا بدل من تذكر كثير من المسائل الخفية وتدقيق النظر فيها حتى يعلم ان ذ
ذلك الاخبار في اي اسم يقع وفي اي اسم يقع فاراد للمص الا ان ذ
التي هذا السبب فقال اذا اجبرت اي اذا اردت جبر عن خبر جملة بالذي
اي يستعانة الذي اولي الالف واللام فان البت ليست صلة
للاخبار لان الذي مجر بها لا مجر بها مصدر بها او وقعت كلمة الذي اسما
او ما يقوم مقامها في صدر الجملة الثانية وجعلت موضع مجر عنها اي في موضع

ما هو خبر عنه بالذي في الجملة الثانية يعني في موضعه الذي كان له الجملة
الاولى ضمير الراجح الى الكلمة الذي واخرته اي اجرت المجزئة عن الضمير
خبر انصب على الحال او ضمن آخرته معنى جعله خبرا متاخرا فاذا اجرت
شلا عن زيد من جملة ضربت زيدا الكلمة الذي او فترها في صدر الجملة
وجعلت في موضع ما هو خبر عنه في هذه الجملة اعني نيدا او المراد بموضعه محله
الذي كان له في الجملة الاولى وهو محل المفعول من ضربت ضمير الذي واخرته
المجزئة يعني زيدا وجعلت خبرا عن الذي وقلت الذي ضربته زيدا وكذلك اي
مثل الذي الالف واللام في الجملة الفعلية خاصة ليصبح باسم الفاعل
والمفعول منها فان صلة الالف واللام لا يكون الا اسم الفاعل او
اسم المفعول ويمكن ان يؤخذ اسم الفاعل من المبني للفاعل واسم
المفعول من المبني للمفعول بشرط ان يكون الفعل الذي يصفه الجمل
الفعلية متصرفا او غير متصرف ونحوهم وبس وجند او سى وليس لا يجزئ
منه اسم الفاعل ولا المفعول فلا يخبر باللام عن زيد ليس زيد مطلقا
وبشرط ان لا يكون في اول ذلك الفعل خبر فاستفاد منه اسم الفاعل
والمفعول معناه كالسين وسوف وحرف النفي والاستفهام فلا يخبر
باللام عن زيد في جملة سيفوم زيد فانه اذا بنى اسم الفاعل من سيفوم
يكون قائما فيفوت معنى السين فاذا انفرد امر منها اي من الامور
الثلاثة التي هي تصدير الموصول ووضع عايد الموصول مقام ذلك الاسم
وتأخير ذلك الاسم خبر انفرد الاخبار ومن غمى ومن اجل انه اذا

اذا انفرد امر منها انفرد الاخبار امتنع الاخبار بالذي في ضمير التي بان
يكون ضمير التي من خبر عنه لا متعلقا بتصدير الجملة بالذي وتأخير الخبر عنه خبر
الوجوب تقدمه على الجملة وكذلك امتنع في الموصوف بدون القسمة وفي القسمة
بدون الموصوف فلا يجوز في ضربت زيدا العاقل ان يخبر بالذي عن زيد دون
العاقل ولا عن عاقل بدون زيد لاستلزام وقوع الضمير موصوفا
بخلاف ما اذا اجرت عن مجموعها فيقال الذي ضربته زيدا العاقل
وكذلك امتنع في المصدر العاقل بدون المفعول فلا يجوز في نحو ضربت
من دق القصار الثوب ان يخبر بالذي من دق القصار بدون الثوب
لان يودي الى ان يعمل الضمير الذي جعل في موضع دق القصار عايدا في الثوب
بخلاف الذي يجب منه دق القصار الثوب وكذلك امتنع في الحال
لان الحال يجب ان تكون مكررة فلا يجوز ان يقع الضمير الذي هو في موضعه
بالحالية وكذلك امتنع في الضمير المستحق للغير ان يقع في الكلمة الذي لا متعلق
تصدير الذي لاستلزام ذلك عود الضمير بالغير في ذلك الغير بالضمير وكذلك
امتنع في الاسم المشتمل عليه اي على الضمير المستحق للغير نحو قولك زيد ضربت
خلامة فلا يصح الاخبار عن خلامة بان يقال الذي زيد ضربته خلامة لانك
اذا جعلت الضمير عايدا الى الموصول بقى المبتدأ بلا عايد وان جعلته عايدا
الى المبتدأ بقى الموصول بلا عايد وكل منهما ممتنع وماذا الاسمية لا كقيدته
فانها اذا كانت نحو انما زيد قائم وانما نافية نحو ما ضربت زيدا او ما زيد قائم
نحو عرفت ما انشتمت به واستقامتية نحو فاعندك وما فعلت وشملت

لما نضع الصنع الموصوفه اتابعه في معرفته بما يوجب كذا الشيء فيجب ان
يحمل كذا كذا كذا النفس من الامر له فوجه كل العقل ان رتب شي
نكرة النفس وتامة بمعنى شئ منكم اعتدائي على الشيء الموقوف عند سبويه
كقوله تعالى فنفق هي يعني نعم شئ او نعم الشيء هي وضعت كذا ضرب ضربات اي
ضرب اي ضربا كان ومن ذلك ان يكون موصولة كذا كذا من حادث
واستثنائية كذا من تعزيت او شرطية كذا من تعزيت ضرب وضرب وموصوفة اتابعه
كقوله وكفى بها فضلا على من غير ناحت الشيء لحد اياتنا التي تخص غيرنا
او يجلد كذا من جازك قد اكرمته الا في التام والصفة فان كلمة من لا يجلد
تامة ولا صفة واي للذكر واية للمؤنث كمن في ثبوت الامور الاربعة
وانتقاد التامة والصفة في الصفة الموصولة كذا ضرب اي لقيت
والاستثنائية كذا اي اكرمته واكرمته لقيت والشرطية كذا اي
حادث فكل الاسماء الحسنى والموصوفة كذا اي اكرمته الرجل وقيل
اي صفة اتفاقا فلم يجعل المص كن الذي لا يقع صفة اصلا واجيب
بان ايا الواقعة صفة في الاصل استثنائية لان معنى مررت برجل
اي رجل رجل عظيم بسأل عن حاله لا يعرفه كل احد نقلت عن الاستثنائية
الى الصفة واي كل من اي واية معربة بالاتفاق وحدها لا يشتركها
في الاسم غير تام من الموصولات الا على اختلاف في اللذان واللتان
وفي ذو الطائفة وانا اعلمت لانه التزم فيها الاضافة الى المفعول الثاني
من خواص الاسم المتكسر فلا بد وجب واذا اذا كانا موصولة

حذف صدر صلتها كقوله تعالى لتسبحن من كل شعبة ايتهم اشتدوا انهم
عينا فمن قرأوا بالضم اي ايتهم هو شدة وانا بنيت موصولة عند حذف
صدر صلتها لتسبحن من كل شعبة الحرف من جهة الاحتياج الى امر غير الصلة وبنيت
على التضم تشبيها لبا بالنايات لانه حذف منها بعض ما يوضحها كحذف من
النايات ما يبينها وهو المضاف اليه ولم يستثن الموصوفة البناءة مثل ايتهم
الرجل كما استثن التي حذف صدر صلتها لانه ذكره في قسم المندى ان كل
ما يقع مندى مفر دأ مفرقة فهو مبتدئ وبناء الموصولة لهذا هذا حاجة الى التذكير
ثانيا وفي قولهم ما ذا صنعت وجرها ان احدهما ان معناها ما الذي على ان يكون
ذا معنى الذي فيكون التقدير اي الشيء الذي صنعت اي صنعت فاما مبتدأ
وما بعده خبره او بالعكس وج جوابه رفع اي مرفوع على انه خبر مبتدأ محذوف
كما اذا قلت الاكرم ام اي الذي صنعت الاكرم ام ليكون الجواب مطابقا
للسؤال في كون كل منها جملة اسمية والوجه الآخر ان معناه اي شئ
وتنهنا عجا ربنا ان احدهما ان ما ذكرها لهما بمعنى اي شئ والثانية ان
معناه اي شئ وذا ابتداء واية والظاهر ان مواد ايتهم واحد فان معنى
قولهم انها كذا لهما بمعنى اي شئ انه لكل منهما معنى بالاستقلال لكون
كلمة ذا ابتداء في المفهوم من مجموعها اي شئ وج جوابه نصب اي منصوب
على انه مفعول الفعل محذوف كما اذا قلت الاكرم ام اي صنعت الاكرم
ليكون الجواب مطابقا للسؤال في كون كل واحد منهما جملة فعلية
ويكون في الاول نصب الجواب بتقدير الفعل المذكور وفي الثانية رفع

بنى بنىم اخلفوا فيه فاكتمهم بوافقون المجازين في بناءه واقلهم لا
يوافقون المجازين بين ذات الارز وغيره بل يكون باعتبار الكل فخصا
على للكل وجه الاكثر من ان التاء حرف مستقل تكونه في خبره كالمكره
فاخيه فيه البناء لانه اخف اذ سلوك طريقة واحدة اسهل من سلوك
طرائق مختلفة **الاصوات** اعلم ان الاصوات الجارية على لفظ الانسان
اما منقولة الى باب المصادر ولزمت للمصدرية ولم يغير اسم فعل ولم يلم
المصدرية وصارت اسم فعل فالاول مثل وانما تتج وكلمة حكم المصادر
والثاني مثل منه وضه وكلمة حكم السماء الافعال وانما منقول بلغة
على ما كانت عليه حين كونها اصواتا ساذجة ولم تغير مصداقها والاصوات
الافعال وهي علم انواع فمنها ما يعرف للانسان عند عروضه معنى كقول
المدوم والمفجوع في وج لا يقدر ان يحكم عليه شيء او به على شيء ومنها
ما يجري على لفظ الانسان على سبيل الحكاية بان يصدر من نفسه ما يشبه
صوت شيء كما اذا قلت غاق فاصدا الاصدا ما يشبه صوت الغر
عن نفسك وج لا يقدر ان يحكم عليه اوبه ومنها يصوت به لاجل يكون
اما لغيره او دعاء او غير ذلك كما اذا قلت حج لانا جة البعير وج ايضا
لا يقدر ان يحكم عليه اوبه وهذه الاقسام كلها مبنيات لانها لا تتغير
واذا تلفظ بها على سبيل الحكاية كما اذا قلت قال زيد عند التجب وفي
وعند ان خة البعير في او غاق صوت الغراب فهي في هذه الحال لا تتغير
مبنية لكن لا من حيث انها اصوات بل من حيث انها حكاية عن اصوات

والله او بالاصوات ههنا ما كانت باقية على ما هي من غير تغيرها على
سبيل الحكاية وهي بهذه الاصوات ليست بسما ولعدم كونها ذات
بالوضع وذكر في باب الاسماء لاجل انها جارية واخذنا حكمها ونبت خبرها
بحر اما التكرير فيمنه من الاسماء فالاصوات بهذه الاعتبار كل لفظ
انما قال لفظا ولم يقل اسم لعدم الوضع فيها كما عرفت على بصوت اى
اصدر على لسان الانسان ان تشبهها بصوت شيء كما عرفت في القسم الثاني
من الاصوات الغير المنقولة او صوت به للبهائم يقع مثل لانا جة او زجر
او دعاء او غير ذلك وانما قلنا مثل لان المتبادر من البهائم ذات
القدائم الاربع فلما يتناول ما هو للطور بل البعض اقر الان ايضا كما
كالصبيان والمجانين واذا كان ذكره على سبيل التمثيل يتناول التوفيق
كلها فالاول كقوله اذ اصوت به انسان تشبها للغراب والثاني كقوله مشددة او
مخففة عند انما خة البعير ولم يذكر المقص القسم الاول وهو ما كان صوت الانسان
ابتداء من غير صوت تعلق بالغير قبل ذلك لانه لما كان هذا القسم
من تعلقها بالغير محققين بالاسماء المبنية كان كون ذلك القسم كذلك
لكونه لان من غير تعلق بغير **المركبات** اى المركبات المعروفة من
المبنيات كل اسم حاصل من تركيب كلمتين حقيقة او حكمي اسمان او
فعلين او حرفين او مختلفين وجعل كلمة واحدة ليست بمرجوبة
اصلا لانها في الحال ولا قبل التركيب وانما قلنا حقيقة او حكمي
لئلا يخرج مثل سيبويه فان الجذر الاول خبر منه صوت غير موضوع

بمعنى فلا يكون كلمة لكنه في حكم الكلمة حيث اجري مجرى الاسماء المبنية
وقوله ليس نهما نسبة يخرج مثل عبادته ونابط شتر الان بين جزء
كل واحد منهما نسبة قبل العلية ولا يخفى انه يخرج بهذا القيد مثل
خمس عشر من الخمر ان من اخرا المجرود لان بين جزءه قبل التركيب
نسبة العطف وتعين النسبة على وجه آخر لم يخرج منها هذه النسبة
اصعب من خر طالق والاحسن ان يقال المرد بالنسبة نسبة
مفهومة من ظاهرها هيئة تركيب احدي الكلمتين مع الاخرى ولا شك
انه يفهم من ظاهرها الهيئة التركيبية التي في عبادته النسبة الاضافية ومن
ظاهرها الهيئة التركيبية التي في نابط شتر النسبة العقلية التي يكون بين
الفعل والمفعول بخلاف مثل خمس عشر فان هيئة تركيب احدهما
مع الآخر لا يدل على نسبة اصلا كما ان هيئة تركيب احدهما تنطوي جوعا
مع الآخر لا يدل عليها من غير فرق فانطبق الحد على الحد ودلوا وعكسا
فان تضمن الجذر الثاني حرفا حرف العطف او غير بنينا الجزاء ان الاول
يوقع آخره في وسط الكلمة التي ليس محلا للاعراب والثاني تضمنه
الحرف كونه عشر فان اصله عشرة وحذفت الواو وركبت
عشرة مع خمسة ومثل حادي عشر واخواتها يعني اخوات حادي عشر من ثاني
عشر الى تاسع عشر واخوات كل من خمسة عشر وحادي عشر ثمانية اورد
مثالين ليعلم ان البناء ثابت في هذه المراكيب سواء كان احدهما معدا
الزائد على العشرة او صيغة الفاعل المشتقة منه ونسب في نظر لان الثاني

فيه لا يتضمن الحرف لانه لا يرد به حادي عشر وجوابه ان المراد بصيغة الفاعل
اذا اشتق من اسماء العدد واحد من المشتق منه لكن لا مطلقا بل باعتبار
وقوعه بعد العدد السابق على المشتق منه فان الثالث مثل واحد
من الثمثة لكن لا مطلقا بل باعتبار وقوعه بعد الاثنين فلي اخذ بهذه
الصفة من المفردات للدلالة على ما ذكرنا ارادوا ان ياخذوا مثل ذلك
من المركبات ولا يسيء ذلك من مجموع الجزئين لان صيغة الفاعل لا يتبع
حروفها جميعا فاقسموا على اخذها من احد الجزئين اذ في اخذ بعض
الحروف من كل جزء مظهر الالتياس واخراها الاول ليدل على المقصود
من الاول الامر فاخذوا مثلا من احد عشر المتضمن حرف العطف
حادي عشر بمعنى الواحد من احد عشر بشرط وقوعه بعد العشرة حادي عشر متضمن
حرف العطف باعتبار انه ماخوذ من احد عشر المتضمن حرف العطف باعتبار
ان اصله حادي عشر والاصل له وعلى هذا القياس الحادي والعشرون لا
يخرج منها الا بدكم الواو وحذفت الا اثنى عشر واثنى عشر فانه لا ينبغي فيها الباء
ان يبنى الثاني للضمين ويعرب الاول يشبه بالمضاف بسقوط النون
والاى وان لم يتضمنه الثاني حرف اعرب الثاني مع منع صرفه ان لم يكن
قبل التركيب مبنيا كبعليد ومن الاول لوسط المانع من الاعراب وعلى النج
لانه اخف في الاصح اى اعرب الثاني مع منع صرفه وبنوا الاول انما هو
في اصح اللغات وفي لغتان اخريان احدهما اعرب الجزئين معا
واضافة الاول الى الثاني ومنع صرف المضاف اليه واخرها اعرب

الجنتين واضافة الاول الى الثاني وحرف الثاني **الكنايا** جمع كناية وهي اللفظة
 والاصطلاح ان يعبر عن شيء معين بلفظ غير صريح في الدلالة لتوضيح من الاشارة
 كالابرهام على ابي معين كقولك جاد في خلدان وانت تريد زيد والمرد
 برهامنا ما يكتب به لا بمعنى المصدر بل ولا يكتب به بل بعضه ولا كل بعض بل
 بعض معين فكأنهم اصطلاحوا في باب المبنيات ان تريدوا ابراهما ذلك البعض
 المعين ولذلك لم يقل بعض الكنايات كما قال بعض الظروف ويتعدى بعضها
 الا بالانصراف به مفصلا فلذلك اعرض عن تعريفها مطلقا وتوضيح ذلك
 البعض المعين فقال الكنايات كم وبنوا وما يكونها موضوع وضع الحرف
 او يكون الاستفهامية متضمنة بمعنى الحرف وحمل الجارية عليها وكذا وبنوا
 لانها في الاصل ذات من الاسماء والاشارة دخل عليها كالف التشبيه
 وصار المجموع بمنزلة كلمة واحدة بمعنى كم وفي ذل اصل بناءه وكل
 واحد منها ما يكون للعدد والكناية عنه وجاءت كناية عن خير العدد ايضا
 فخرجت يوم كذا كناية عن يوم السبت او غيره وكيت وزيت للحديث
 اي الكناية عن الحديث والجملة وانما بنينا لان كل واحد منها كلمة
 واقعة موقع الجملة التي من حيث هي لا يستحي اعلم بالاولى والبناء فلما
 وقع المفرد موقعا ولم يجز خلقه عن خارج البناء الذي هو اصل في الكلام
 قبل التثنية ومن الكناية كناية عن ابي بنى لانه كاف التشبيه دخلت
 على ابي واتي كان في الاصل مع كناية عن الجنتين معناه الا
 فترادى وصار المجموع كاسم مفرع بمعنى كم الجنتين فصار كناية باسم مبتدئ

على السكون اخره نون ساكنة كما في من لانتون يمكن ولهذا يكتب بعد
 الياء نون مع ان التنوين للصورة لانه في الخط فخرته في البناء من خطه
 اخواتها ولذلك لم يذكره المصنف معها فكم الاستفهامية المتضمنة معنى الاستفهام
 ميمية التي يرفع الابرهام عن جنس السؤل عنه منصوب على التثنية مفرد
 لانها لما كانت للعدد ووسط العدد وهو من احد عشر الى تسعة
 وتسعين ميمية مفرد منصوب جعل ميمية كذلك لانه لو جعل كاحد العلم فان
 كان تحكلا وكم الجارية ميمية تاجمة وبالاضافة مفرد تارة ومجوزة اخرى تقول
 كم رجل عندي وكم رجال كما تقول يا ثوب وثلاثة اثواب وانما جاء مفرد لان
 العدد والكثرة ميمية كذلك وانما جاء مجعلا لان العدد والكثرة فيه ميمية
 كثره صريحا ولما كانت هذا المشابهة في التصريح بالكثرة فيه ميمية
 جعل جمعية ميمية كما تباينة عن معنى التصريح بها وتدخل من غيرها اي في
 ميمية كم الاستفهامية والجارية تقول كم من رجل ضربت وكم من قمرية اهلكك
 قال السراج الرضوي هذا في الجارية كثره كم من ملك وكم من قمرية وذلك
 الموافقة جرة الهمزة اليه كم واما ميمية كم الاستفهامية فلم الحشر عليه
 مجز وراعي في نظم ولا تظن ثم ولا دل على جواز كنه من كتب هذا الفن
 لكن جواز التثنية محتمل لان يكون كم في قوله تعالى سئل بني اسرائيل كم اتيناكم
 من اية بينة استفهامية وخبرية ولها اي لكم استفهامية كانت خبرية
 صدر الكلام لان الاستفهامية يتضمن الاستفهام وهو يقتض صدر الكلام
 لتعلم من اول الامر ان من ان نوع من انواع الكلام والجارية ايضا

نزل على الشما والكثرة وهو ايضا نوع من انواع الكلام فيجب التنبيه عليه
من اول الامر وكلامها لو قال كلنا بها المكان او قولنا ثبت الاستغناء
والجبرية فهو على تاويل كلامين نوعين وهما كم الاستغناء منه والجبرية
اي كل واحد منهما يقع مفعولا منصوبا ومجروا ثم بين موضع كل
منهما بقوله فكل واحد اى كل واحد من كم الاستغناء منه والجبرية يكون
بعده فعل او شبه فعل لفظا او تقديرية غير متفعل عنه بغيره او متعلق
بغيره فهو من حيث هو كذلك كان منصوبا مفعولا على حسب
عمل هذا الفعل وعلى لا يكون الا بحسب المتعدي وذلك انك تقول كم يوما ضربت
فكم منصوب على الظرفية مع اقتصار الفعل للمفعول به والمصدر والمفعول
وغير ذلك من المنصوبات فتعني لاحد المنصوبات انما هو بحسب
المتعدي والاستغناء منه فكم رجلا ضربت في المفعول به وكم ضربة ضربت
في المفعول المطلق وكم يوما ضربت في المفعول فيه والجبرية مثل كم غلاما ملكت
وكم ضربة ضربت وكم يوما ضربت وانما جعل الفعل وشبهه اعم من ان يكون
ملفوظا او مقدر لا يدخل في قاعدة النصب مثل قولك كم رجلا ضربت
او اجعلته من قبيل الاضمار على شرط التفسير وقد رت بعده فعلا
غير متفعل عنه اى كم رجلا ضربت ضربة من حيث ان بعده فعل مقدر
غير متفعل عنه داخل في قاعدة النصب ان لم يجعل من قبيل ولم يقدر
بعده فعل غير متفعل عنه فهو من هذه مرفوع داخل في قاعدة الرفع
وكل ما قبله اى كل واحد من كم الاستغناء منه والجبرية وقع قبله حرف

جس نحوكم ورجلما اشترت او كم رجلا ضربت او مضاف نحو غلامكم رجلا ضربت
وعبدكم رجلا اشترت فيوزن بحرف الجر والاضافة وانما جاز تقديم حرف الجر
او الضاف على جماع ان له مصدر الكلام لان تاخر الجا عن الجبرية
لصوت علمه فيجوز تقديم الجا عليه ما عدا ان يجعل الجا اسما كان او حرف فتح
الجره ركلك واحدة مستقلة للمصدر والامى وان لم يكن بعده لالفاظ ولا
تقدير افضل ولا شبه فعل غير متفعل عنه ولا بعده حرف جر او مضاف كان
مجرة اعم العوامل اللفظية فمرفوع اى فهو مرفوع مبتدأ وان لم يكن ظرفا
لحكم البوك وهذا مبني على ان يذهب بسبويه فانه يغيره بغيره عن كونه متفعل
استغناء ما وانما عند سبويه في هذا خبر تقدم على المبتدأ لكونه تكملة وما بعده
حرفه وخبر ان كان ظرفا لحكم بومكسفر فكلمه هنا منصوب المحال اولاد دخل
تحت قاعدة النصب باعتبار احوال الكاين فيه وداخل في قاعدة الرفع
ثانيا لقيامه مقام عامله الذي هو خبر المبتدأ وكذلك اى مثل كم في باقى
الوجوه الاربعة الاعرابية بالشرايط المذكورة اسما والاستغناء به
بمعنى انه ينافى تلك الوجوه في جميع هذه الاسماء لاني كل واحد منها وهى
من وما وائى واين وائى ومتى مشتركة بين الاسماء والشروط اذا انخفضت
بالشرط وكيف واياها مختصين بالاستغناء فمن وما اذا كانتا مستغنايتان
ينافى فيهما الوجوه الثلاثة الاول نحو من ضربت وما صنعت ومن ضربت
وغلام من ضربت وبما ضربت وغلام ما ضربت ومن ضربت وما صنعت
ولا ينافى فيهما الرفع على الجبرية لامتثال شرطيهما واذا كانتا شرطيتين لم ينافى

يتأتى فيها تلك الوجوه الثلاثة نحو من تضرب اضرب وما تصنع اصنع ومن
تضرب اضرب من تضرب اضرب ومن ياتيني فربكم ومن مات قد مو الام
من خير جده عند الله ولا يتأتى فيها بل في جميع كسما الشطر الرابع على الخيرية فانه
لا يقع بعدها الا الفعل ولا يصلح الفعل للبنداء وما هو لازم الظرفية من
هذه الاسماء كمن واين وكيف ولتي واذا ان لم يجز جاز نحو من
اين فلا بد من كونها منصوبة على الظرفية وعن بعضهم ان اذا قد يخرج
عن الظرفية ويقع اسما صريحا اذا يقوم زيدا اذا يقعد عمر واي وقت قيام
زيد وقت فعود عمر وفروم فروع بالابتداء وقال الشيخ الرضوي واذا انما
لهذا ما يشاهد من كلام العرب وما هو لازم الظرفية يقع في الاستفهام
مع انتصابه على الظرفية اذا كان خبر مبتداء مؤخر نحو مني عر يدك بعد ان اي مني
كاي عر يدك به واما اي فيأتي فيه الوجوه الاربعة كلها فانه قد يقع في محل
الرفع بالظرفية ايضا على تقدير انتصابه بالظرفية اي وقت يجيبك اي اي وقت
يجيبك فاني وقت على تقدير انتصابه بالظرفية مرفوع المحل بالظرفية والوجه
الباقية مثل ايتهم ضربت و بايتهم مررت و ايتهم قائم وفي مثل غيركم ثمة
لك يا جبرير وخالة بيني فيما احتمل الاستفهام والظرفية وذكر الميمية وحذف
ثلاثة اوجه هكذا في اكثر من النسج وفي بعضها وفي مثل غيركم ثمة اي ما هو
تعيين باعتبار بعض الوجوه فعل النسج الاول المحتمل ان يعقبه الالوهة الثانية
في كم احدا رفعة بالابتداء والاخر ان نصبه على الظرفية وعلى المصدرية فانه
اشار في سبق بقوله منصوب بمفعول لا على حسب الكثرة وجوه النصيب ولا يحق

اي رطل
مخارج
كاي

ان هذا الوجه مبني على اعتبار رجوا اخذ فاعلمية ما وهو غير مذكورة في سبقه فكان
الابقا خيرة هذا عن قوله وقد يحذف في مثل كم مالك واما النسج الاخرى فلا
الا الوجه الاخير والبيت للفرزدق بوجه جبرير او قامه فذاعا قد جلبت
على ث رى الفذاعا المفعول النسج من البدا والرجل فيكون متعقبة الكلف والقدم
بمعنى انهما لكثرة الخدمة صارت كذلك او هو خلقه لربا تشبها الى سوء الخلقة
واذا عدى جلبت بعلى التفضية معنى تعلت اي كنت كارتا ياتي منها مستكفا
منها فذمت على كنه مني واختار من انواع خدمتها الحلب لانه خدمة المواشي
وهي الابع في الذم من خدمتي الاناسي والعش رجع عشرة او هي التي اتي على ثها
عشرة اشهر واختار لانها يتأتى من الحلب ولا تطيع سهرولة في ثها
زيادة شقة وفي ذكرته وخالته اشارة الى ذلة ظرفية ابيه وانه فاكثرا
على تقدير النصيب سبيل التكم كانه فصل عن كية عدد ثاة وخالته فسال
عنها وكونها خيرة على تقدير سبيل التحقيق اكثر من ثا لك وخالته جلبت
على ث رى واذا حذفت الميمية اي كم مرة او كم جلبت على التكم او كم مرة او
على التكم فارتفع عية على الابتداء وصححة توصيفه بقوله لك وجبر
قد جلبت وكم استوفائية كانت او خيرة على تقدير ارتفاع عية في موضع
النصب لان الفعل الواقع بعد ما مسطر عليها تسلط الظرفية او المصدرية
واذا رفعت عية رفعت خالة وفذاعا واذا انصبت بانصبت بها واذا
حقصتها وذكرك واضح وقد يحذف ميمية كم استوفائية كانت او خيرة
في مثل كم مالك وكم ضربت اي في كل مثال قامت قسرية دالة على المحذوف

فانه اذا استل عن ضربك بعد العلم بوقوعه او اجترابه فظاهر ان السؤال
او الاخبار انما هو بالنسبة الى مرات ضربك اى كم مرة او مرة ضربت او الضرب
اى كم ضربت او ضربت وكم في هذا المثال انما منصوب على الظرفية او المصدرية
والفرق بين المبتدئين اذا كان المصدر للنوع فظاهرا واذ كان للعدد
فالحظوظ في الظرفية او الزمان الدال عليه الالفاظ الموضوعية للزمان
وفى المصدرية او الحديث الدال عليه لفظ المصدر ويحتمل ان يكون المثال
الثاني بتقدير كم رجلا او رجل ضربت فعلى هذا التقدير يكون كم منصوبا
على المفعولية **الظروف** اى الظروف المعروفة من المبنية للعبارة
عنها عند تعداد ما ببعض الظروف فلا حاجة الى ذكر بعض الظروف
انها منها اى من تلك الظروف ما اى ظرف قطع عن الاضافة يحذف
المضاف اليه عن اللفظ دون النية فانه عند نيانه العرب مع التنوين
نحو ربت بعد كان خير من قبيل وسميت الظروف المقطوع عن الاضافة
غائبا بلام غاية الكلام كانت ما اضيفت الى اليه فحذف حرف غايات
ينتهي بها الكلام وانما بنيت لتضمنه معنى حرف الاضافة وشبهها باللام
بالحرف في الاحتياج الى المضاف اليه واخيرا الضم بغير النقصان كقبيل
وبعد وما شبرها من الظروف للسموع فظاهرا عن الاضافة مثل
تحت وفوق وقدم وخلف ووراء وما لا يعاين عليها ما يعاينها
ويجوز في هذه الظروف على قلة ان يعوض التنوين من المضاف اليه
فيعرب قال الشاعري مسان الى الشراب وكنت قبل اكلاد اخضر

120
بالماء الفرات فافرق بين ما العرب من هذه الظروف المقطوعة وبين
ما بيني منها وقال بعضهم بل انما اعربت لعدم تضمينها مع الاضافة فمعنى
كنت قبل اى قد عاين قال الشاعري والاول هو الحق واجرى
مجره اى مجرى الظروف المقطوعة عن الاضافة لا غير ليس غير في حذف المضاف
اليه والبناء على الضم وان لم يكن غير من الظروف لشبهه بالغايات
لشدة الابهام الذى فيه كما كان فيها ولا يحذف منه المضاف اليه لانه
لا وليس نحو افعل هذا الاخير وجاءنى زيد ليس غير لكثرة الاستعمال غير بعد
وكذلك اجرى مجرى الظروف وحسب شبهها بغيره في كثرة الاستعمال وعدم
توفرها بالاضافة ومنها اى من الظروف حيث للمكان وقال الاخفش
قد يستعمل الزمان ولا يضاف الى الجملة اسمية كانت او فعلية في الاكثرة
اى في اكثر الاستعمال وقيل انما شئى حيث سبيل حالها حيث فيه مضاف
الى مفرد وهو سبيل مفعول ترى اى اتا ترى مكان سبيل طالعا وانما بنيت
على الضم لغايات لانها غالبية الاضافة الى الجملة والمضاف الى الجملة في الحقيقة
مضاف الى المصدر الذى تضمنه الجملة ففى وان كانت في الظاهر مضافة الى الجملة
فماضيتها اليها كالاضافة فتشبه الغايات المحذوف ما اضيف اليه
فتثبت على الضم مثلها ومع الاضافة على المفرد يعرب بعضهم لفظه على البناء
اى الاضافة الى الجملة والاشهر بقاؤه على البناء لشدوذا الاضافة الى المفرد
ومنها اى من الظروف المبنية اذ زمانية كانت او مكانية وانما بنيت
لما ذكرنا في حيث وبنى اذ كانت زمانية للمستقبل اى للزمان المستقبل

وان كانت داخل على الماضي وذلك لان الاصل في استقارها ان يكون
الزمان من الزمنة المستقبل لخص من بينها بوقوع حكمه في مقطع
بوقوعه في اعتقاد المتكلم والدليل عليه استقارها في الاغلب الاكثر في هذا
المقطع نحو اذا طلعت الشمس وقوله تعالى اذا الشمس كورت وللهذا
اكثر في الكتاب العزيز استقار المقطع على ام الفيدوب الامور المتوقعة وقد
في الماضي كما في قوله تعالى حتى اذا بلغ بين السدين وحتى اذا صاوى بين
الصدفين وحتى اذا جعله نارا وغيرها اي في اذ معنى الشرط وهو ترتيب
مع مضمون الجملة على الاخرى فتضمنت حرف الشرط فمادة اخرى لبنائها
ولذلك اي لكون معنى الشرط فيها اختيارا جعل محتملا رابعا بالفعل
لنسبة الفعل الشرط وجوز ان كان ايضا على الوجه الغير المحتمل لعدم تواف
صلها في الشرط في مثالان ولو قد يكون اي اذ المفاجاة مجردة عن معنى
الشرط يقال فاجاء الامر مفاجاة من قولهم مجئته فجاءة بالقسم والمداد
لغيره وانت لا تشعربه فيلزم المبتدأ بعد فاقرباين اذ هذه وبين اذ الشر
والمراد يلزم المبتدأ خلية وقوله بعد فاقرباين في سبب من عدم وجوب الرفع
بعد فاقرباين باب الاضمار على شريطة التفسير نحو خرجت فاذا السبع اذ اذ
السبع حاضر او واقف على حذف الجوه العاقل في اذ هذه من المفاجاة وهو
عاقل لا يظهر قد يستغنى عن اظهاره لقوة مافية من الدلالة عليه واما الفاء
فهي النسبية فان مفاجاة السبع سببية من الخروج قبل والاقرب الى التحقيق
انها للعطف من جهة المعنى اي خرجت ففاجأت وحاصل المعنى ففاجأت

زمان وقوف السبع كما هو منسوب الزجاج ان اذ هذه زمانية او كان
وقوف السبع كما ذهب اليه المبررة فانه عند محكية وقوله زمان وقوف
السبع او كان مفعول فيه ففاجاة لا مفعول به واللام يبق اذ اظرفية بل هو
السمية بل المفعول به ففاجأت اي فاجأت في زمان وقوف السبع او كان
اياء اي السبع وقد يكون مجرد الزمان نحو انبتك اذ انبتك السبع وقت
الجملة وقد يستعمل سما مجرة عن معنى الظرفية في نحو اذ ايقوم زيد اذ
يقعد عمر وقد سبق اليه الاشارة ومنها اي من الظروف المبينة اذ الكنية
للماضي وبناء ما لا يتر في حيث او لكون وضعها موضع الحروف وقد يحتمل
للمستقبل كقوله تعالى سوف تعلمون اذ الاغلال في احشاقهم ويقع بعد
الجلتان الاسمية والفعلية لعدم اشتغالها على معنى الشرط المقضي
اختصاصها بالفعلية مثل كان ذلك اذ زيد قايما واذ اقام زيد وقد
يجيء للمفاجاة نحو خرجت فاذا زيد قايما وفعلته بحسبها لم يذكرها المصنف
ومنها اين واي منها المكان استقارها ما وشرط اي حال كونها مستقرا
والشرط وبناءها النضمية حرف الاستقار والشرط نحو اين زيد
واين يكن اكن واي زيد واي يجلجلس وقد جاء اي زيد بمعنى كيف
زيد واي القتال بمعنى متى ومنها متى للزمان في احوال في الاستقار
والشرط نحو متى القتال ومتى يخرج اخرج ومنها ايان للزمان استقارها
مثل متى نحو ايان يوم الدين والفرق بينهما ان ايان يختص بالابواب
القطام وبالمستقبل فلا يقال ايان يوم قيام زيد وايان قدم الحاج بجلال

متى فانه يخرج من تحتها والمشرور فيج الرهنة والنون وقد جاء كسرها ايضا
 ومنها كيف الحكاية التي استقامت الى حال شيئي وصفته فالمراد بالخال
 صفة الشيئي لانه ان الخال كما توهمه بعض الشرحين قال صاحب المفصل
 وكيف جرى مجرى الظروف ومعناه السؤال عن الخال كما تقول كيف زيد
 اي على اي حال هو يستعمل للمشرط مع ما يضعف عند البصريين في كيف ما
 يجلس على اي حال اي عينة يجلس اجلس ومطلقا عند الكوفيين في كيف
 يجلس فان كان بعده اسم فهو محل الرفع بالجرية عنه وان كان بعده
 فعل مثل كيف جئت فهو في محل النصب على الحالية اي على اي حال جئت اركبا او
 ماشيا ومنها اي من الظروف المبنيّة مذومندنيا لموافقته ما مذومند خرفين
 ويكونان تارة بمعنى اول المدة اي اول مدة زمان الفعل المنقذ عليها نحو ما رايته
 مذومند يوم الجمعة اي اول زمان عدم رؤيته يوم الجمعة فيليها اي يقع بعدها
 اي بعد مذومند المفرد اي الاسم للفرد لا للثنى والمجموع حقيقة كالمثال المتقدم
 او كل نحو ما رايته اليومان الذيان صاحبنا فيهما اي في اول مدة عدم رؤيته
 هذان اليومان في دام لا يلاحظ هذان اليومان امر او احدا لا يحكم عليها
 بالاول المدة لان اول المدة انما يكون امر او احدا لا شيئين او شيئا واما المثنى
 والمجموع اذ اوقعا اول المدة يكونان في حكم المفرد المعرفه حقيقة كالمثال المتقدم
 او كل نحو ما رايته مذومند عيني قيه لمحصل اليقين المقصود من كونه معرفه
 واني كان اليقين مقصودا لانه لا فائدة في جعل الوقت الجوهري اول مدة
 فعل لان اول المدة وقت زمان مدة الفعل معلوم بالضرورة وتارة يكونان

بمعنى جميع المدة اي جميع مدة زمان الفعل فيليها اي مذومند المقصود اي الزمان
 الذي قصد بيانه حال كونه ملتصقا بالعدد اي بعده المستغرق لجميع اجزائه بحيث
 لا يشتد منه شيئي نحو ما رايته مذومند اي جميع اجزائه مدة زمان عدم رؤيته
 يومان لا ازيد ولا انقص وقد يقع بعدها المصدر نحو ما خرجت مذومند بكسر الميم
 نحو ما خرجت مذومند اوقات اي ما كانت على هذه الصورة منتقلة كانت او خفت
 نحو ما خرجت مذومند ذاهب او ما خرجت مذومند ذهاب او الجملة الاسمية
 نحو ما خرجت مذومند سافر ولم يذكره المصنف لعلته فيقدّر بعدها زمان مضاف
 الى احد هذه الامور ليصح حمل ما بعدها عليها كالحال المتقدم فيها خرجت مذومند
 ذهابك مذومند زمان ذهابك وعلى هذا القياس فيما بقي واني كل واحد من
 مذومند اسمين مبتدأ واما موقوفتان كونهما في تاويل الاضافة لانهما
 اما بمعنى اول مدة او جميع المدة ووجه ما بعده اي خبر من كل فيهما ما يقع بعده
 خلافا للترجيح فانها عند خبر المبتدأ والمبتدأ ما بعدهما فير عليه انه يلزم ان
 يكون المبتدأ في مثل قولك مذومند نكرة والجر معرفة وذلك غير جائز
 فاعلم انهما اذا كانا مبتدأ او خبرا لهما اسمان صريحان لا ظرفان فلا يصح
 عدتهما من الظروف المبنيّة كذا بالالف المقصورة ولندن بفتح وضم الدال
 وسكون النون وقد جاء لندن بفتح اللام وسكون النون الدال
 النون ولندن بفتح اللام والدال وسكون النون ولندن بضم الدال وسكون
 الدال وسكون النون ولندن بفتح اللام وسكون الدال ولندن بفتح اللام وضم الدال
 وبنائها بوضع بوضع الحروف وحمل الباقية عليها وكلها بالفتح عند

الان براد بغير ضمير ما كونهما من اسم
 الزمان لانها يقعان ظرفا في كسرها
 وضمها الى عن الظروف المبنيّة

والفرق انه يقال المال عند زيد فيما يخصه وفيما خسر اليه وان كان غايبا عنه
ولا يقال المال لدى زيد او لزيد الا فيما يخصه وحكمها ان يحتملها
على الاضافة نحو المال الذي زيد وقد ينصب في بعض لغات العرب بـدون
خاصة عند خاصة سماعا تشبيها لنونها بنون التنوين في مثل رطل
زيدا ولذلك يحذف عنها وينبت ويكون عند كسر النون لا من سمي
وغيرها ومنها مقطوع الناف ومضموم الطاء المشددة وهذه لغات وقد
يخفف الطاء المضمومة وقد يصح القاف ابتداء لضم الطاء المشددة والمخففة
وجاء فسطا سكن الطاء مثل قط الذي هو اسم فعل فرفة فسلقت كلتا
للماضي المنقضي اي لاجل الفعل المنقضي او الزمان الذي انتهى وقوع الشيء فيه
ليستغرق المنقضي جميع الازمنة الماضية نحو ما ريت قط وبناء المخففة بوضف
وضع الحروف وبناء المشددة لما برزها لاخرها المخففة وقيل جعل على آخره
عوض ومنها عوض بفتح العين وضم الصاد وقد جاء بفتح الصاد وكسرها
للمستقبل اي لاجل الفعل المستقبل المنقضي او للزمان المستقبل المنقضي فيه
وقوع شيء ليستغرق المنقضي جميع الازمنة المستقبل نحو لا اراه عوض
وبناء عوض على الضم لكونه مقطوعا عن الاضافة كقبيل وبعد بدليل اخر
مع البضف الذي يبقى على وجه الدهر والظروف المضاف الى الجملة والى الجملة
اذ المضاف الى الجملة يجوز زيارته بالكتابة بها البناء من المضاف اليه ولو
بواسطة على الفتح للمخففة نحو قوله تعالى يوم نفع الصادقين وقوله تعالى من

من جنه اي يومئذ فحين قراء بالفتح ويجوز ان يراد بها ايضا لكونها اسما مستحققة
للاعراب ولا يجب الكسبة المضاف الى المبنى البناء منه وكذلك اي كالمبنى
من الظروف في جواز البناء على الفتح والاعراب مثل وغيره المذكورين مع ما
وان مخففة ومشددة مثل قيام مثل قيام زيد وقيام مثل ان يقوم زيد
ومثل ذلك يقوم لما برزها الظروف المضاف الى الجملة نحو اذا جئت
وبهذا المشاهدة ذكرها في بحث الظروف ويجوز اخرها كالمذكورين
مستحقين للاعراب **المعرفة والنكرة** اي هذا باب بيان المعرفة والنكرة
من اقسام الاسم المعرفة ما اى اسم وضع بوضع جزائي او كلي لشيء مبدئ
بمعينه اي بذاته المتعينة المعلومة للمتكلم او المسمى بالمعروفة بينهما
فالشئ مقيد بهذه المعلومات والمعلوماتية اذا وضع له اسم فهو المعرفة
واذا وضع له اسم باعتبار ذاته مع قطع النظر عن هذه الحثية فهو النكرة
فقط له ما وضع لشيء شامل للمعرفة والنكرة وقوله بعينه يخرج به النكرة
وهي اي المعرفة ستة انواع بالاستفاد او بالاشتراك في النكرة التي تميزها
بحسب المرتبة فالاول المفردات فانها موضوعات بازاء معان معينة مخففة
باعتبار امر كلي فان الواضع لا يظن مفهوم التكلم الواحد من حيث انه
يكنى عنه عن نفسه مثلاً وحده كانه يلاحظ افراده ووضع لفظا بازاء
كل واحد واحد من تلك الافراد بخصوصه بحيث لا يفاد ولا يفهم الا واحد
بخصوصه دون الفرد المشترك فنقول ذلك المشترك آله للوضع لا آله
موضوع له في الوضع وكل الموضوع له جزئي مخصوص والثاني الاعلام

الشخصية كما اذا تصور ذات زيد ووضع بارائه من حيث معلومية
ومعروفة او اجنبية كما اذا تصور مفهوم الله وهو الحيوان المفكر
ووضع بارائه من حيث معلومية ومعروفة لفظا لاسمائه فهذا اللفظ
بهذا الاعتبار علم بهذا المعنى الجنبى ومعرفة بخلاف ما اذا وضع اللفظ الله
بازاء هذا المفهوم الجنبى مع قطع النظر عن معلومية ومعروفة فانه بهذا
الاعتبار نكرة والثالث المبرهات بغير اسماء الاشارة والموصولات
وانما سميت مبرهات لان اسم الاشارة من تيارات مبرهات وكذا الموصولات
من تيارات مبرهات وهذا القسم من قبيل الوضع العام والموضوع لخاص فانه موضوع
بازاء ما متعينة معلومة معروفة من حيث معلومية ومعروفة تارة واما
عاما كلياً فان الواضع اذا انقل مثل معنى الاشارة اليه المفرد المذكور
وعين اللفظ بازاء كل واحد من افراد هذا المفرد كان هذا اوصفا
عاما لان التصور المعبر فيه عام وهو المشترك بين تلك الافراد
والموضوع لخاص لان كل واحد من تلك الافراد خاص بالمفهوم المشترك
بينهما والرابع والخامس ما عرف باللام الوردية او الجنبية او الالهية
وانما لم يقل ما دخل اللام لئلا يدخل فيه ما دخله اللام الزائدة لتحسين اللفظ
والليم في ليس من ابرهات مصياف في السفر بدل من اللام ولا بعد ما دخلته
فما اخبر من المعارف او عرف بالنداء كخيار رجل اذا قصد به معين
بخلاف خيار رجل لغير معين فانه نكرة ولم يذكره المتقدمون لرجوعه الى اللام
اذا اضرب خيار رجل بالنداء والاشارة الى المضاف الى احد احوال الامور

الجنس المذكورة ولا يستلزم صحة الاضافة الى احد ما صحها بالنسبة الى كل واحد
فلا يرد انها لا تنجح الا بالنسبة الى الرابع الاول فان الثاني لا يضاف اليه
قيل كان عليه ان يقول والمضاف الى الموصولة ليدخل فيه المضاف الى المضاف
الى الموصولة ايضا مثل غلام ابيك والجواب ان المراد بالمضاف الى احد ما احكم من ان
بالذات او بالواسطة ولا يخفى عليك نظر الى مسبوق ان المضاف الى كان
لفظا للغير او المثل او الشبه فهو مستثنى من هذا الحكم مع ان اضافة ينعى اضافة
معنوية فعوله معنى مفعول مطلق بخلاف المضاف واحترز به عن المضاف الى احد
هذه الامور اضافة لفظية فانه لا يفيد تعريفا ولا تسبق تعريف المضافات
والمبرهات ومعنى المضاف الى احد ما معنى ظاهر والمعرف باللام والنداء مستغن
عن التعريف حصص العلم بالتعريف فقال **العلم** سمي كان اولها او كنيته
لانه ان صدر بالاب والام والابن والبنات فهو كنيته والافان فصد به
مدة او قدم فهو اللفظ الاول والاسم ما وضع لشيء بعينه شخصاً كان او
واحترز به عن النكرات والاعلام الغالبة التي تعينت لغير معينين
بغلبة الاستعمال فيه واخره في التعريف لان غلبة استعمال المستعملين بحيث
اختص العلم الغالب معرفة بغير معينين مبنيا بمنزلة الوضع من وضع
معين فكان هؤلاء المستعملين موضوع ذلك غير متناول لغيره
اي حال كون ذلك الاسم الموضوع لشيء بعينه غير متناول لغير ذلك
الشيء يستعمل فيه واحترز به عن المعارف كماله وقوله بوضع واحد
اي بوضع واحد لئلا يخرج الاعلام المشتركة وانما اشارة الى تسمية

انواع المعارف في الاسمية بترتيبها في الترتيب الى ترتيب اضافتها
 فيما يكون فيه هذا الترتيب فعال واعاها اي احرف المعارف يعني اقلها
 لبس عند المخاطب من حيث اضافتها للمضمر المتكلم لبعده وقوع الالتباس
 فيه ثم المضمر المخاطب فانه يتطرق فيه لا ينطرق في المتكلم الا ترى انك اذا
 قلت انك لم يلبس بغيره واذا قلت انت جاز ان يلبس بآخر فيتوهم
 ان الخطاب مخاطب له وليس له او بالاسمية الا يكون المعرفة بعد من اللبس
 ثم المظهر الغائب ولم يذكره لانه حرف من الاسمية المتكلم المخاطب لانه اذا و
 منها واقتصر على بيان النسبة بين اصناف المضمرات فان سائر المعارف
 لا تتفاوت بين اصنافها الا المضاف الى احد افان فيه تفاوت باعتبار تفاوت
 المضاف المضاف اليه ولهذا ما ثبت التفاوت بين اصنافه بعد بيان
 بين انواع المضاف اليه واصنافه وهذا الترتيب الذي ذكره وهو
 من باب سببوية فان فيه اختلافات كثيرة النكرة ما وضع لشيء لا بعينه اي
 لا باعتبار انه المعينة المعلومة الموهوبة من حيث هو كذلك فقول ما وضع
 لشيء مثل المعرفة والنكرة وبقوله لا بعينه خرجت المعرفة **اسماء العدد**
 انما افرد بالذكر لان لها احكاما خاصا ليست لغيرها وهي ما وضع ان الفاظ
 وخصعت لكلمة احاد الاشياء مفردة كانت تلك الفاظ او مجمعة فالاشياء
 هي المفردة او احادها كل واحد واحد منها وكلمة الاحاد ما يجاب به اسئل
 عن واحد وعن كثير من واحد من تلك المفردة وانك في الالفاظ الموضوعات
 بازا ذلك الكيفية بان يكون كل واحد منها موضوعا لكلمة واحدة منها كسماء

العدد فالواحد موضوع لكلمة احاد الاشياء اذا اخذت مفردة فاذا
 سئل عن معدود منها كسماء ما يجاب بالواحد والاثنتان موضوع لكلمتها اذا
 اخذت مجمعة متكررة مرة واحدة فاذا سئل عن معدودين يجاب بالاثنتين
 وهكذا الى ما لا نهاية له وظهر من هذا التفسير ان اللفظ الواحد والاثنتين اخلا
 في هذا التفسير لانهما من اسماء العدد في حرف النخاعة وان لم يكونا خاضعين
 اهل الحسب من العدد ولا كان المتبادر من هذه العبارة ان نفس الكلمة
 هي الموضوع لمن غير اعتبار معنى آخر لا يتحقق التفسير بغير رجلين
 وذراع وذرعين ومن ومنين حيث لا يفرق بينها الوحدة والاشياء
 فقط اصولها اي اصول اسماء العدد التي يتفرع منها باقية انما بالحق
 ثا والثانيث كواحدة واثنان او بلسانها كثلث الى تسع او بالثنائية كما
 تسمى والعين والجمع كيات والوف وعشرين او بالترتيب اضافي كما كان
 كثلثا او امته اربعا كعشرة عشرة او بالعطف كعشرة وعشرين اثنا عشرة كلمة
 واحدا الى عشرة ومائة والالف تقول في العدد مائة ومائة ومائة ومائة
 ومائة واثنان في مائة المذكر وثنيفة واحدة واثنان وثنان
 في مائة المؤنث وثنيفة هي القياس وتقول للذكر ثلثة الى عشرة بالان
 بجماعة المذكر باعتبار ثنائيت الجماعة نحو ثلثة رجال وثلث
 الى عشرة بدو ونهاية الجمع المؤنث فخر قباين المؤنث والمذكر نحو ثلث امراء وعشرة
 امراء ولم يفعل المبر بالجمع لكون المذكر السابق وتقول اربعة واربعة
 اربعة اثني عشر في المذكر نحو اربعة عشر رجلا اربعة عشر اثنا عشرة وثلثا عشرة

في المؤنث على الاصل بتذكير المذكر وتانيث المؤنث وغير الواحد الى احد
والواحدة الى احدى للتخفيف نقول ثلثة عشر الى عشرين في المذكر نحو
ثلثة عشر رجلا وثلث عشرة الى سبع عشرة في المؤنث نحو ثلث عشرة
امراة ابعد الجزاء الاول فيها بحالة قبل التكرير وتذكر الثاني في المذكر
كمرأته اجمع التي تليين من جنس واحد فيما هو كالجملة الواحدة
بخلاف احد عشرة ثلثة عشرة فان التانيث فيها من جنسين وامانته
الثاني في احد عشر وانني عشرين على التذكير في ثلثة عشرة والثاني في ثنتان
بدل من لام الكلمة فلم يخفض للتانيث ولهذا حكمنا عليه بان جنس آخر من
من التانيث وفي اثنتان وان كانت للتانيث الا انها حلت على ثنتان
واما تانيث الجزاء الثاني في المؤنث لما تليها وجب تذكير المذكر لما يورث
وجب ناسيته للمؤنث لا لتفاد المانع وعدم الفرق بين المذكر والمؤنث
وتيميم التكرير عند التكرير في المؤنث اي من عشرة عشرين
توالي اربع فحات مع نقل التكرير في احد عشرة واثنتا عشرة او خمس
فحات في ثلث عشرة الى سبع عشرة والجزء يكون تسكونها وهي اللفظ الفصح
لان السكون اخف من الفتح فتقول عشرون واخواتها بكسر التاء لانه
منصوب بالعطف على عشرون المنصوب محلا بمقولة القول وهي ثلثون
واربعون وخمسون الى تسعين فيما اى في المذكر والمؤنث من غير
فرق وهي عقود ثمانية ونقول فيما زاد على كل عقد تلك العقود
الى عقد آخر احد وعشرون في المذكر احدى وعشرون في المؤنث ولما

ولما غير الواحد والواحدة هما بدون التكرير لان المعطوف والمعطوف
عليه في قوة التكرير لم يكن اسمها بالعطف على صورة لفظ ما تقدم بعينه
فلذا لم يدرجها في قاعدة العطف بلفظ ما تقدم بل خصرها بما عدا
فقال ثم بالعطف اي عطف تلك العقود وعلى هذا الزايد عليها كائنا
تلك الزايد بلفظ ما تقدم من اسماء الاعداد بعينه من غير تغيير فتقول
اثنتان وعشرون في المذكر واثنتان او ثنتان وعشرون في المؤنث
ثلثة وعشرون في المذكر وثلث وعشرون في المؤنث هكذا الى تسعين
بل الى تسعين وتقول فيما زاد على تسعة وتسعين مائة والالف في
في الواحدة مائتان والالف في التثنية فيهما اي في المذكر والمؤنث من غير
فارق بينهما ثم نقول فيما زاد على مائة والالف وما يفرع عنها بالعطف
اي بعطف الزايد عليها او عطفها على الزايد حال كون الزايد واقعا على صورة
ما تقدم من اسماء الاعداد من غير تغيير وتبدل وتقول في مائة وواحد
واثنتان او ثنتان ومائة وثلثة جال او ثلث تسعة ومائة واحد عشر
رجلا او احد عشرة امراة ومائة واثنتان وعشرون رجلا واثنتان
وعشرون امراة ومائة وثلثة وعشرون رجلا او ثلث وعشرون امراة
الى مائة وتسعة وتسعين رجلا وتسعين امراة وكذلك الحال في
تثنية المائة والالف وتثنية ويجوز ان يعكس العطف في الكل فتقول
واحد ومائة الى آخر ما ذكرناه والاصل في ثمانية عشرة في ثمانية
صفر صدر الاعداد للتكرير على الفصح كثلثة عشر واربعة عشر

أي سكان اليا ونشأ فل المركب بالتركيب كما في ركب وشذ حذرهما أي
 حذف اليا وفتح النون لأنها إذا حذف فالوجه بقاء الكسرة كما في قوله
 جادى القاصى إذا حذف اليا والآ أن الذى سقح ذلك في كونه مركب
 فهو زيادة مشتقاً له فجعل موضع الكسرة فتحة قال الشرح الرضى ويجوز
 كسره باليد على اليا المحذوفة لكن الفتح الأول ليوافق أخواته لأنها
 مفتوحة إلا وأخر مركبة مع العشرة ولما فرغ من بيان حال أسماء العدد
 وشرح في بيان حال مميزة آخرها وأبداء من الثلاثة لأنه لا مميزة للواحد
 والاثنتين كي يشرح به فقال وميزة الثلاثة إلى العشرة والثلاث إلى العشرة
 مخفوض أي مجرور ومجموع لفظاً نحو ثلثة رجال أو معنى نحو ثلثة رهط أمّا
 كونه مخفوضاً لأنه لما كثر استقال أثره وفيه جبر التمييز بالضافة للتخفيف
 لأنها سقط النون والتنوين وانما كونه مجروراً بطابق المعدود العدد
 الآتي ثلثمائة إلى تسعمائة مستثنى من قوله مجموع لأنهم لم يجزوا مائة حين
 مميزة وأبرها ثلثاً وأخواته وكان قياسه أن يجمع فيقال مائة وتسعين
 لأن المائة جمعان أحدهما في صورة جمع المذكور السالم ومينون والثاني
 جمع المؤنث وهو ميات ولا يجوز إضافة العدد إلى جمع المذكور السالم فقال
 ثلثة مسلمين فلم يبق الأميات لكنهم كرهوا أن يلي التمييز المجموع
 بالالف والنساء بعد ما تقود المجرى بعد ما هو في صورة الجمع بالواو والنون
 أعني عشرين إلى تسعين فاقصر على المفرد مع كونه آخر وميزة أحد عشر
 إلى تسعة وتسعين بل إلى تسع وتسعين منضوب مفرد أمّا ثلثه في

في العقود فلتقذر الأضافه إذا لا يستقيم بقاء النون موباً أي في صورة
 نون الجمع ولا حذفها إذ ليست هي في الحقيقة نون الجمع وأما في أعدادنا فنرى
 كرهوا أن يصيروا ثلثة أسماء كالكسرة الواحد والآخر وعليه فتمت عشر كسرات
 لأن المضاف إليه فيه لما كان غير العدد لم يمتزج امتزاج ذلك المميز فلم يلزم
 صيرورة ثلثة أشياء شيئاً واحداً أمّا جواز ثلثمائة امرأة مع أن غيرها طاهر
 صيرورة ثلثة أشياء شيئاً واحداً البتة بقاء امرأة وأما أفرادها فثلاثة لما تصار
 منضوباً بصار فضلة فاعتبروا أفرادها ليكون الفضلة قلباً ومميزة مائة
 والالف وميزة تسعينها وميزة جمعة أي جمع الالف وأغالم يقل وجوهها كما في
 وتشتبهها لأن استعمال جمع مائة في الأعداد مرفوض لا يقال ثلثة ميات
 رجل كما يقال ثلثة آلاف رجل بخلاف التثنية فإنه يقال مائتا رجل مثل
 ألفاً رجل مخفوض مفرد لأنه لما كانت مائة والالف من أصول الأعداد
 كالأحاد ناسب أن يكون مميزة على طبق مميزة بالكتة لما كانت الأحاد في
 جانب القلة من الأعداد والمائة والالف في جانب كثرنا اختير في مميزة بالجمع
 الموضوع للكثرة وفي مميزة بها المفرد الدال على القلة رعاية للتعداد وإذا كان
 المعدود مؤنثاً واللفظ المعتبر عنه مذكراً كلفظ الشخص أوجبته بهاء عن اللبس
 أو بالعكس بأن يكون المعدود ومذكراً أو اللفظ مؤنثاً كلفظة النفس
 أوجبته بهاء عن المذكور فوجزبان أي في العدد وجزبان التذكير والتثنية
 فإن شئت قلت ثلثة أشخاص وانت تريد النساء اعتباراً باللفظ وهو
 الأكثر في كلامهم وإن شئت قلت ثلث أشخاص اعتباراً بالمعنى ولا يميز

والكثرة جمع

واحد واحد ولا انسان واثنتان وثلثان بميمته فلا يورد الواحد
 مع ميمته كما يقال واحد رجل واثنتان معهما يقال اثني رجلين بل يورد
 ما يصلح ان يكون ميمته الزائدة تقدم ذكر التيمية معها ويظهر ان الواحد والاثنتين
 استغناء بلفظ التيمية اي الصالح لان يكون ميمته استغناء تقدم ذكرها الدال
 بجوابه على الجنس بصيغة على الوحدة والاثنتان عنهما اي عن الواحد اذا كان
 التيمية مفرد وعن الاثنتين اذا كان التيمية مشيخا رجل ورجلان فان من صيغة
 رجل يفهم الجنس والوحدة ومن صيغة رجلان يفهم الجنس والاثنتان
 فيذكرها استغناء عن التيمية فان قلت سبب ان ميمته الواحد مع ميمته
 لكن لان اسم ان ميمته الاثنتين كذلك نعم اذا كان ميمته مشيخا يعني عن الميمتين
 ان يكون مفردا كما يقال اثنان رجل قلت لما التيمية ميمته في ميمته سائر الاحاد يعني
 ان يعبر فيها لم يتيسر لميمته في ميمته اليه وهو الاثنتان ولا يبعد ان يقال
 معنى الكلام انه لا ميمته واحد ولا انسان بلفظ استغناء بلفظ التيمية اي بجوابه
 عن ميمته المقصود بلفظ التيمية الخاصة القابلة للحرف علامة الالف اذ اعني التنوين
 او علامة الاثنتان اعني حروف التثنية فاذا اجتمع مع علامة الالف اذ استغنى به
 عن ذكر الواحد على حدة وذا اجتمع مع علامة التثنية استغنى به عن ذكر الاثنتين
 على حدة فاخترنا الحرف العلامة التي هي اخف على ذكرها ولا شك ان رجلان
 اخف من اثنان رجل وذلك الاستغناء اذا يكون للفائدة اي اذا كان اللفظ
 التيمية المقصود اي التخصيص على العدد والتخصيص به الذي قصد ذلك
 التخصيص والنقص بالعدد اي يترك اسم العدد فلما افلح في التيمية

التخصيص استغنى في افادة عن ذكر العدد على حدة ونقول في المفرد من المتعدد
 اي في الواحد من المتعدد باعتبار تيمية اي سبب اعتبار تيمية ذلك
 المفرد عدد النقص ان يرد عليه بواحد الثاني في الذكر فغوله الثاني في مقول
 القول وذلك القول انما هو باعتبار تيمية الواحد اثنان بانضمام اليه
 فيكون معنى ثاني الواحد مصيبة بانضمام اليه اثنان وانما ابتداء من الثاني
 اذ ليس قبل الواحد عدد حتى يكون الواحد مصيبة واحدا والثانية
 في المؤنث على هذا القياس وهكذا الى العاشرة في الذكر والعاشرة في المؤنث
 لا غير اي لا نقول بخير ذلك فلا يجري ذلك في حاجات الاثنتين ولا في
 فوق العشرة اذ فوقه مرتبة لا تيسر استغناء باسم الفاعل منها ونقول
 في المفرد باعتبار حاله اي مرتبة من المتعدد من غير اعتبار معنى التيمية الاولى
 والثاني اذ وقع في المرتبة الاولى او الثاني في الذكر والاولى في الثانية
 في المؤنث كذلك من غير اعتبار معنى التيمية وانما لم يقل الواحد والواحدة
 لانها لا يدلان على المرتبة فابدل منها الاول والاولى للدلالة على كليهما
 وهكذا الى العاشرة والعاشرة والحادى عشر في الذكر والحادى عشر
 في المؤنث وكذلك الثاني عشر والثانية الى التاسع عشر والتاسعة
 عشرة اعلم ان حكم اسم الفاعل من العدد سواء كان بمعنى المصيبة او لا
 حكم اسم الفاعلين في الذكر والتأنيث فتقول للمؤنث الثانية والثالثة
 والرابعة الى العاشرة وكذلك في جميع المراتب من المذكر والمعطوف نحو الثالثة
 عشرة للمؤنث الا ان يبين في المذكر كذا فيذكرها المذكر نحو الثالثة عشرة وانما

ذكروا الاسمين لانه اسم واحد مذكر فلامعنى للتانيث فيه بخلاف ثلثة عشر
رجلا فانه للجماعة وتقول في المعطوف الثالث والعشرون والثالثة والعشرون
ومن ثم اى من اجل اختلاف الاعتبارين اعتبار تصيير ثالث التانيث
بالاضافة الى الانقاص بدرجة اى مصيرهما اى التانيث من قولهم ثلثهما
بالتحقيق اى صيرت التانيث ثلثة وقبل في الثاني اى في المقدم من المتعدد
باعتبار حاله ثالث ثلثة او اربعة او خمسة بالاضافة الى عدوت اى عدوة
اى يكون فوقه اى احدا لكن مطلق بل باعتبار وقوعه في المرتبة الثالثة
او الرابعة او الخامسة والا يلزم جواز ارادة الواحد الاول من العاشر
العشرة وذلك مستبعد جدا وتقول في اضافة ما زاد على العشرة حادى عشر
احد عشر باضافة المكتب الاول الى المكتب الثاني اى واحد من احد عشر متناقم
بعشرة درجات بناء على الاعتبار الثاني وهو اعتبار بيان الحال خاصة
لان اعتبار الاول لا يتجاوز العشرة كما عرفت وان شئت قلت في اداء
هذا المعنى حادى احد عشر بخلاف جنس الاخير من المكتب الاول المستفاد
عنه بذكره في المكتب الثاني وبكذا تقول الى تاسع تسع عشر فتقول الجزء
الاولى من المكتب الاول لا تتفاء التركيب الموجب للبناء وبني الجزء ان البناء
لوجود موجب البناء فيهما وهو التركيب **المذكر والمؤنث** ذكرهما بعد باب الهم
الاجزاء مباحث الى ذكر التذكير والتانيث وقدم للذكر لاهاليته واخره لونه
لانه عددي وتعرف المؤنث وجوده في المؤنث حافيه اى لم يكن كان فيه علامة
التانيث لفظا اى مطلقا كانت تلك العلامة حقيقة كاهمة وناقصة و

وغيره او كل كقولك اذ الحرف الرابع في المؤنث في حكم تاء التانيث ولما هذا
لا يظهر ان في تصغير المذكر باقى من المؤنثات السماعية او تقديره اى مقارنه
غير ظاهرة في اللفظ كذا رونا رونا ونعل وقدم وغيره من المؤنثات السماعية
والمذكر بخلافه اى لم يلبس بغيره في اللفظ اى لم يوجد فيه علامة التانيث
للفظ او لا تقديره او علامته اى علامة التانيث التاء والالف حال
كونها مقصورة على وجلى او معدودة كصحر او حمرا وقد زاد بعضهم
الياء في قولهم ذى ونى ونعم انها للتانيث وليس كذلك بحجة لانه ان يكون
صفة موضوعه للمؤنث مثل هى وانت وهو اى للمؤنث حقيقى ولفظى
فالحقيقى ما اى لم يزل اى في مقابلة ذكره من جنس الحيوان كاهمة في مقابلة
رجل وناقصة في مقابلة حمل واللفظى بخلافه اى ملتبس بغيره في اللفظ
الحقيقى اى ليس بازائه ذكره من الحيوان بل تانيثه منسوب الى اللفظ لانه
علامة التانيث في لفظ حقيقة او تقديره او حكما بل تانيث حقيقى في معنى
كظلمة مثال للتانيث اللفظى حقيقة وعلين مثال للتانيث اللفظى تقديره
فان تاء التانيث مقدمة فيها بدليل تصغير لا تحيية واذا اسند الفعل الى الفاعل
كما هو الماصل اليه اى الى المؤنث مطلقا حقيقيا او لفظيا ومظهرها ومضمنا
فالتاء اى فذلك الفعل ملتبس بالتاء وجوبا اى تاء التانيث الفاعل
من اول الامر الا اذا كان مسندا الى ظاهر غير حقيقى فانه ح كذا الاختيار في
الحاق التاء وتذكره الى هذا التاء بقوله وانت في ظاهر غير حقيقى بالجار وهو
بمنزلة الاستثناء من القاعدة فكذلك ان تقول في طلعت الشمس طلعت الشمس

بجواز الشمس طلعت فانه لا يجوز زفير الشمس طلع لكون التانيث تيمه لفظيا
 واستغناء عن الحاق التاء في لفظ من الاشعار به جلا في مضمون ليس
 ما يشعر بتانيثه وجعل بعض الشارحين ضمير اليه راجعا الى المؤنث
 الحقيقي او ضمير المؤنث اللفظي بغيره قوله وانت في ظاهره غير الحقيقي بالحيار
 ولو كان يستثنى من هذه القاعدة صورة الفصل ايضا لكان يحتاج الى التقييد
 بقوله بلا فصل كان احسن استغناء لجميع احكام الاقسام ففي صورة فصل
 ايضا كذا في الحاق التاء بالفعل وفي تركه فتقول حفصة القاضية امرأة
 وحفصة القاضى امرأة وطلعت اليوم الشمس وطلع اليوم الشمس
 الا اذا كان المؤنث الحقيقي منقولا عما يغلب اسم النكر كزيد اذا سميت
 امرأة فانه مع الفصل يجب اثباتها كجاءت اليوم زيد لرفع التانيث
 وحكم ظاهر الجمع لا ضمير فان الحاق التاء او ضمير الجمع واجب نحو الرجال
 جاءت او جاءوا غير الجمع المذكور لم لانه لو كان جمع المذكور لم لم يجر تانيثه
 فلا يقال جاءت الزيدون ولا الزيدون جاءت مطلقا اي سواء كان واحدا
 مؤنثا نحو اذا جاءك المؤمنات او مذكرة نحو جاءت الرجال حكم ظاهر
 غير المؤنث الحقيقي فانه بالحيار ان شئت لحقت التاء وان شئت
 تركها نحو جاءت الرجال وجاء الرجال وضمير جمع النكر والعاملين من جموع
 التكسير غير جمع المذكور لم فانه اذا اجتمعوا لم يجر تانيثه الواء لا
 غير يقال الزيدون وجاءوا ولا يقال جاءت فعلت اي ضمير فعلت وهو
 المستثنى في المعنوي بالتاء والكتبة للتانيث بناؤيل الجماعة نحو الرجال

جاءت وفعلوا اي ضمير فعلوا يعني الواو لكونها موضوعا لهذا النوع من
 من الجمع والالتاء والايام اي ضمير النساء وحاي ثلها في كونه جمع المؤنث
 ولم يكن من العقلاء كالعيون وضمير الايام وحاي ثلها في كونه جمع المذكور غير
 السالم فعلت وفعلن اي ضمير فعلت معنونه بناء التانيث بناؤيل الجماعة وضمير
 فعلن اي بالنون اتاني في جمع المؤنث فظاهر ان هذه النون موضوعه له واساني
 جمع المذكور الغير العاقل كالايام فلانه لا اصل له في التذكير كالحال في غير اعي
 حقه فاجرى مجرى المؤنث وفي الحواشي الهندية موافقا للشرح الرضوي ان
 النون موضوعه بجمع العقلاء كالحواشي وضعت لجمع العاملين فيستعملها
 في التاء والحال على جميع غير العقلاء اذ لا ناس لنفسان معقولتين كجرى مجرى
 غير العقلاء **الشيء بالجمع** اي آخر مفردة بتقدير المضاف او قد زيد
 قوله ونون مكسورة قولنا مع لواحقها والا لا يصدق التعريف
 الاعلى مثل مسلم من مسلمين كما لا يخفى ولو اكتفى بظهور المراد
 لا يستغنى عن هذه التكلفات الف حالة الرفع او ياء مفتوح ما قبلها
 اي مفتوح حرف كان قبل الياء حالتي النصب والجر ليمتاز عن صيغة
 الجمع ولم يعكس لكثرة التثنية وخفة الفتحة ونون موصولة عن الحركة او التثنية
 مكسورة للتأنيث الى الفتحات في صورة الرفع وهي فتحة ما قبل الالف التي
 في حكم الفتحتين وفتحة النون لئلا يترك اللحق اولها حق وحده اومع
 اللحق ولا بأس بضمها على حقوق النون وعدم دلالة حروفها على ذلك
 لانه على تقدير تسليمه اذا دل امران من امور ثلثة على شئ صح ان يقال هذه

الامور الثلاثة دالة غاية في الباب ان يكون دلالتها بواسطة هذين
 الامرين على ان معادى مفردة متلكة في العدد يعني الواحد حال كون
 ذلك المتكلم من جنس اي من جنس مفردة باعتبار دخول تحت جنس
 الموضوع له بوضع واحد المشترك بينهما ولو اريد بقوله مثله ما ياتل في الوجه
 والجنس جميعا لاستغنى عن قوله من جنس وقوله ليدل اشارة الى فايدة
 طوق هذه الحروف بالاسم المفرد والى انه لا يجوز تشبيه الاسم باعتبار معنيين
 مختلفين فلما يقال قران ويراد بها الظاهر والمعيان الحيف بل يراد بها
 طهر ان او حضان على الصبي خلاف لبعضهم فان قلت هذا يشكك بالابوين
 للاب والام القمرين للشمس فانه يشي الاب باعتبار معنيين
 مختلفين هما الاب والام وكذلك يشي القمر باعتبار معنيين مختلفين هما
 القمر والشمس قلنا جاز ان يعمل الام مستعارة باسم الاب ادعاء القوة التامة
 بينهما ثم باول الاسم بمعنى المسمى به ليحصل مفهوم يتناولهما فيتمى انسان
 فيشتى باعتباره فيكون معنى الابوين المسمى بالاب وكذلك الحال
 في الشمس بالنسبة الى القمر فان قلت فليعتبر مثل هذا التناول في القران ايضا
 بلا احتياج الى ادعاء اسمية للظهور والحيف فانه موضوع لكل واحد منهما
 حقيقة وليا قول المسمى به ليحصل مفهوم يتناولهما فيشتى باعتبار
 قلنا لا شبهة في صحة هذا الاعتبار لكن الكلام في جواز تشبيه بحجة
 اشتراك اللفظ بينهما وهذا الذي اختلف فيه والمقصود منه اختصار
 عدم جوازه وبهذا الاعتبار صحة تشبيه الاعلام المشترك حقيقة واد

و ادعاء وجها فتريد مثلا اذا كان على لكثرة تاويل بالمسمى به زيد ثم شئ
 ويجمع وكذا لو ادعاء على ادعاء لا يبيك يا اول المسمى به ثم شئ
 ويجمع وردة بعضهم وقال الاول ان يقال الاعلام لكثرة استعمالها وكون
 الحقة مطلوبة فيها فيكون تشبيها وجموعها بحجة الاشتراك في الاسم بخلاف اشياء
 الاجناس فليقل قول هذا البعض ينبغي ان لا يذكر في تعريف التشبيه قوله
 من جنس ولما كان آخر الاسم المفرد الذي حقه علامة التشبيه في بعض المواد
 مما ينطبق اليه التقدير اذ المعنى ان يبين حكم ما ينطبق اليه التغيير لان
 حكم ما وراه يعلم من تعريف المشتق فقال فالمقصود ان اسم المقصود وهو
 ما في آخره الف مفردة لازمة ويستعمل مقصور الالة ضد المدود والالة مجوس من الحرف
 والقصر الجبر ان كان الف متعلقا عن او حقيقة كقصود او حكمي بان كان
 مجزول الاصل ولم يعل كالوان في المسمى بالي وهو ثلثي اي والحال ان ذلك
 المقصود ثلثي اي غير ما فيه اربعة احرف فصاعدا من الرباعي والثلثي
 المفرد فيه قلبت الف واد اعتبارا للاصل حقيقة او حكمي او خفة
 التلثي بخلاف ما فوق حيث لا يرد فيه لمكان الثقل والماي وان لم يكن
 كذلك بان كان الف عن ياء حقيقة كحسان في رضى او حكمي بان كان
 مجزول الاصل او عدمه وقد اميل كيسان في من حيث جاء محال او كان
 على اربعة احرف فصاعدا اصلية كانت الالف كمال على والمصطف
 او النزيل كمال فبالياء اي فاللف مقبولة بالياء اعتبارا للاصل
 فيما اصل الياء حقيقة او حكمي وتخفيفا في ازاو على ثلثة احرف الاسم

المحدودة ان كانت همزة اصلية اي غير زائدة ولا منتقلة عن الاصلية
 او زائدة تثبت الهمزة في الاشهر لاصالتها كقراءة الكتاب وتشديد
 الراء بحجة القراءة وللمنتك من قراء اذ انتكس وحكى ابو علي عن
 بعض العرب قبلها واوا نحو قرأ وان كان كانت الهمزة للثابت اي
 منتقلة عن الف الثابت كقراءة فان اصلها كان حمراء بالعين احيها
 للمد في الصوت والثانية للثابت فقلبت الثانية همزة لوقوعها
 طرفا بعد الف زائدة قلبت واو فيقال حمراء وان لانت الهمزة
 حرف ثقل من جنس الالف فينبغي ان لا يقع بين العين مع انهما في اصلية
 والواو اقرب الى الهمزة من الياء لتقلبا ولهذا قلبت الواو وهمزة في
 مثل انت واجهة ورجا صحت فقلبت حمراء وان وكل للهمزة عن المازني قبلها
 بالهمزة ايان والاعرف قبلها واو والآي وان لم تكن الهمزة اصلية
 ولان الثابت بان تكون للمالحاق كعلبان فان الهمزة للمالحاق بقدر
 او منتقلة عن واو وياء اصلية لكيساء ورد آي فان اصلها كما
 ورد اي فالوجه ان المذكور ان جائز ان احدهما ثبوت الهمزة وبقاء
 لان الهمزة في الصورة الاولى منتقلة عن واو وياء ملحقه بالاصل
 وفي الاخرى عن اصلية فتا برهما همزة قراء وثبت في صورتين كما
 في قراء ونائبها قلب الهمزة واو لان عين الهمزة في صورتين ليست
 باصلية فتا برهما همزة حمراء فان قلبت مثلها واو او في الترجمة الشريفة
 العشرية ان اللازم من هذه العبارة انه لا يجوز ان يقال في رد اي

الحروف ما دل على معنى في غيره اي كلمة كتبت على معنى حصل
 في غيره ما يتعقل بالنسبة اليه اي لا يكون مستقلا بالمفهوم
 بحيث يصلح ان يحكم عليه او لا بد له في ذلك من
 انضمام امر اخر اليه ومن ثمة اي لا يصلح ان يدل على معنى في غيره
 احتاج في جزم ثبوت الكلمة م ركن كان او غيره الاسم يتعقل
 معناه بالنسبة اليه نحو من البصرة او فعل كذلك نحو
 قد ضرب حروف البحر ما وضع له فضاء بفعل اي ايصاله
 فان معنى الا فضاء الوصول ولما عدى بالباء صار معناه
 الا يصل او معناه اي معنى الفعل وهو كل شئ استنبط منه
 معنى الفعل كاسم الفاعل والمفعول والصفة المشبهة
 والمصدر والظرف والجر والمجرور وغير ذلك الامايات
 سواء كان اسما صريحا مثل مرت بزيد وانا فان بزياد او كان
 فنا ويل الاسم كقوله تعا وضافت عليهم الارض عارجت
 اي بفتحها وسميت هذه الحروف حروف الاضافة
 لانها تضيف الفعل او معناه الالف اليه وحروف الجر لانها
 تجر معارف الافعال الالف اليه ولان انما في ما يليه الجر ومضى
 اي حروف الجر من وال او حرف في هذا الحروف
 على سبيل الحكاية لانه ليس لها اسم خاص يعبر بها عنها
 والباء واللام في كبرهما باسميهما لوجود معنى وكذلك في الواو

ظل
 بحروف

أي لظرفية مدخول شي حقيقة نحو المال في الكوز او مجازا
 نحو النجاة في الصدق ومعنى على قبيح كقولهم ولا صلبتكم
 في جزوع النخل أي على جزوع النخل والباء للـ لصاق أي
 لافادة لظروف امر لا يجوز والباء بهذه كما في صرحت بزيد
 فان الباء في قيد لظروف موزك بزيد أي بمكان يقرب منه
 والاستعانة أي السعة الفاعل في صدور الفعل عنه مجزوء نحو
 كتبت بالقلم والمصاحبة نحو الشرب الغرس جبه أي مع جبه
 فمعناه مصاحبة الشرج والشره كمن الغرس في الاشجار ولا يلزم
 ان يكون الشرج حال الشرب او الغرس مطلقا فلا لصاق يستلزم
 المصاحبة من غير غرس والمقابلة أي لافادة وقوع مجزوء
 في مقابلة شيء آخر نحو بعث هذا ذاك والتعدي أي جعل
 الفعل لازم متعديا بضمينه معن التصيير بالـ خال الباء على فاعل
 فان معن سبب زيد صدور الثوب عنه ومعن سبب
 بزيد صيرته امة والتعدي بهذه المعن مختصة بالـ واما التعدي
 بمعن البصار الفعل لا معمول بواسطه حرف الجر فالجوف والجاره
 كظمها فيها سواء لا اختصاصا بل بحرف ون حرف والظرفية
 نحو جلست بالمسجد أي في المسجد وزائدة في الخبر في الاستفهام
 بهل لا مطلقا نحو هل زيد بقاء فله بقا زيدا بقاء والنفي بليس
 نحو ليس زيد براكب وبما نحو ما زيد براكب فهي زائدة في الخبر وهذه

الصورة قياسا وزائدة أي في الخبر الواقع في الاستفهام والنفي
 سماعا سواء لم يكن خبرا نحو سبكت زيدا وكفى بالله شهيدا
 والنفي بزيد أي سبكت زيدا وكفى بالله شهيدا او كان
 خبرا ولكنه لا في الاستفهام والنفي نحو سبكت زيدا والله
 لا خصا ص بملكيتي نحو المال زيدا بملكيتي نحو الجمل للنفس
 والتعدي أي لبيان علة الشيء فمعن نحو ضربت لثا بربا وخارجا
 نحو خرجت لمخافتك ومعن عن مع القول نحو قلت لزيد
 ان لم يفعل الشئ أي قلت عن زائدة نحو زيدا فكم أي فكم وبمعن
 الواو في القسم للتعجب نحو لك لا يؤخر الاجل وانما يستعمل
 في الامور العظام قد يقال لك لقد طار الذباب ورب الثقيل
 أي لا تشاء الثقيل ولهذا وجب لها صدر الكلام م سكا
 ان كتم وجب لها صدر الكلام م لكونها بالاناء التكملة مختصة
 بكرة لعدم احتياجها الى المعرفه موصوفة بتحقيق الثقيل
 الذي مدلوله رب لانه اوصف الشيء صاد لخص واقلا عما
 لم يوصف والشره اكونها موصوفة انما مدلولها المذهب
 الاصح وهذا مذهب الانصار واقف وقيل لا يجب
 ذلك والمنكر عن المص الجواب وهذا الذي ذكر من
 الثقيل اصليا ثم ينسحق في غنة التكملة كالحقيقة وفي الثقيل
 كما لم يجز الحذف لا القرينة وفعلها أي فعل رب يعجز الذي تعلقت

رب فعل ماض لانها للتفليل المحقق ولا يتصور ذلك الا في
 الماضي نحو رب رجل كرم لقيت او رب رجل كرم لم افارقه نحو
 ذلك الفعل الماض غالبا اي في غالب الاسماء لا نحو
 العرائس نحو رب رجل كرم اي لقيت وقد دخل اي رب على مضمرة
 مهملة لا مخرج لم يميز بكرة منصوبة على التمييز والضمير مفرد
 ان كان المميز منزه او مجموعا مذكرا وان كان المميز مؤنثا
 نحو رب رجل او رجلين او رجلا او امرأة او امرأتين و
 نسب وخدمه فالكوفيون في مطابقة التميز في الافراد والتثنية
 والجمع والتذكير والتثنية فانهم يقولون ربهما رجلين و
 ربهم رجلا وربها امرأة وربهما امرأتين وربهن نسوة و
 تلحقها اي رب ما الكافية المانعة عن العمل فتدخل بعد الحقوق
 على الجمل نحو ربما يوبى الذين كفروا وقد يكون مازاة وتدخل
 الاسم بجملة نحو ربما ضربه بسيف صليل وواو اي واورب
 في حكمه انه دخل على تامة موصوفة مثل وبنده ليس بان
 الا اليغافير والاعيش وهذه الواو للعطف عند سبوت
 وليست بجارة فان لم تكن في اول الكلام لم تكونها للعطف
 ظاهرا وان كان في اوله فيقدر له معطوف عليه وعند الكوفيين
 انها حرف عطف ثم صارت قائمة مقام رب جارة نحو ربها
 لصيرورتها بمعز رب فلا يقدرون له معطوف عليه لان ذلك

اي

عطف

تعسف وواو القسم انما تكون عند حذف الفعل اي فعل
 القسم فلا يقول قسم والله وفيه كلفة استعماله في
 القسم فهي اكثر استعمالا من اصلها اعز بها في السؤال
 بعز لا يستعمل الواو في السؤال فلا يقول والله اخبرني كما يقول
 بالله اخبرني حفظ للواو عن ارجاءها مخصصة بالظاهر بعز
 الواو مخصصة بالاسم الظاهر سوار كان الاسم الظاهر اسم
 الله او غيره فلا يقول وكنت لا فعلن مثله بل يقول والله او
 ورب الكعبة وذلك الاختصاص اية لحظ رتبة عن رتبة
 الاصل وهو بالادب تخصيصه باحد القسمين وخص الظاهر
 لا صالته والله ومثله اي مثل الواو في الشبهة اطلما بحذف
 الفعل وكونها لغير السؤال مخصصة باسم الله من الاسماء الالوية
 حقا لم يثبتها عن مرتبة اصلها الذي هو الواو بتخصيصها ببعض
 المظهر وخص منه ما ملواصل في باب القسم وهو اسم الله
 والبادع اعم منهما اي من الواو والله في الجميع اي في جميع
 ذكر من حذف الفعل وكونها لغير السؤال والدخول
 على المظهر مطلقا او على اسم الله خاصة فهي كما تكون عند
 حذف الفعل تكون عند ذكره نحو بالله لا فعلن واقتسم بالله
 وكما تكون لغير السؤال تكون للسؤال اي نحو بالله لا فعلن
 وبالله اخبرني وكما تدخل على المظهر تدخل على المضمرة نحو بالله

لا فعلن وبك لا فعلن وفي الدخول على المظهر لا يخص باسم
 الله خاصة نحو بالرحمن لا فعلن بخدا فمهما فاتها من مخصصان
 ببعض هذه الامور كما عرفت فاما ان يجمع جميع ما ذكر من
 الامور المخصصة لا الاختصاص فلا يرد ان لا يصح ان يقال الباء
 يوجد مع الاختصاص وبدون ملكا لا يتنافى ويبلغ الى بحسب
 التقى الذي لغير السؤال باللام وان وحرف النفي ما ولا فاعلم
 في الموجبة اسمية كانت نحو والله لا يدقام او فعلية نحو والله
 لا فعلن كذا وان فيها في الاسمية نحو والله ان زيد القام
 وما ولا في المنفية اسمية كانت او فعلية نحو والله ما زيد
 بقام ولا يقوم زيد وقد يحذف حرف النفي لوجوه التورية
 لقوله تعالى تفوتوا ذكر يوسف اي تفوتوا وانا السقيم
 فلا يندفع الابهام في معنى الطلب نحو بالله اخبره وبالله هل قام
 زيد وبكذف جوابه اي جواب القسم اذ اعترض اي
 توسط القسم بين اجزاء الحمد التي تدل على جواب القسم
 او نقده ما في القسم ما يدل عليه اي على جوابه نحو زيد والله قام
 وزيد قام والله لا استغناء عن الجواب في هاتين الصورتين
 لوجود ما يدل عليه والحمد المذكورة وان كانت جوابا
 للقسم بحسب المعنى لكن بحسب اللفظ لا يسمى الا بالرداء
 على الجواب لا الجواب ولهذا لا يوجب فيها علامة من جواب القسم

101
 وعن المحيوزة اي المحيوزة شي وتعدية عن شي ائرو
 ذلك القابض والشيء الثاني ووصول الاثبات نحو ديت
 الشهم عن القوس الى الضيد او بالوصول وحده نحو اخذت
 عن العلم او بالزوال وحده نحو ايت عن الدين وعلى الاستعداد
 اي الاستعداد شي على شي نحو زيد على السطح وعبد من وقد يكونان
 اي عن وعلى السمين يعلمه كك بدخول من عليها نحو من عن يمين
 اي جانب يمين ومن عليه اي من فوقه والكاف للشئب نحو زيد
 كالاسم وزائدة نحو ليس كمن شي انه التقدير ليس من شي
 على بعض الوجوه وقد يكون اي الكاف اسما للمثل نحو يضحك عن
 كالبه المنهزم اي عن انسان مثل البه الذي يب للطاقية و
 تختص اي الكاف بالظاهرة اي بالاسم الظاهرة عند المهور فلا يقال
 ثم استغنى عنه بمند ونحوه وقد دخل في السعة على المرفوع
 نحو ما ان كانت خد فالبه فانه اجازة كك مطلق نظرا
 الى ما جاء في بعض اشعارهم ومند ومنذ للزمان الماضي والماضي
 فمهما لا بداء في الزمان الماضي بعين اذ اريد بهما الزمان الماضي
 فالمد ان مبتداء زمان الفعل المثبت والمنفي مدونة كك الزمان
 الماضي الذي اريد بهما لا يجمع كما اذا قلت سافرت من البلد
 منذ سنة كذا او ما دلت فدن من سنة كذا بشئ ط
 ان يكون من سنة الشئب فاضية لا يكون فيها فان معناه ح

ان مبتدأ مسافرا او عدم زويتى كان هذه الستة وامر
 الا الان والظرفية عطفي على الابتداء اي ومما للظرفية المحقة
 من غير اعتبار معنى الابتداء والزمان الى الضم الى الذي اعتبرته
 حاضرا وان مضى بعضه بعينه اذ يريد بهما الزمان الذي اعتبرته
 حاضرا فاطرا ان جميع زمان الفعل مستند مستند مستند
 في ذلك الزمان الحاضر نحو ما رأيت منذ شهرين ومنذ يومين
 اي جميع زمان التفرد ورايتا منومين في الشهر واليوم عندنا
 لانهم لم ينقضيا بعد ولم يمتد زمان الفعل الى ما ورايتهما
 فكيف يصح اعتبارهما مبتدأ لزمان الفعل فامثالان
 المذكوران كمالهما للظرفية ويمكن ان يجعل الاول مثالا
 للابتداء كما يتوهم بحسب الظاهر لكن بتقدير مضاف
 اي ما رأيت هذه خول شهرين وحاشا وعدا وخدا للاستثناء
 اي الاستثناء ما بعد ما قبلها فانه اجزئت بها ما بعد ما تكون
 حروفا جازية وبهذه الاعتبار كرت صحتها نحو جازة القوم
 حاشا زيدا وعدا زيدا وخدا زيدا وانصببت بها تكون
 افعالا الحروف المشبهة بالفعل وجب تشبيهها بما قبلها لفظا
 فدية من كالفعل الاستدانة والرباعي والاسمي وليست
 على الفتح مثله واقا معنى فدية معانيها مع الالفاعل مثل
 اكدت وشيت والسدرك وتنبيت وترجيت

تكملة

وكان المناسب ان يعبر عنها بالحرف المشبهة على صيغة
 جمع القلة لكونها ستة لغيرهم لما عر وعين الحروف البنية
 والعاطفة متدا بصيغة جمع الكثرة لم يستحسنوا غير الاسماء
 مع شيوع استعمال كل من صيغة جمع القلة والكثرة في الاخرى
 على انها اذا لوحظت مع فروعها الحاصلة بتخفيف فواتها
 ولغات لعل تبلغ مبلغ جمع الكثرة وعلى ان ان وكان ولكن
 وليست ولعل اخرهما لكونهما ليدن بخدا ف الاربعه
 السابقة لها اي هذه الحروف صدرت الكلمه وجوب العلم
 من اول الامراء اي قسم اسم الكلمه مانه كل من لم يبدل
 على قسمين كالكل م المؤكدة والمشتبه على التشبيه والاشارة
 والتمني والرجي سوى ان المفحوة فهمي بعلمه اي بعلم
 باقيا على حذف المضاف بان يقتضي عدم الصدارة
 لانها لم يسمها وخبرها فواتا وبيل المؤكدة فانه بدلتها من التعلق
 بشي اخر حتى يتم كلامه ما وح لوقف في الصدر المشبهات
 بان المأكودة في صورة الكناية وانما حملنا العكس على اقتضا
 عدم الصدارة لان عدم اقتضا الصدارة لان مجزئة
 الاستثناء فيكون في ذلك وتلقفها اي هذه الحروف والكافة
 فتلقف اي تغفل هذه الحروف عن العمل لكان ما الكافة على الفتح
 اي على انضج اللغات مثل اني زيدا قام وقد نعل على غير الاضطر

والاستدراك

كما وقع في بعض الشعارهم ويدخل في هذه الحروف ح
 اي حين يتلوهما على الافعال لان ما الكافة اخر جها عن العمل
 قد يلزم ان يكون مدخولا صا الى العمل فان المكسورة
 لا ترفع الجذر ولا تخرج جها عن كونها جملة فاذ اقلت ان زيدا
 قائم اقلت ما اقلت بكونك زيد قائم مع زيادة التاكيد
 وان المفتوحة مع جملتها اي مع اسمها وخبرها سميها جملة
 باعتبار ما كانت عليه قبل دخولها عليها في حكم المفعول ومن
 ثم اي ومن اجل الفرق المذكور وجب الكسرة في موضع
 الجملة اي في موضع يقتضي المفعول فكنت ان ابتداء اي في
 ابتداء الكلام كقول موضع الجملة نحو ان زيدا قائم وكنت
 اية بعد القول وما استحق منه لان مقول القول لا يكون
 الا جملة نحو ان زيدا قائم وكنت اية بعد اسم الموصول
 لان صلة الموصول لا تكون الا جملة نحو جاءه الذي ان اباه
 قائم وفتحت ان حال كونها مع جملتها فاعلم نحو يعني ان زيدا
 قائم لوجوب كون الفاعل مفعولا او حال كونها مع جملة مفعولا
 نحو كرت ان زيدا قائم لوجوب كون المفعول مفعولا
 وحال كونها مع جملتها مبتدأة نحو عندي انك فاضل لوجوب
 كون المبتدأ مفعولا او حال كونها مع جملتها مضافا اليها
 نحو اعجبتني الشهادتك عالم لوجوب كون المضاف مفعولا

معنى

جملة وجب الفتح في موضع المفعول
 اي في موضع يقتضي

وقالوا لولا انك بفتح الهمزة بعد لولا لا يصح لانه اي بعد لولا
 لا يصح لانه مبتدأ ويكون المبتدأ مفعولا او واجب نحو لولا انك
 مطلقا انطلق وكذا بعد لولا التحضيض لانه مع اسمها و
 خبرها بعد ما مع العمل الواجب دخول لولا التحضيض
 عليه نحو لولا انك متاكد كنت اذ كنت اذ كنت اذ كنت اذ كنت
 ولولا انك ضربتني اي لولا صدر الضرب منك وكذلك قالوا
 لولا انك بفتح الهمزة لانه اي بعد لولا فاعل فعل محذوف والفاعل
 يجب ان يكون مفعولا نحو لولا انك قائم اي لو وقع قيامك
 فان جاز في موضع التقدير ان اي تقدير المفعول والجملة جاز لان
 اي الفتح والكره في ان الفتح على تقدير جعل ان مع اسمها وخبرها مفعولا
 والكره على تقدير جعلها مع اسمها جملة مثل من بكر مني فانكره
 مما وقع بعد الفاء الجزئية فان كان المبتدأ من بكر مني فانكره
 وجب الالف واقعت في موضع الجملة وان كان المبتدأ من
 بكر مني فانكره او انكره فان لم يثبت وجب الفتح لانه وقع في موضع
 المفعول لانه افا مبتدأ او خبر مبتدأ ومثل قولك انك انكره
 القفا واللام مفعولا واقعت بعد الفاء الجزئية فيجوز فيها الكسرة
 على انها مع اسمها وخبرها جملة واقعت بعد الفاء الجزئية والفتح
 على انها مع اسمها محذوف الخبر اي اعقبونيته للقفا
 واللام مفعولا ثابتة وتتمام البيت وكنت اذ زيد انك فليكن

في قوله ان

انه الله عبد القفا والله اذم قوله ادى على صيغة المجهول بمعنى اظن
 وزيد مفعول الثاني وسيد مفعول الثالث والظن قبل معضلة
 ومعنى كونه عبد القفا والله اذم ان لم يخدم قفاه ولما اذم اي ممتد
 ان ياكل ليعظم قفاه ولما اذم ولما اذم ان عظم ان تابان في الجحيم
 تحت الاذن بن جحيم بارادة ما فوق الواحد او بارادتهم مع قولها
 تغيبا ونسبة بالبحر عطف على الله عبد القفا الاخره اي مثل عبد
 القفا ومثل نسبه وما وجد في كثير من النسخ من قوله
 السبا مفعولهم اول ما قول الله اهد الله فان جعلت مفعولا
 كان حاصل المعنى اول مفعول لا تعين الكسر لان اول المقولات
 الله اهد الله لا المعنى المصدرى فان المعنى المصدرى اغنى عن
 قول خاص وليس من جنس المقولات وان جعلت مفعولا
 كان حاصل المعنى اول اقوال تعين الفتح لان اول الاقوال هو المعنى
 المصدرى الذي هو معز ان المفتوحة مع جملة لا مفعول من
 المفعول ولذا لا يوافق ان ان المكسورة لا تغية معنى الجملة
 كان اسم المنصوب في محل الرفع لانها في حكم العدم اذ فايدها
 ان كيد فقط جاز العطف على اسم ان المكسورة من جهته
 انه في محل الرفع سواء كانت مكسورة مكسورة لفظا او حكما
 بالرفع بان يكون المفتوحة في حكم المكسورة كما انه اوقع
 بعد العلم مثل ان زيدا قائم وعمر وعلمت ان زيدا قائم وعمر

القفا خلف اركب

فان هذا المثال وان كانت مفتوحة لفظا فهي مكسورة حكما
 حيث تكون مع ما علمت في بناء ويل الحمد فصيح ان يرفع
 المعطوف على اسم حمد على محله وان ان المفتوحة فانه
 لم يجر العطف على اسمها بالرفع فانها ما غيرت معنى الجملة
 لا يصح رفع عدها وبشرط في العطف على اسم ان المكسورة
 بالرفع مضمي الخبر اي كخبره قبل المعطوف لفظا مثل ان زيدا
 قائم وعمر او تقديره مثل ان زيدا وعمر قائم اي ان زيدا قائم
 وعمر قائم لانه لو لم يضر قبل لفظا وتقدر ان لم اجتمع عاملين
 على الارب واحد مثل ان زيدا وعمر واما ان لا شك
 ان امان خبر عن كل واحد من المعطوف والمعطوف
 عليه من حيث انه خبر عن اسم ان يكون العامل في رفعه
 ان من حيث انه خبر عن المعطوف على اسم ان يكون العامل
 في رفعه لا بداء فلزم اجتماع عاملين اعتراف والابتناء
 لرفع وهو باطل خذ فالكوفيين فانهم لا يشترطون في
 صحة هذا العطف مضمي الخبر فان ان عندهم لا تعمل الا في الاسم
 والخبر مرفوعا لا ابتداء كما كان قبل دخول ان عليه فلهذا يلزم
 اجتماع عاملين على الارب واحد ولا ان يكون اي يكون اسم
 ان قبل مضمي الخبر عند الارب مرفوعا يجوز عندهم انك زيدا امان
 كما انه لا يجوز ان زيدا وعمر واما ان فان المحذور المذكور

بينهما خد- فالله والكسبي فانهما يجوزان في مثل انك
 وزيد- اسمان العطف على محل اسم ان يله مضى لجزائه لم يظهر
 عمل ان في السمي واسطة بناء فكانت لم تعمل فيه فله يلزم المحذور
 المذكور ولكن في جواز العطف على محل اسم كذلك اي مثل ان
 لانه لا يغير معنى الجذر على ما كانت عليه قبل خول فان معناه
 الاستدراك ومولاي في المعنى الاصلي كما ان لا ينافي التاكيد
 فيجوز اعتبار محل السمي والعطف على ما رفعه مثل ان الماكسورة
 كما تقول لم يخرج زيد ولكن من اخراج وبكر ولا يجوز في
 الحروف المشبهة بالفعل على محل اسم لعدم بقاء المعنى الاصلي
 فيها فله يغير محل السمي وايضا لذلك اي لا جاز ان المكسورة
 لا تفر مع الجذر والمفتوح في تفرقه خلت الاسم التي ذكر كيد
 معنى الجذر مع المكسورة التي مر ايضا لذلك التاكيد ونها اي
 دون المفتوح فيكونا بمعنى المفرد فله يجمع مع ما يمول كيد
 معنى الجذر على الجزئية متعلق بدخول اي دخلت الله مع
 المكسورة على الجزئية على خبره فان زيدا قائم او دخلت
 على الاسم اي على السمي باذنه فصل بينه وبين الاسم وبينها اي بين
 نحو ان في الدار زيد او دخلت على ما وقع بينهما اي بين
 السمي وخبره فان زيدا الطعام ككل وانما يخص خول
 الاسم بهذه الصور لان في ما عدا ما يلزم قوله في التاكيد

المعنى الاصلي

العطف

والابتداء اعني ان المكسورة والله م ومم كرموا كذا وانما
 تؤيد ان- ون الله- م في جحي للعامل على ما ليس بعامل وتول
 الله- م في كين على السمي او خبرها او على بينهما ضعيف لانها وان
 لم تفر معن الجذر الا انه لا توافق الله- م مثل ان في معناه الذي
 موال كيد وقد جاء مع ضعفه قول الشاعر وكنت من حبه العبد
 ونحفظ ان المكسورة لنقل التشديد وكس الاستعمال
 فله ما بعد التخفيف الله- م وح يجوز الغاء اي ابطار عملها و
 هو الغالب لغو بعض وجوه مشابها مع الفعل كفتح الله
 وكونها على ثلثة احرف كما يجوز افعالها على ما هو الاصل ولهذا
 لم يذكر في حكا الله- م على كلة التقديرين لانهما في الالف
 فلهما في المخفضة والنافية في مثل ان زيد قائم وان زيد
 قائم واما في الاعمال فله طراد الباء ولان كثير من الاسماء
 لا يظهر فيها اعراب لفظي لكونه اعراب تقديرية او لكونه مبتدئا وهذا
 خد- فله من سبب سببه ولسان النخلة فانهم قالوا عند الاعمال
 لا يلزمها الله- م يحصل الفرق بالعمل ويجوز خول اي خول
 المخفضة على فعل من افعال المبتدأ اي من الافعال التي هي من
 داخل المبتدأ والجزء لا غير مثل كان وظن واخواتها لان
 الاصل خولها عليها فاذا افادت ذلك التفسير ان لا يفرق
 خولها على ما يقتضي المبتدأ والجزء رعاية لصلح بحسب

الذي هو التقديرين

الامكان كقوله تعالى وان كانت كبيرة وان نظرتك طعن الكاهن
خدا قال للكوفيين في التعميم اي في تعميم الدخول وعدم تخصيصه
بدواخل المبتداء والجزء الاصل الدخول على الفعل فانه متفق
عليه قال الكوفيون خالفوا البصريين في تجويزه خولها على غير
واخاها مما تم كين يقول الشاعر بالله ربك ان قلت
طسلى وجبت عليك عقوبة المتعمد وموت عند البصريين
وتحقق المفتوحة كالمكسورة ففعل عند التخفيف على سبيل
الوجوب في ضمة ان مقدر والسبب في تقديره ان من ان
المفتوحة بالفعل اكثر من ضمة المكسورة كما سبق واعلم
المكسورة بعد تخفيفها في سعة الكلام واقع كقوله تعالى وان
كلامه لما يوفيههم واعمال المفتوحة بعد تخفيفها لم يقع في سعة
الكلام ويلزم منه بحسب الظاهر ترجيح الاضعف على الاقوى
وهذا كغيره جازم فقد رواه الضمير ان حذو يكون اسما للمفتوحة
بعد تخفيفها والحمد لله المفسر لضمير ان خبرها فتكون علامة
في المبتداء والجزء كما كانت في الاصل فهي لا تزال عامدة
بمخالف المكسورة فانها قد تكون عامدة وقد لا تكون و
العمل في الظاهر وان كان اقوى من العمل في المقدركين وان
العمل في المقدريين ووم العمل في الظاهر في وقت دون وقت
فلا يلزم ترجيح الاضعف على الاقوى فتدخل اي المفتوحة

107
على الجمل الصارح لان تكون مفتوحة لضمير ان مطلقا سواء
كانت السمية او فعلية في اخذ فعلها على المبتداء والجزء
او غير داخل وشذ انما لها اي اعمال المفتوحة المخففة في غير
اي في غير ضمير ان وكنه قد حكر بعض اصل اللغة انما لها
في المضمر في السعة نحو قولهم اظن انك قائم واحسب
انه اصيب ومثله رواية شاذة غير معروفة واما في الضمير
في المضمر فقط قال ان عرفت انك في يوم الاربعة التي
فراقك لم اجدك وانت صديق وبلد ما اي المفتوحة المخففة
حال كونها مفتوحة مع الفعل اي الفعل المنصرف بمخالف غير
المنصرف مثل وان ليس لسان الامام سعي وان عسى ان
يكون قد افرغ اجملهم السمين نحو علم ان سيكون منكم من
يوسف كقول الشاعر واعلم فاعلم المراد ينفعه ان سوف ياله
كل عاقد او قد نحو ليعلم ان قد ابلغوا ذلك لانهم ولزم
منه الامور الثلاثة للفرق بين المخففة وبين ان المصدرية
الناصبه وليكون كالعوض من النون المحذوفة او حرف
النون نحو قوله تعالى ولا يرون ان لا يرجع اليهم وليس لهم
حرف النون الا ليكون كالعوض من النون المحذوفة فانه لا يحصل
بمخالف الفرق بين المخففة والمصدرية فانه يجمع مع كل منهما في النون
بينهما اما من حيث المعنى فانه ان عني الاستقبال فهي المصدرية

والا فمهي المخففة واقام من حيث اللفظ فانه ان كان الفعل
 المنفرد منصوبا فمهي المصدرية والا فمهي المخففة وكانت للتشبيه
 اي لا يشاء وعلى حرف في الالف الصحيح حمدا على اخواتها
 ولان الاصل عدم التركيب ومذهب الخليل انها مركبة من
 الكاف وان المكسوة واصل كان زيد الاسد ان زيدا كالا
 فقد من الكاف ليعلم ان التشبيه من اول الامر وفتحت
 الهمزة لان الكاف في الاصل حمزة وان خرجت عن حكم
 الحمزة والحمزة انما تدخل على الموزونة في الصورة وفتحت الهمزة
 وان كان المعز على الكسر وتخفف اي كان فتلغى عن العمل على
 الاستعمال الا فصح لزومها عن المشابهة بغوات فتحة
 الاخر كقول الشاعر ونحو من في اللون كان ثديا حقا
 وان عملتها قلت كان ثديا كنه على الاستعمال الغير الا فصح
 كما عرف وانه لم يعمل لفظا فيها ضمير في مقيد عند
 كما ان المخففة ويجوز ان يقال غير مقيد بعد الضمير لعدم
 الباعث اليه كما كان في ان المخففة ولكن ومرة عند البصريين
 صورة وقال الكوفيون مركبة من لا وان المكسورة المضرة
 بالكاف الزائدة اصله كان فنقلت كسرة الهمزة الى الكاف
 وحذفت الهمزة فكلمة لا تغيد ان ما بعد ما ليس كما قبلها
 موصولة نون نون نون نون نون ان تحقيق مضمون ما بعد ما

بعد ما

المخففة

لا سندراك وعنى الاسدراك في رفع نونم بنون من الكلام
 المتقدم فانه اقلت جازا زيدا فكلمة نونم ان وما اليه جازا
 لما بينهما من الالف في وقت فكلمة نونم بنونم ككن
 عروا لم يحى بنون وسطا اي ككن بين كره ميم متغايير بنون نون
 اثبات معنى اي تغايير معنويا والضروري من المعنوي لهذا
 اقتصر عليه واللفظي قد يكون نحو جازا زيدا ككن عروا لم يحى
 وقد لا يكون نحو زيد حرا ككن عروا فاقاب وتخفف اي ككن
 فتلغى عن العمل لزومها عن المشابهة والتشبيه العاطفة
 لفظا ومعنى فان جازيت مجازا ما تخفف في ان وان المخففة فان
 ليس لها ما اخرجت عليه وفي بعض النسخ على الاكثر فكلمة ان زيدا
 اما جازا عن يونس والا فصح من النسخ واما ما قبلها
 اخواتها المخففة وقال ان روح الرضى ولا تعرف له شامدا
 ويجوز معها مشددة ومخففة الواو ومي اما لعطف الجمل على الجمل
 واما اعراضية وجعل ان روح الرضى الا فمظهر وليت
 للتميز اي لا يشاء فيدخل على الممكن نحو ليت زيدا قائم وعلى
 المستحيل نحو ليت الشباب يعود يوما وارجاز الفوا ليت
 زيدا قائما بنصب المعمولين بناء على ان ليت للتمني فكلمة
 قبل انمي زيدا قائما اي اتمناه كايضا على صفة القيام فالجواب
 منصوبا على المفعولية بمعنى ليت واجازا ككن اي نصب

من الالف

الجزء الثاني بتقديره كان ومتم كما قول الثالث عشر باليت أيام
 الصبا رواجعا فالنوا يقول معناه العترة أيام الصبا رواجعا
 ولكن أي يقول ليت أيام الصبا كانت رواجعا والمحققون
 على أن رواجعا منصوب على أنه حال من الضمير المتكسر في
 خبر المحذوف أي ليت أيام الصبا كانت حاركونها
 راجعا ولعل للرجح أي لا نشأ ولا تدخل على المستحيل
 ومعناه توقع أمر مجيء أو مخوف كقوله تعالى لعلكم تعلمون
 ولعل الساعة قريب والغالب هو الأول ونشد الجوهري أي
 بكلمة لعل كما جاء في اللغة العقبية والنشد البسائر في ذلك
 ودفع غائبا من حجب الالذني فلم يستجب عند ذلك
 مجيب فقلت ادع أخرى وارفع الصوت دعوة لعل أي
 لطفوا بكم قريب وأجيب عنه بأنه يحتمل أن يكون على
 سبيل الحكمة كذا قال في المص في شرحه يعني أنه وقع مجرورا
 في موضع آخر فالشعر حكاية عما كان عليه أو كان
 الشاهد في الرجل بالانفعوار بالياء فيجب أن يحكى في
 الاحوال الشد بالياء ولعل مراد المص بما ذكره من
 التاويل أن هذا البيت يحتمل أن لا يكون من قبيل هذه
 اللغة الشاذة والآفة حارجة إلا التاويل بعد ما جزم
 بوجود الجوهري وحكمه شذوذه الحروف العاطفة العطف

في اللغة الامالة وما كانت هذه الحروف قبل المعطوف
 إلا المعطوف على سميت عاطفة وهي الواو والفاء وضم
 واو واما بكرة الهزة واما ولا وبل ولكن وعد بعضهم أي
 المفقة منها وعند الأكثرين أن ما بعد ما عطف بيان لما قبلها
 كما ذهب بعض آخر إلا أن بل التي بعد ما مفعلة نحو جاء زيد
 بل عمرو وما جاء زيد بل عمرو وليست منها لأن ما بعد ما بدل غلط
 مما قبلها وبدل الغلط بدوفا غير فصيح واما معها فتفصح مطر
 في كلامهم لأنها موضوعه لتدرك مثل هذه الغلط
 فالاربعة الأولى للجمع أي من أن يكون مطلقا أو مع ترتيب
 ومرة النفاة بالجمع منها أن لا تكون لاحدا من اثنين أو لثلاثة
 كما كانت اروا وبس المراه اجتمع المعطوف والمعطوف عليه
 عليه في الفعل في زمان أو مكان فتقولك جاء زيد و عمرو و افعمو
 اوفم عمرو و اخرعوا أي حصل الفعل من كليهما لا من احدهما ومن
 الاخر فالواو للجمع مطلقا لا ترتيب فيها فقول لا ترتيب فيها بيان
 لاطلاقها أي لا ترتيب فيها بين المعطوف والمعطوف عليه
 بمعنى أنه لا يفهم من هذا الترتيب منها وجودا وعدما والفاء للترتيب
 أي للجمع مع الترتيب بغير مهلة ونم مثلها أي مثل الفاء في مطلق
 الترتيب مفعولة بغير مهلة وخر مثلها أي مثل ثم في الترتيب
 بغير مهلة غير أن المهلة في حيز أقل منها في ثم فهي منسوبة بين الفاء

نفس حيث انه
قوي او ضعيف

وحيث انهم
جميع ارجس

التي لا مصلح فيها وبين ثم المفيدة للمصلح ومعطوفها اي
المعطوف تحت بحسب القضاة وضعها جزء قوي او
ضعيف من متبوعه اي متبوع معطوفها ليفيد اي العطف
بالقوة في المعطوف وضعها في اي ليدل عليها حتى تميز
الجزء بالقوة والضعف عن الكل فصار كانه غير فصل لان
يجعل غاية وانتهى للفعل المتعلق بالكل وكل انتهى الفعل اليه
على شموله جميع اجزاء الكل نحو مات الناس حتى الانبياء
وقدم الحاج حتى الموت والفرق بين ثم و حتى بعد انهما
في الترتيب مع المصلح من وجهين احدهما ان ثم يكون
المعطوف تحت جزء من متبوعه ولا يشترط ذلك في ثم و
ثانيهما ان المصلح المعقب في ثم انما هي بحسب الخارج نحو
جاء لا زيد ثم عمرو في حتى بحسب الزمن فان المناسب
بحسب الزمن ان يتعلق الموت ولا يغير الانبياء ويتعلق
بعد يتعلق بهم بالانبياء دم وان كان موت الانبياء بحسب
الخارج في الشرائع والنسب ومكده المناسب في الزمن
يؤخر ثم و ربحان الحاج عاز جديهم وان كان في بعض الاوقات
على عكس ذلك ومع هذا يصح ان يقال قدم الحاج حتى
الموت واعلم ان الانتهاء بالجزء في الاقوى والاضعف كما
يفيد ذلك عموم الفعل في جميع اجزاء الشئ كذا كانت

بالمد في الجزء والاخر يفيد ذلك العموم كقولك كنت البارحة
حتى الصباح فانه يفيد شمول النوم بجميع اجزاء الليل و
ذلك استعملت حتى الجارية في المعنيين جميعا الا انه لم يأت
في العاطفة ما يدل في الجزء الاخر فان اصل حتى ان يكون جارية
لشئ استعملها فتكون العاطفة محمولة عند ميم على الجارية
وانه اكانت محمولة عليها لم يستعملوا في معنيها جميعا
بل في صلة على الفرع منية وانما استعملوا في اظهر معنيها
وهو كون مد خولها جزء لان اتحاد الاجزاء في تعلق الكلام
في العقل واكثر في الوجود من اتحاد المجاورين كذا في بعض الزوج
ومن هذا اظهر وجه اختصاص معطوفها بكونه جزءا من
متبوعه وعدم الحاجة الى ان يقال الجزء اعم من ان يكون
حقيقا او حكما بل شمل المجاور ايضا كما وقع في بعض الجواهر
واذا قلنا ان كل من هذه الحروف الثلاثة لا احد الا من اي
لذلك لا على احد الا من او الامور حال كون ذلك الواحد
بهما اي غير معين عند المتكلم ولا يتوهم ان او فمثل ولا يقطع
منهم انما او كقولك الكل من الامم لانها مستعملة لاحد الامم
على ما هو الاصل فيها والعموم مستفاد من وقوع الاحد المبرم
في سياق النفي لاس من كلمة او وام المتصلة لازمة لهذه الاستعملة
اي غير مستعملة بدونها يلزم اي يذكر بعدها بلفظ فاصلة

احد المستويين والمستوى الاخر بل هي الهمة اي الهمة الاستفهام
 بعد ثبوت احد ما اي احد المستويين عند المتكلم لطلب
 التعيين من المخاطب ومن ثمة اي وجعل ان ام المتصل
 يليها احد المستويين والاخر الهمة بعد ثبوت احد ما
 لطلب التعيين لم يجرى تركيب اذ ايت زيدا ام عمر وافان
 المستويين فيه زيد وعمر واحد ما وان ولا اتم كمن لا يفرق
 لم يزل الهمة مبداءا اختار المصنف المنقول عن سيبويه ان هذا
 جازم حسن فصيح واذن ايت ام عمر الحسن و
 الفصح وح يكون ترتيب ايت زيدا ام عمر حسنا
 فصيحيا وان لم يكن حسن والفصح وفي الترجمة الشريفة
 انه وجد في بعض نسخ الكافية المقروءة على المصنف وعليه خط
 مكذابيلها احد المستويين والاخر الهمة على الافصح
 من ثم ضعف ايت زيدا ام عمر اوله يخفى ان الحكم بضعفه
 لتثنية عن مرتبة الافضحية الى مرتبة الفصحية ^{او ما لا ينفك} من سبيل كل
 ما كان فصيحيا حسنا لا بعد ضعيفا وبالمعنى فكم المصنف
 لا يخلو عن اضطراب الحق ما نقل عن سيبويه وايضا من ثمة اي
 من اجل انه ذكر بعينه كان جوابها اي جواب ام المتصل بالتعيين
 اي بتعيين احد الامر لان السؤال عنه دون نعم ولا لا
 لا يغيب ان التعيين بخلافه فوافاق مع الهمة كما اذا قلت

اجادك زيدا وعمر وواحدك اما زيدا واقامه وفانه يصح
 جوابها بده ونعم لان المقصود بالسؤال ان احد ما لا
 التعيين جازم اوله وقد يجاب بنفي كليهما لاحتمال الخطأ
 في اعتقاد المتكلم بوجود احد ما فالشارح اليه ثمة في الموضوعين
 امر واحد كذا لما كان مستمدا على شرطين لصحة وقوع
 ام المتصل فمرغ عليه باعتبار كل واحد منهما حكما اخر
 جعلها اشارة في كل موضع الاشارة اخر لا يخلو عن سماجة
 ولو اقتصر على قوله ومن ثمة لم يجر في اول الكلام وعطف قوله
 كان جوابها بالتعيين على قوله لم يجر ونعطف كل جازم بشرط على
 طريق التلويق والنتيجة لكان احسن واخصر لا يخفى واما المنقطعة
 بحسب في الاضراب عن الاول ومثل الهمة في كونها للشك
 في الشارة والواقع قبلها الهمة مثل قولك انها لا بل ام شاه
 اي ان القطعة التي اذ لا بل هي جملة خبرية فلما علمت
 انها ليست بايل اعرضت عن هذا الاخبار ثم شككت
 في انها شاه او شيء اخر فاستفهمت عنها بقولك ام شاه
 اي بل ام شاه واقام استفهام كما تقول ان زيد عندك ام عمر
 اي بل ام عمر حين تقصد الاضراب عن الاستفهام الاول
 بالاستفهام الثاني واقابل المعطوف عليه لازمة مع اما
 اي غير مستعدة الامعها يعني اذا عطف شي على اخر باقا

17.

بشمة

شكلا لا يخفى

يلزم ان يصدر المعطوف عليه اولاً بآناً ثم عطف عليه
 المعطوف بآناً نحو جاد لا انا زيد واقامو ليعلم من اول
 الامر ان الكلام ماضى على الشك جازة مع او بعز اذا
 عطف شئ على اخر باو يجوز ان يصدر المعطوف عليه بآناً
 نحو جاد لا زيد او يروى ولكن لا يجب نحو جاد لا زيد او عمرو
 ذهب بعض النحاة الى ان لا يست من الحروف العاطفة
 واللام يقع قبل المعطوف عليه وايضا تدخل عليها الواو العاطفة
 فلو كانت هي ايضاً للعطف يلزم ايراد عاطفين معا ويكون
 احدهما لغوا والجواب عن الاول ان اما السبب في عطف المعطوف عليه
 ليست للعطف بل للتنبيه على الشك في اول الكلام كما
 عرفت وعن الثاني ان الواو الداخلة على انا الثانية لعطف
 على اما الاولى واما الثانية لعطف ما بعدها على ما بعدها الاولى
 فكل منهما فائدة اخرى فلا لغو ولا وبل ولكن هذه الحروف
 الثلاثة لا حكمة معينة الى نسبة الحكم الى احد الامر من المعطوف
 والمعطوف عليه على التعيين فكما لا تنفي الحكم الثاني للمعطوف
 عليه عن المعطوف فالحكم مذهب للمعطوف عليه للمعطوف
 نحو جاد لا زيد لا عمرو فحكم المعطوف لا يرد لا عمرو وكما ان بعد الاشارة
 لعمرو الحكم عن المعطوف عليه لا المعطوف نحو جاد لا زيد عمرو
 اي جاد لا عمرو فحكم المعطوف لا يرد للمعطوف وون المعطوف عليه

اقام

على حكم لا والمعطوف عليه في حكم المسكوت عنه فكان لا يحكم عليه
 بشئ لا بالماضي ولا بالعموم والاخبار الذي وقع منه لم يكن بطريق
 القصد ولهذا صرف عنه بكلمة بل واما كلمة بل بعد النفي نحو جاد لا
 زيد بل عمرو وفيه خلاف فذهب بعضهم الى ان كلمة بل صرف
 حكم النفي من المعطوف عليه لا المعطوف اي بن جاد لا عمرو والمعطوف
 عليه في حكم المسكوت عنه وبعضهم الى انها تثبت الحكم المنفي عن
 المعطوف عليه للمعطوف والمعطوف عليه في حكم المسكوت او
 الحكم منفي عنه فجاد لا زيد بل عمرو وبن جاد لا عمرو وزيد انا في
 حكم المسكوت عنه او المجهول ولكن لازمة للنفي اي غير مستعمل
 بدون فان كانت لطف المفرد على المفرد فهي تقيضة لا تكون
 لا يجب ما استثنى عن الاول فيكون لازمة للنفي الحكم عن الاول نحو
 ما قام زيد لكن عمرو اي قام عمرو وان كانت لعطف الجملة على
 الجملة فهي نظيرة بل في مجيئها بعد النفي والاشبات فبعد النفي لا يثبت
 ما بعدها وبعد الاشبات لنفي ما بعدها نحو جاد لا زيد لكن عمرو ولم يثبت
 وما جاد لا زيد لكن عمرو وقد جاد فعمل كل تقدير غير مستعمل بدون
 النفي حروف التنبيه الا واما ما يصدر بها الجملة كما في لا يغفل
 المني طب عن شئ مما يلزم التكلم اليه ولهذا سميت حروف
 التنبيه نحو الا زيد قام وما زيد قام وما زيد قام وتدخل ما
 خاصة من المفرد استعاضاها بالاشارة حتى لا يغفل المني طب

عن الاشارة التي لتعريف معانيها الاربعة نحو مزا ومانا ومزان
 وماتان ومولاد حروف الشدة والاعتماد استعمالها لا انها تستعمل
 لشد القوي والبعيد وايضا للبعيد وايضا لفتح الهمزة وسكون
 الياء والهمزة للقوي وكما اذا ارد بالقوي ماعدا البعيد فيدخل
 فيه المتوسط ايضا فان القوي ينقسم للقريب متصفاً بالصوت
 من غير زيادة ولا كلة اي والا قريب متصفاً بزيادة القوي ولا
 الهمزة بخلاف البعيد فانه لم يذكر له مرتبة ان فالقوي بالمعنى
 المقابل لا قرب من المتوسط بين كمال البعد وكمال القرب حروف
 الارجاء نعم ويا واي بكر الهمزة وسكون الياء واجل وجيه
 وان بكر الهمزة وفتح النون المشددة ومن بيان معاني تلك
 الحروف بين وجه تسميتها بحروف الارجاء فتعلم مقدره
 لما سبق اي محققه لمضموماتها ما كان او خبره فهي في جواب
 اقام زيد بمعز قام زيد وفي جواب لم بمعز لم بمعز زيد
 وفي لم بمعز لم بمعز قام زيد بمعز لم في جواب الست بكمات
 زينا ولوقيل في موضع بل منهن نعم لكان كذا فان معناه ح
 لست زينا وقيل يجوز استعمال نعم منهن بجعلها تصديقا
 للثبات المستفاد من انكاد النفي وقد اشتهر هذا في الحروف
 فلو قال احديا زيد ليس عليك الف درهم وقال زيد نعم يكون
 اقرا ولو يقوم مقام بل لتقريب الاثبات بعد النفي وبلى مختصة بالثبات

منه

النفي يعني بنقض النفي المتقدم وبجوابها سواء كان النفي محققا
 عن الاستفهام نحو لم في جواب من قال ما قام زيد اي قد قام او نحو
 فهي اي انقض النفي الذي بعده كك الاستفهام كقوله تعالى لست
 بكم قالوا بل اي بل انت ربنا وقد جاء على سبيل التذوق والتصديق
 الارجاء كما تقول في جواب اقام زيد بل قام زيد واي الاثبات بعد الاستفهام
 لانت ك في غلبه استعمالها سبوقه بالاستفهام وانه بعضهم
 انها تسمى لتصديق الخبر اي ذكره ابن مالك ان اي بمعنى نعم ومبدا
 مخالف لما ذكره المص ويذكرها القسم اي لا يستعمل الا مع قسم
 من غير ذكر فعل القسم فلا يقال لست اي وزيد ولا يكون المقسم
 الا الرب والله ولعمري تقوي اي والله واي ووب واي لعمري واجل وجيه
 بالكر والفتح وان تصديق الخبر وفي بعض النسخ تصديق الخبر
 فهو كك اجل او جيه او ان للخبر قد انكاد زيد او لم يات اي قد
 ان اول ما يات قد جاء ان لتصديق الدعاء اي نحو قول ابن الزبير
 لمن قال لعن الله ناقة حمزة اليك ان وراكها اي لعن الله تلك
 ان قد وراكها وقد جاء بعد الاستفهام اي في قولك عريت
 شعري للمحب شفاء من جواب جبهني ان التقيا اي نعم اللقاء شفاء
 للمحب شفيها في مذهبين الموضوعين خذ فمادة المص من
 كونها تصديق الخبر حروف الزيادة والما سميته هذه الحروف
 ذوايد لانها قد تقع ذوايد لانها لا تقع الا ذوايدا وعز كونها ذوايدا

ذلك

المعنى في الماضي التوقُّع ^{من اللاحق} التوقع أي يكون مصدره
 متوقِّعا للمخاطب واقعا عن قريب كما تقول لمن يتوقع
 ركوب الأمير قد ركب أي حصل عن قريب ما كنت تتوقع
 ومنه قول المودن قد قامت الصلوة في غير ما كنت متوقِّعا
 مجتمعة التحقيق والتوقع والتعريب وقد يكون مع التحقيق
 التعريب من غير توقع كما تقول قد ركب زيد لم يتوقع
 ركوبه وهي في المضارع المجزأ من ناصب وجازم وحرف
 تنوين للتقليل أي يضاف التحقيق في الأغلب للتقليل
 نحو إن الكذب قد يصدق وقد يعمل التحقيق مجزأ
 عن معنى التقليل نحو قد نرى قلبا وجهاك لا يجوز
 الفصل بينها وبين الفعل بالقسم نحو قد والله أحسنت
 وقد لعلى بيت سائر حروف الاستفهام الهمزة ومن
 لهما صدر الكلام لا يتقدمهما في جزمهما لولا الهمزة على
 أحد أنواع الكلام كما مر وما تدخل على الجملة الاسمية
 والفعلية تقول في الاسمية زيد قام وفي الفعلية أقام
 زيد وكذلك ميل تقول فيهما ميل زيد قام وميل قام زيد لا
 ان الهمزة تدخل على كل اسمية سواء كان الخبر فيها اسما
 او فعلا بخلاف ميل فانها لا تدخل على اسمية خبرها فعل
 نحو ميل زيد قام الا على الشذوذة ^{وهي} لأن أصلها ان يكون

جزمها

بمعنى قد كما جاءت على الاصل في قوله تعالى ملأه على الأرض
 أي قد لا فلما كان أصلها قد وهي من لوازم الافعال فان
 فعله في جزمها تذكرت غنوة الياء وحذف الالف المارة
 نونها وعائنة وان لم تدر في جزمها ما كنت غنية أصل
 والهمزة اعم تصرفا في التصرف فيها باعتبار استعمالها في
 مواضع الاستعمالها أكثر من التصرف في أصل تقول زيد
 ضربت باء خال الهمزة على الاسم مع وجود الفعل بخلاف
 ميل زيد اضربت لما عرفت وتقول اضرب زيدا ويؤاخذون
 بالاستعمال الهمزة لانتبات ما دخلت عليه على وجه الانكادون
 من تضرب زيدا لان المستفهم عنه في مثل هذا الموضع
 محذوف بالحقيقة لان أصله اضربك زيدا ويؤاخذون
 مستحسن منك ومن ضعيف في الاستفهام فله يحذف
 فعلا بخلاف الهمزة فانها قوية فيه وتقول زيد عندك
 ام عمر ويجعل الهمزة معاملة لام المتصلة فانها لما قطعت
 عن أحد الأمرين تعذر المستفهم عنه فاستعمل الهمزة التي هي
 الاصل في باب الاستفهام والا أقوى في النسب واليقا وتقع
 من مع ام المنقطعة لان المستفهم عنه في صورة ام
 المنقطعة لم يتعد لانها لا ضرب عن السؤال الاول
 استيفاف سؤال آخر بام المقدرة بالهمزة فان قوك من زيد

عندك ام عمرو في تقديره عندك عمرو وتقول انما اذا ما
 وقع والشيء كان واوس كان باء خال الهمزة على ثمة والفاء
 والواو من الحروف العاطفة دون مثل اي بخلاف ف مثل
 يكونها فرع الهمزة فلا تنصرف تصرفها حرف الشدة ان ولو
 واقاما صدر الكلام لما مر فان لا استقبال وان دخل على
 الماض ولو على بعض المضارع وان دخل على المستقبل وفي
 بعض النسخ فان لا استقبال ولو للمضارع ومعناه ان ان
 لا استقبال سواء دخلت على المضارع او الماض نحو ان اكره
 ان اكره منك تمنع المضاف ان لا يعينه مع المضاف الاول بعينه ان
 وقع منك ان اكره في المستقبل وقع مني ان اكره امك في ذلك
 ولو للمضارع على ايها دخلت نحو لو ضربت ضربت ولو ضربت اضرب
 بعينه واحد او وقع منك ضربت في الماض فقد وقع مني ضربت
 ايضاً فيه وقد استعمل كان في المستقبل نحو قوله تعالى ولا تؤمنوا
 خيراً من مشركه ولو اعجبكم واعلم ان المشرك هو ان لا لا تقبل
 ان لا انتفاء الاول وهذا لازم معناه فانها موضوع لتعليق
 حصول امر في الماض بحصول امر اخر مقدر فيه وما كان حصوله
 مقدر في الماض كان منفياً فيه قطعاً فيلزم لاجل انتفاء انتفاء
 ما علق به ايضاً فاذا قلت منذ لوجبت لانه منك فقد علق
 حصول الامر في الماض بحصول محي مقدر فيه فيلزم انتفاء

ان نكره مني ان نكره

الاستقبال

معا وكون انتفاء الاكره ام سبباً لا انتفاء المحي في زعم المستعملين
 واستعمال لوجه هذا المعنى هو الكثرة المتعارفة وقد استعمل
 على قصد لزوم ان لا لا قول مع انتفاء الاكره لم يستعمل
 على انتفاء الملة وم كونه لولا لو كان فيها الهمزة الا ان لفظة
 فان لو لم يمتد بدل على لزوم النفس السبعة الالهة وعلى ان
 منيف فيعلم من ذلك الانتفاء النعدي ومن هذا الاستعمال
 توهم المصل ان لو لا انتفاء الاول لا انتفاء لك وخطاؤه على
 المشهور ولم يغير ان ما ذكره معني يقصد اليه في مقام الاستدلال
 بانتفاء الاكره المعلوم على انتفاء الملة وم المجهول وان المعنى
 المشهور بيان سببية احد الانتفاء المعلومين لا خربيب
 الواقع فلا يتصور منك الاستدلال فانك اذا قلت
 لو جئت لانه منك لم تقصدا تعليم المحي طيب ان انتفاء المحي
 من انتفاء الاكره كيف وكل الانتفاءين معلوم له وان الانتفاء
 الاول ما سبب للانتفاء الثاني بقصد الغلبة منه بان الانتفاء
 الاكره مستند للانتفاء المحي ولها استعمال ثالث وهو ان يقصد
 بيان السمة ارضي في غير نطقك في الشيء با بعد التقيض عن كونه
 لوانا في لانه من بيان السمة وجود الاكره ام فانه الاستدلال
 الامة الاكره ام فكيف لا يستلزم الاكره ام الاكره ام وتلكه ان
 ان وان ولو لفظا كما من الامثلة او تقديره نحو قوله تعالى وان احد

الفعل

من المشركين استجاركم ولو انتم تمكثون اي وان استجاركم
احد ولو لم يكون انتم فاحذوا انتم مرفوعان يا ايها فاعدا - ن
لفعلين محذوفين عنهما الظاهر اما احذوا فانتم قد - نه خبر
مستتر افلا تحذف الفعل صار متقصدا - بارذا وليس كيدا
لفاعل الفعل المحذوف لان حذف الفعل والفاعل بعد من
حذف الفعل وحده ومن ثم اي ومن اجل انه وم الفعل بعد
قبل بعد المحذوف فعلها انك بالفتح لا بالضم لان اي ان
مع معموله فاعل الفعل المقدر بعدتو والصريح للفاعلية مو
ان المفتوحة لا الكسرة وقيل انطلقت بالفعل اي بصيغة
الفعل موضع مطلق اي في موضع يليق ان يقع فيه منطلق
لان الاصل في خبر ان هو الا انه يكون الفعل المذكور موضع
اسم الفاعل كالعوض من الفعل المحذوف فيقال لو انك
انطلقت ولا يقال لو انك منطلق وانما قال كالعوض لان الفعل
المقدر لا يدل من نفسه وان يكونها - انه على معنى التحقيق والنبوة
تدل على معنى ثبت المقدر منها فهو عوض عنه من حيث
المعنى والفعل الواقع خبر عنه من اللفظ فليس شيء منهما
عوض حقيقيا عن الفعل المقدر بل كالعوض ومذاااا كان
الخبر مستقيا ليس اشتقاق الفعل من مصدره وان كان
بحامد الا يمكن اشتقاق الفعل من جاز وفروع كقول الآم

نقطه

نحيث

كان

الى مدخبة التعذر اي التعذر وقوع الفعل في موضع الجز
كقوله تعالى ولوان ما في الارض من شجرة الا قد - م فان الاقدم
ليس مستقيا في موضع فعد في موضع وانه الاقدم القسم
اول الكلام - م اي في اول زمان التكلم بالكلام - م فيصح ذلك
فيكون ظرف زمان واحتمل عن توسط القسم بتقديم
غير الشرطية الشرطية متعلق بتقديم لانه الماضي اي لانه الماضي
ان يكون الشرط الواقع بعده ماضيا لفظا او معنويا ليكون
على وجه لا يعمل فيه اوقات الشرطية بل في اوقات الجواب
حيث بطل عمل اوقات الشرطية اي في الجواب وكان
الجواب للقسم فقط لفظا لا للقسمة والشرطية جملتها لان
ان يكون بمنزلة ما وغيره وم وهو محار واما معنوية فهو جوا
للقسم يكون اليقين اهم لتقديمه على الشرطية والشرطية
ايضا تكون بمنزلة ما بالشرطية مثل ان التيسر مثال للماضى
لفظا او لم تاتي مثال للماضى معنوا لا كقولك وان توسط
اي القسم بين اجزاء الكلام - م بتقديم الشرطية على او غير اي تقديم
غير الشرطية جاز ان يعقب القسم ويلغى الشرطية وان يلغى القسم
ويعقب الشرطية ويحتمل ان يكون المعنى جاز ان يعقب الشرطية ويلغى
القسم وان يلغى الشرطية ويعقب القسم كقولك انا والله
ان تترك انك فعل المعنى الاول من ذلك تقديم غير الشرطية

واما معنوية فهو جواب للقسم
كقولك اليدين عليه ولا تترك

وجواز الغاء القسم فيكون باعتبار التقديم والجواز كليهما
نشر على غير ترتيب اللفظ وعلى المعجز الثاني من هذا مثال لتقديم
غير الشرط وجواز اعتبار الشرط فيكون النشر باعتبار التقديم
على غير ترتيب اللفظ وباعتبار الشرط على ترتيبه وان انتهى
والله لا يتكسر وانما اورد في هذا المثال الشرط بصيغة الماضي
على خلاف المثال الاول اشارة الى ان الشرط اطلق في الشرط
في صورة اعتبار القسم على تقديمه في وسطه كما شرط اطلاقه على تقديم
التقديم فعلى المعجز الاول من هذا مثال لتقديم الشرط وجواز
اعتبار القسم فهو باعتبارهما جميعا على ترتيب اللفظ وعلى
المعجز الثاني مثال لتقديم الشرط وجواز الغاء فالنشر باعتبار
الاول على ترتيب اللفظ وباعتبار الثاني على غير ترتيبه فغير كل من
المثالين يقع من حيث المعجزات اختلف في بين اعتبار
بمخالف في المعجز الاول فالعمل عليه اولا وعلى تقديم العمل عليه وان
كان رعاية كون النشر على ترتيب اللفظ تقتضيه تقديم المثال
الشارع على الاول لكنه اراد اتصال المثال بالمثل له بقدر الامكان
على تقديم تقديم اللفظين على نشرهما من حيث مثاليهما وتقدم
القسم كاللفظ اي كاللفظ او مقدوره كملفوظ في صدر
الكل - ثم فيلزم في الشرط الذي بعد المضمر وكان الجواب
للقسم نحو قوله تعالى لن اخرجوا الا يخرجون اي والله لين

اخر جواز فان شرط ماض ولا يخرج جواب القسم فانه لو كان
جزاء الشرط لكان الجزم بحذف النون اولا اي لا يخرجوا
وكذا قوله تعالى وان اطعموهم انكم لمشركون اي والله ان
اطعموهم لمشركون فالشرط ماض وانكم لمشركون جواز
القسم فانه لو كان جزاء الشرط يلزم الاثبات بالافلاان
للحالة الاسمية الواقعة جزاء لا يجب فيها الغاء واما التفصيل
اي تفصيل ما بعد المتكلم في الذكر نحو قوله تعالى جاز اخوتك
اما زيد فاكرمته واما عمر وفامنت واما بشر فقد ارضت
عنه واما جند في الذم ويكون معلوما للمخاطب بواسطة
وقد جاءت للاستيفان من غير ان يتقدمها اجمال نحو اما
الواقعة في اوائل الكتب ومتى كانت لتفصيل المجل وجب
تكرار ما وقع في ذكر قسم واحد حيث يكون المذكور
ضد الغير المذكور لدلالة احد الضدين على الاخر كقوله تعالى
فاما الذين في قلوبهم زيغ فيتبعون ما تشاء فان ما يقابل
اما المذكورة منها غير مذكور لكنه مقدر يعجز واما الذين
ليس في قلوبهم زيغ فيتبعون المحكمات ويرون المنشأ
والحكم بان كلمة اما للشرط للزوم الغاء في جوابها وسببية
الاول للشرط والتزم حذف فعلها الذي هو الشرط وعوض
بينها اي بين اما وبين فاتها الواقعة في جزائها جزاء جزاء

القوانين

أي حجة قائمها أو حجة أمثالان حجة الفاء أيضا حجة ما سواد كان
 ذلك الحجة مستداه نحو ما زيد منطلق أو معمول لما وقع
 بعد الفاء أما يوم الجمعة فزيد منطلق مطلقا أي تعويضا مطلقا
 غير مقيد بحال بخلافه فزيد منطلق مطلقا أي تعويضا مطلقا
 ومنه ما مذسب يوم الجمعة لا فاء خاصة جواز التقديم
 لما يمنع تقديم مطلقا وقيل القائل المبني على ما وقع بينها
 وبين قائمها معمول الشرط المحذوف عنه مطلقا أي معلومة
 مطلقا غير مقيدة بحال بخلافه فزيد منطلق مطلقا أي تعويضا مطلقا
 فزيد منطلق فان تقديره على المذهب الأول هما يمكن
 من شيء فزيد منطلق يوم الجمعة فزيد فعل الشرط الذي هو
 سها يمكن من شيء واقتم اما مقام مهابا ووسط يوم الجمعة بين
 اما واقتم بالنداء بلزم توالي حرفي الشرط والوجه فصار اما
 يوم الجمعة فزيد منطلق كما ترى واقام المذهب الثاني
 فتقديره سها يمكن من شيء يوم الجمعة فزيد منطلق فيوم
 الجمعة معمول الفعل الشرط فلما حذف فعل الشرط صار
 اما يوم الجمعة فزيد منطلق فهذا القائل لم يجعل لاقا خاصة
 جواز التقديم اصلا وقيل القائل المازلة ان كان ما
 يتوسط بين اما واقتمها جازية التقديم
 على الفاء مع قطع النظر عن الفاء كما في المثال المذكور من

قبل القسم الاول وموان يكون المتوسط حجة الجواز
 على الفاء والاي وان لم يكن جازية التقديم مع قطع النظر
 عن الفاء بل انضم اليها مانع اخر مثل اما يوم الجمعة فان
 زيد منطلق فان ما في حجة ان لا يعمل فيها قبلها من قبل
 القسم الثاني وموان يكون المتوسط معمول الشرط
 المحذوف وهذا مذهب بين ان لا يكون ورايد الفاء مانع
 اخر وبين ان يكون فجعل لاقا قوة رفع حكم الاستماع
 عن الاوردون كما هذا تقدير الكلام م اذا كان ما بعده
 منصوبا واقا اذا كان مرفوعا نحو اما زيد منطلق فتقديره
 على المذهب الاول هما يمكن من شيء فزيد منطلق اقيم
 اما مقام مهابا وحذف فعل الشرط ووسط زيد بين اما
 والفاء لئلا يكره نصارا اما زيد منطلق فارتفع زيد بالابتداء
 كما كان اولاً وعلى المذهب الثاني سها يمكن زيد منطلق
 أي فهو منطلق اقيم اما مقام مهابا وحذف فعل الشرط
 نصارا اما زيد منطلق فزيد فاعل الفعل المحذوف واقام
 على تقديره رفع يدكر زيد فهو منطلق بصيغة الفعل الغائب
 المحذوف على ان يكون زيد مرفوعا بانه فاعل الفعل المحذوف
 وتقديره على تقديره نصب مهابا تدكر يوم الجمعة بصيغة
 الفعل المخاطب للعلوم على ان يكون يوم الجمعة منصوبا بانه

مفعول للفعل المحذوف فوجهره غير ظاهر مع انه يومئذ جواز
 انا زيدا انطلق بالنصب بتقديره تذكر على صيغة المثنى طب
 المعلوم وجواز انا يوم الجمعة فزيد ينطلق برفع اليوم
 بتقديره تذكر على صيغة المجرور الغائب مع عدم جواز ما
 بدله خذ ف وانما مثل المضى بما يكون الواسطة بين انا
 وفاء منصوبة لظهور امثلة ثوبها مرفوعة ككثرة ثوبها
 حر فخرج كلمة الرزح مواله جبه والمنع نقول شخص
 قلنا لا ينقصك فتقول كلمة رة فالك اي ليس الامر
 كما تقول وقد يعني بعد الطلب لغير اجابة الطالب فتقول
 لمن قارئك افعل كذا كذا اي لا يجاب الا ذلك وقد جاء
 اي كذا بمعز حقا والمقصود منه تحقيق مضمون الجملة
 كقوله تعالى كذا ان الاذن لطغي وان كان بمعز حقا جاء
 ان يقال ان اسم مبنى ككون لفظ كلفظ كذا الذي هو حرف
 ولما سبه معناه لمعنه لانك تسمع المثنى طب عما يقوله
 تحقيقا لضده لكن النية حكوا بحرفية اذا كان بمعنى
 حقا ايضا فربما من ان المقصود بتحقيق مضمون الجملة
 كما لمقصود بان فلم يخرج به ذلك عن الحرفية تاء التانيث
 الساكنة لا المتحركة لانها مختصة بالاسم تحقق الفعل المسمى
 لتكون من اول الامر علة تاء التانيث السند اليه

في علة كان او مفعول مالم يرسم فاعل وانا جعلت هذه
 التاء الساكنة بخلاف تاء الاسم لان اصل الاسم الاو
 واصل الفعل التاء فنية من اول الامر يكون مفعول بناء
 ما يحققه ويحركه تلك على اعراب ما وليته لانها كما تحرف
 الاخر مما للحق فان كان اي المسند اليه اسما ظاهرا
 غير مؤنث حقيقته فتخرج اي فانت مخيرة بين الحاق تاء
 التانيث وبين عدمه او فربما الحاق تاء التانيث
 مخيرة في الحذف والا يصل فهذه المسئلة قد تقدمت
 الا انها ذكرت فيما تقدم من حيث انها من احكام التوثيق
 وممنها من حيث انها من احكام تاء التانيث واما الحاق
 علة تاء التانيث والجمع المذكور والمؤنث فمثل
 قام الزيدان وقاموا الزيدون ومن التاء فضعف
 لعدم احتياجه الى هذه العلة ماع مثل احتياجه الى التانيث
 الاعداء تاء التانيث لان تانيثه قد يكون معنويا
 او سماعيا وعلة تاء التانيث والجمع ظاهرة غاية الظهور
 واذا الحققت على ضعفها فليست بصيغة التانيث بل تارة لا ضم
 قبل الذكر من غير فائدة بل حرف اربها للدلالة من اول
 الامر على احوال الفاعل كماء التانيث وفي شرح الرضي
 من هذا ما قاله النجاة ولا منع من جعل هذه الحروف ضمائرا

وابدال الظاهر منها والواحدة في مثل هذا الابدال ما هو قديم
 الكل من الكل او يكون الجملة خبر المبتدأ المؤخر والوضوح
 كون الخبر مهما تنوين في الاصل مصدر نونته الى خذت
 نونا في سببها بنون الشيء اعز النون تنوين اشعارا
 بطروء وعروضه لما في المصدر من معز الحروف ولهذا سمي
 سببها المصدر حدثا وهي في الاصطلاح ح نون سكتة
 اي بذاتها فلا تظن الحركة العارضة مثل عا والاولا وهي
 ث م ن نون من ولدن ولم يكن وامثالها فاخرها بقوله
 تتبع حركة الاخرى اخر الكلمة فان هذه واخر تلك الكلمة
 لا توابع حركات واخرها وانما قال تتبع حركة الاخر ولم يقل
 تتبع الاخر لان المتبادر من متابعتها الاخر لحوقها به من غير
 تخلف شيء بينها وبينها ومنها الحركة متخللة بين اخر الكلمة و
 التنوين فان قلت فاخر الكلمة هي الحركة فله حاجة الى ذكر
 الحركة قلت المتبادر من الاخر الحرف الاخر ولم يقل اخر الاسم
 ليشتمل تنوين الترنم في الفعل لا لتكيد الفعل فخرج نون
 التاكيد الخفيفة ولا يتقضى التنوين بالنون في ياربجل انطق
 فان المراد بتبعيةها حركة الاخر تطفئها لها في الوجود
 تطفئ العارض والمعرض وليس نون انطق تابعا لحركة
 لام الرجل بهذا المعنى وسواء التنوين للممكن وهو ما يدل

على امكانية الكلمة اي كون الاسم لم يشبه الفعل بالوجهين في
 المعنيين في منع الصرف وح لا يتصور معناه في غير المنظر
 والتشبيه وهو الفارق بين المعرفة والتكيد فهو الدال على ان
 مدخوله غير معين بخصوصه اي سكت سكونا قافا في وقتها
 واما صفة بغية التنوين فمعناه سكت السكون الآن واما
 التنوين في نحو احمد وابراهيم فليس للتشبيه بل هو للممكن
 قال الشرح الرضي وانا لا اري منعاس ان يكون
 التنوين الواحد للممكن والتشبيه معا فاقول التنوين في رجل
 يفيد التشبيه ايضا فانه اجعلته عائدا تحتش للممكن
 والعوض وهو ما طوق الاسم عوضا عن المضاف اليه
 لتعاقبها على اخر الكلمة كيو ميذ اي يوم اذا كان كذا فاليوم
 مضاف الازد واذا كانت مضافة الى الجملة التي كانت
 بعدها فلما حذفت الجملة للحذف الحق بها التنوين عوضا
 عن الجملة لئلا يترك الكمال ناقصة وكذلك حينئذ و
 ساعية وعامة وجمعنا بعضهم فعوق بعض اي فوق
 بعضهم ومررت بكل قائما اي بكل واحد وامثال ذلك
 والمقابلة وهو ما يقابل نون جمع المذكرات لم كسما
 فان الالف فيها عدة من الجمع كما ان الواو عدة من الجمع
 المذكرات لم ولم يوجد فيها ما يقابل النون في ذلك

فيريد التنوين في آخر ما يقابل وتوهم بعضهم انه للمتكسر وهو
 خطأ لانه اذا سميت بكلمات مثله امرارة يثبت
 فيها التنوين ولو كان للمتكسر لزال العلين العلمية والثاني
 وظاهره انه ليس بتنوين التكسير لوجوده فيما كان علما كوقاية
 ولا تنوين العوض لعدم مساعده المعز ولا تنوين الترم
 لوجوده في آخر الالبيات والمصادر مع فتعين ان يكون
 للمقابلة لانها معز مناسب لمحل التنوين عليه والترم وهو
 ما يحق في آخر الالبيات والمصادر مع لتحسين الالفت لانه حرف
 ينسب في ترميد الصوت في البيت ومدة كذا الترميد من
 السبب من الغناء وانما الخيرة والحق او آخر الالبيات
 والمصادر مع وان كان للحروف والكلمات الواقعة
 في انشائها جازا بل واقعا كما نرى من اصحاب الغناء
 لان محل التغرية انما هو الاخر لانه يجتلي سنكك النظم
 بتخلل بين كلمات الالبيات والمصادر مع ولا يجتلي بفهم
 المعاز وموافقا لمع القافية المطلقة ومما كان رويها في
 متبعا بشباع حركة واحدا من الالف والواو و
 الياء وسميت هذه الحروف حروف الاطلاق
 لاطلاق الصوت بامتدادها ولحق التنوين بهذه
 القافية انما يكون بابدال حروف الاطلاق

التنوين

قول الشاعرة الرمى من العنابا وقول ان اصبحت
 قروى هذا البيت الباء وحصل بالشباع فتح الالف
 وعوض عن الالف عند التنوين والالف القافية
 المقيدة ومما كان رويها حرفا ساكن صحيحا وغير
 صحيح سميت هذه مقيدة لتقييد الصوت بها وامتناع
 الالفت لانه ليس هناك حركة يحصل من اشباعها
 حرف الاطلاق ولا يثبت امتداد الصوت كقول الشاعرة
 وقائم الاعماق خاوي المنحة فن مثبته الالفة ممتاع
 الخفق فان روى القافية في هذا البيت القافية الساكنة
 ولا يمكن مد الصوت بها فحركة عند التغرية بالفتح والكر
 والحق بها النون فحقيل المنحة فن والخفق ويسمى هذا
 القسم من التنوين الغار لان الغلو هو التجاوز عن الحد
 وقد تجاوز البيت بلحق هذا التنوين عن حد الوزن
 ولهذا بسط عند التقطيع وليس للقسم الاول
 اسم مخصوص واعلم ان تنوين الترم ليس موضوعا لاداء
 معني من المعاز بل موضوع لغرض الترم لان معناه الترم
 كما ان حروف التهجى موضوع لغرض التركيب لا لاداء معني
 من المعاز فمما تنوين الترم من الترم للحروف الترم
 من اقسام الكلمة المعربة في الوضع سائل وتساخ

واما التنوينات الاخر ففى اعتبار الوضع فى بعضها ايضا
 تأمل ويحذف اى التنوين وجوبا من العلم حال كونه
 موصوفاً بين حال كون الابد مضافا الى العلم اخر محو
 زيد بن عمرو ذلك كسرة استعمال بين علمين احدهما
 موصوف به والاخر مضاف اليه فطلب التخفيف لفظ
 يحذف التنوين من موصوف وخطا يحذف الف ابن وكذا
 قولهم هذا فلان بن لانه كناية عن العلم ويعلم من ان
 كان صفة لغير العلم او كان مضافا الى غير العلم نحو جاء
 رجل ابن زيد وزيد ابن عالم لم يحذف التنوين من اللفظ
 والف ابن من الخط لغلبة الاستعمال ويعلم من قوله
 موصوفاً انه لا يحذف اذ لم يكن الابد صفة نحو زيد
 ابن عمرو وان يكون ابن عمرو خبرا عن زيد وحكم الابد
 حكم الابد فى جميع ما ذكرنا الا فى حذف الهمزة فانها
 لا يحذف حينما كانت لفظا بلبس بنيت فى مثل
 منتهى دابة عاصم نون التاكيد فى اسم خفيفة سكتة
 لانها مبنية والاصل فى البناء السكون ومشددة مفتوحة
 لتقلها وخفة الفتحة مع غير الالف اى غير الف التنبيه
 نحو اضربان والفاء الجمع اى الف الفاصلة بين نون جمع
 المؤنث والنون المشددة نحو اضربان فانها تكتب معها

فلا ي

لشبهها فيهما بنون التنبيه يختص اى نون التاكيد
 بالفعل المستعمل الكاين فى ضمن الامر نحو اضربن بالتخفيف
 واضربن بالتشديد والنهى لا تضربن والاسم فها م نحو
 من تضربن والتمتت نحو ليستك تضربن والعرض نحو الا تتر
 لن بنا فتصيب خيرا والقسم نحو والله لا فعلن بالتخفيف
 والتشديد فى جميع هذه الامثلة وانما اختص هذه
 النون بهذه المذكورات الدالة على الطلب ونحو الماخ
 والحال لانه لا يؤكدا الا ما كان مطلوبا وقلت اى نون التاكيد
 فى النون فلا يقال زيد فاقوم من الاقليلة لخلوة عن معنى
 الطلب وانما جاز قليلا تشبيها بالغير ولزم من اى
 نون التاكيد فى مثبت القسم اى فى جوابه المبتدأ لا فى القسم
 محل التاكيد فكم هو ان يؤكدا بالفعل بامر منفصل عنه
 وهو القسم من غير ان يؤكدا بتصل به وهو النون بعد
 صلة جملته وفى قوله لزم الشارة الى ان زيادة نون
 التاكيد فيها بعد المبتدأ القسم غير لازم بل جاز وكثير
 اى نون التاكيد فى مثل افا تفعلن اى الشط المؤكدة حرفه
 بما تاء لا أكد الحرف قصدوا تاكيد الفعل ايضا ليدل على تنقضى
 المقصود من غيره وما قبلها اى ما قبل نون التاكيد خفيفة
 كانت او ثقيلة مع ضمير المذكورين وهو الواو مضموم

فلا يكون

يعتبر ان سوما

ليس على الواو المحذوفة لالتقاء الساكنين ان الشدة
 والتقاء الساكنين على حدة ان يكون الساكن في كلمة
 واحدة فان النون المشددة كلمة اخرى ولتقل الواو
 بعد الضمة وقبل النون المشددة ان لم يشترط في التقاء
 الساكنين ما ذكر ومع ضمير المخاطبة وهو الياء مكسورة
 ليس على الياء المحذوفة لالتقاء الساكنين او لتقل الياء
 بعد الكسرة وقبل النون المشددة وما قبلها في اعداد ذلك
 المذكور من ضمير المذكورين وضمير المخاطبة وهو الواحد
 المذكور غايبا او مخاطبا والمؤنث الغايبة مفتوح
 طبعا للتحذف وظاهر ان ما عدا ذلك المذكور يشمل التثنية
 وجمع المؤنث وحكمهما في ما ذكرنا فقولهم وتقول في
 التثنية وجمع المؤنث اضربان واضربان بمنزلة الاشارة
 فتقول في المشي اضربان باثبات الالف ليدل على
 بالواحد واضربان في جمع المؤنث بزيادة الالف
 بعد نون الجمع وقبل نون التاكيد ليدل على اجتماع ثلث
 نونات من الواو ولا تدخلها في التثنية وجمع
 المؤنث النون الخفيفة للزوم التقاء الساكنين على
 غير خلة فالنون في التثنية التقاء الساكنين على غير حدة
 ويجعل مقتضى الحكم في الوقف وليس من تضي عنده

المؤنث

حده

الاكثر من وصاى النون الثقيلة والخفيفة في غيرهما اي في
 غير التثنية وجمع المؤنث مع ضمير البارز اي وجمع
 المذكور ويا المخاطبة كالمفصل اي كالكلمة المفصلة
 يعني يجب ان يعامل آخر الفعل مع النون معاملة مع
 الكلمة المفصلة من حذف الواو والياء او تحريكهما ضمنا
 او كسرا وغرض من هذا الكلام بيان احوال الافعال المفصلة
 الاخرى عند الوقف النون بها ومعز كل واحد من النونين حكمهما
 مع المنزلة وجمع المؤنث ما ذكر ومع غيرهما على ضربين اقا
 مع ضمير بارز وهو شيان جمع المذكور نحو اغزو واواروا
 واخشوا والواحد المؤنث نحو اغزى وارى و
 اخشى واقام مع ضمير مستتر وهو الواحد المذكور نحو
 اغزو ارم واخش فالفون مع ضمير البارز كما يحل
 المنفصل فتقول اغزى وارى يا قوم بحذف الواو كما حذف
 في الغزو والكفار وارمو الغرض وكذا اغزى وارى
 يا امرأة بحذف الياء كما حذف في اغزى الجيوش
 وارى الغرض وتضم الواو والتوضيح ما قبلها نحو اخشوا
 كما ضمها مع المنفصل نحو اخشوا الرجل وتكسر الياء
 المفتوح ما قبلها كما كسر ما مع المنفصل فتقول اخشوا
 كاخشى الرجل وان لم يكن اي ضمير البارز وهو الواحد

المذكور غوا غرو وارم وانس فكاملتصل اي فالنون
 كالكم المتصلة وبعضها بالفتحة الثانية تقول الغزون والين
 والشين في الالفات وفتحها كما قلت اغزو وارميا
 واخشا ومن ثم الى من اجل ان مع غير الضمة البارز
 كالمفصل ومع الضمة البارز كالمفصل مثل من يترين
 في من يترى كما يقدر بيان هذا مثال في البارز الذي تحركت
 لانه بالفتح كما يفتح مع المفصل وصل ترون في من ترون
 بالسقاط نون الجمع والحق نون التاكيد وضمة الواو
 كضمها في لم ترو والقوم هذا مثال في ضم البارز يضم لاجل
 النون وصل ترون في من ترون بالسقاط نون الواحدة
 وانبات البارز وكما يقال لم ترو الناس هذا
 مثال في بارز نون لاجل النون واغزون عطف
 على من ترون لا يترين اي ومن ثم قبل الغزون يتر
 الواو المحذوف كما في ضم الثانية في اغزو واغزون
 في اغزو وحذف الواو المضمومة ما قبلها كما قبل الغز والقوم
 واغزون في الغزى بحذف الياء كالمسود وما قبلها كما قبل
 اغزى القوم وهذه الامثلة وقعت على ترتيبها في
 الواقع فكتب التصريف بعضها لما ملو مع الضمة البارز
 كالمفصل وبعضها مع غير البارز كالمفصل كما اننا

تلاصوه الضمير

ضمير

والنون المخففة تحذف لكس اي لا نقاد الكس
 المذكور بعد ما وفي بعض النسخ لكس اي لا
 نقاد الكس كقول الشاعرين الفقيهين كذا
 واليه قد رجع اي لا تهم حذف النون المخففة للفتحة
 اللام الكسنة التي بعدها وبقيت فتحت ما قبلها
 ليدل عليها والا لكان الواجب ان يقرأ لا تهم الفقيهين
 لم يحركوا كما تحرك التنوين فربما بينهما وانما لم يعكس
 خطا لم يثبت ما يدخل الفعل عن مرتبة ما يدخل الاسم
 اصلا والفعل فوعا وتحذف المخففة ايضا في حال الوقف
 على ما للحق به تخفيفا اذا ضم او كما قبلها كما يحذف
 التنوين لذلك فيه ما حذف لاجل المخففة كما اذا التوقف
 المخففة بالغز واواغزى وقلت اغزون واغزون بحذف
 الواو والياء فاذ اوقف عليهما وجب ان تترك المحذوف
 وقلت اغزوا واغزى بخذف التنوين فاذ لا يرد ما حذف
 لاجله لان التنوين لازم في الاصل والمخففة ليست
 بدالة تجعل لازم مرتبة ما قبلها اثره على ما ليس بدالة
 والمخففة المفتوح ما قبلها تغلب الفاكقوك في الغز
 اضربا تشبيها بالثبوت فان التنوين اذا انفتح
 ما قبلها تغلب الفتا واذا انضم او اكتم تحذف

يوما

تكون الاسم

نحو أحب خيرة أو أصابني خيرة وختم لا تخبر
اللهم اجعل خاتمة أمورنا خيرا ولا تلحق بنا من
تبعه شرورنا خيرا واجعل ثمرات تقائنا
خفيفة كانت أو ثقيلة في موافق الندامة متقبلة
بالف إنا بعبوديتك عن كل شيء الاستقامة
وصلينا من كل شفاعته في محو أرقام الضلالة
كافية وعن حشرة السقام الجملات شافية
وعلى أصحابه وعلى من تبعهم من زمرة أحناء
قد استراح من كيد الانسهاض لتقل صد الشرح
من السواء لا البياض العبد الفقير عبد
الرحمن الجاهل وفقير الله سبحانه في وضائف
عبوديته لا عرض عن مطالب الأغواض ضجوة
النسب الجاهل من رمضان المنتظم في
سلك شهر ربيع وتبعين وثمانمائة
أمين يا رب العالمين بحق

في الأغواض
سنة ١٢٩٠